وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 . قالمة .
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.
تخصص: تجارة دولية.

تحت عنوان:

دور تنمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة

– دراسة حالة الجزائر -

إعداد الطالبتان:

- سـارة زيـايـة.
- أمـينـة شـــاوي.

إشراف الأستاذ:

ولـيـد حفـاف.

الموسم الجامعي: 2016/ 2017

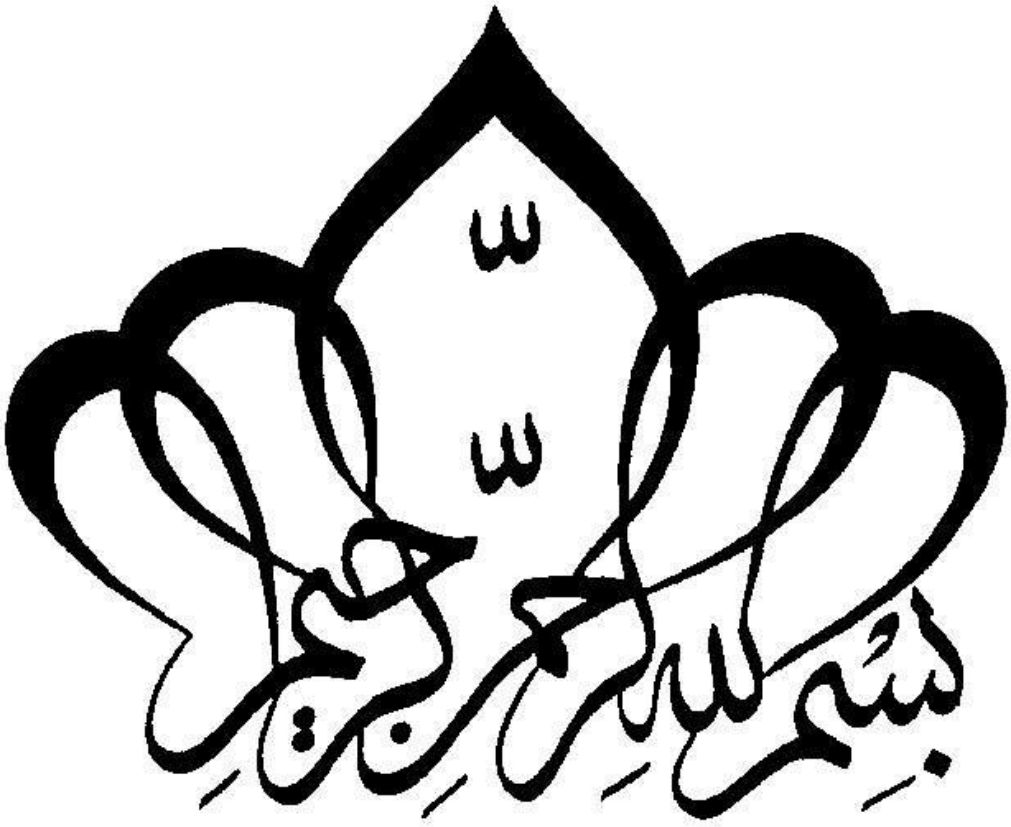

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم

- الآية 11 سورة المجادلة -

شكر وتقدير

نتوجه قبل كل شيء **إلى الله عز وجل** بالشكر العظيم والامتنان

الوفير على ما منحنا إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ **[سورة الضحى: 11]**

صدق الله العظيم

كما لا يفوتنا الذكر أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الأستاذ الكريم: **حفاف وليد** الذي شرفنا بقبوله لإشراف أولاً، ومشاركتنا عناء البحث والمتابعة ثانياً، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة فكان نعم المشرف وجزاه الله ألف خير وأبقاه ذخرا وفخرا للجامعة والطالب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[سورة التوبة: 105]

صدق الله العظيم

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺوعلى اله وصحبه أجمعين

اهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ما لدي:

في الدنيا، إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها، إلى منبع صمودي وقوتي وسر نجاحي، إلى نبع الحنان والتضحية والعطاء،

أمي الغالية.

إلى رمز العطاء والتضحية.....إلى من فرش لي الطريق وردا.....وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.....إلى

الذي تحمل كل شيء في سبيل تعليمي..... ووقف أمام كل المتاعب والصعوبات.....أبي الغالي.

إخوتي الذين أعانوني طوال هذا العمل

إلى كل الأصدقاء والأحباب: خاصة شريكتي في هذا البحث أمينة ولا أنسى بشرى وزينب وأحلام ونورة.

سارة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة: 105]

صدق الله العظيم

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ وعلى اله وصحبه أجمعين

إلى التي كان بطنها لي وعاء وحجرها لي حواء وثديها لي شفاء إلى التي رسمت أول ضحكة وشهدت أول خطوة ومسحت أول دمعة إلى من كانت دموعها دما عند الميلاد وأسفا عند الفراق وحرقة عند اللقاء وحيرة عند الشقاء إلى أمي الغالية أطال الله عمرها

إلى من رباني على طريقة الإسلام وأرشدني إلى طريقة السلام وعلمني آداب الكلام ومجالسة البيان، إلى من لم تشبع عيناي برؤياه، ولا قلبي بحنانه، ولا لساني بمناداته ،إلى الذي فارقني دون إذن إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، تمنيت لو شاركتني فرحة النجاح وأن يكون عملي شمعة تضئ قبره وتريح روحه وترضيه عني.

إلى اللواتي وجودهن يؤنسني، إلى من اسميهم فوانيس البيت وبهجته إلى من عددهم بقدر عيناي "مروة" و"صفاء" .

إلى من أحمل له معزة خاصة في قلبي، إلى من تربع على عرش قلبي، إلى أخي الوحيد " يحيا".

إلى ستري ولباسي في حياتي ومصدر شجاعتي إلى زوجي الغالي "محمد" و إلى أبواي الغاليين حفظهما الله وأطال عمرهما.

إلى كل الأصدقاء والأحباب: خاصة شريكتي في هذا البحث سارة ولا أنسى خديجة و أميرة و زينب و بشرى.

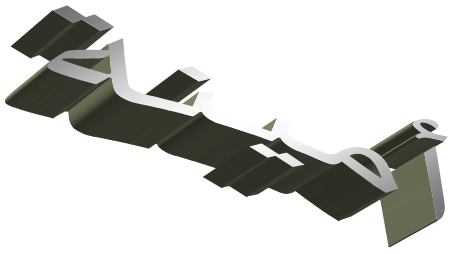

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الشكر والإهداء	
فهرس المحتويات	VII - I
فهرس الجداول	**VIII**
فهرس الأشكال	**IX**
قائمة المختصرات	**X**
قائمة الملاحق	**XI**
المقدمة	**أ – د**
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	**37-7**
تمهيد	**7**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	**8**
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	**8**
الفرع الأول: لمحة عن تطور مفهوم التنمية	8
الفرع الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة	9
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	14
الفرع الأول: مفهوم التنمية	14
الفرع الثاني: مفهوم الإستدامة	15
الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة	16
المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة	**16**
الفرع الأول: التنمية المتوازنة	16
الفرع الثاني: التركيز على البعد الزمني	17
الفرع الثالث: تنمية متكاملة	17
الفرع الرابع: تنمية متعددة الأبعاد	17
الفرع الخامس: تنمية البشر	17
الفرع السادس: الاهتمام بنوعية حياة الإنسان	17
الفرع السابع: تنمية ذات بعد قومي	17
المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة	**18**

المطلب الأول: أهمية وأهداف التنمية المستدامة	**18**
الفرع الأول: أهمية التنمية المستدامة	18
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة	19
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة	**20**
الفرع الأول: تحديد الأولويات بعناية	20
الفرع الثاني: الإستفادة من كل دولار	20
الفرع الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف	20
الفرع الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا	20
الفرع الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية	21
الفرع السادس: العمل على القطاع الخاص	21
الفرع السابع: الإشتراك الكامل للمواطنين	21
الفرع الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا	21
الفرع التاسع: تحسين الآداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية	21
الفرع العاشر: إدماج البيئة من البداية	21
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	**22**
الفرع الأول: البعد الاقتصادي	22
الفرع الثاني: البعد الاجتماعي	23
الفرع الثالث: البعد البيئي	23
الفرع الرابع: البعد التكنولوجي	24
المبحث الثالث: التنمية المستدامة، مؤشراتها، إستراتيجياتها، معوقاتها وسبل تحقيقها	**26**
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة	**26**
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية	26
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية	27
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية	28
الفرع الرابع: المؤشرات التكنولوجية	29
المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية المستدامة	29
الفرع الأول: ثبات عدد السكان	29

الفرع الثاني: أشكال جديدة من التقنيات وعملية نقلها	30
الفرع الثالث: تقليل النفايات ومنع التلوث	31
الفرع الرابع: الإدارة المتكاملة للنظم البيئية	31
الفرع الخامس: الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية	32
الفرع السادس: تغير المناخ والتحديات البيئية الرئيسية	32
الفرع السابع: تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها	32
الفرع الثامن : التعليم والتربية البيئية وتغير الإتجاهات	33
المطلب الثالث: معوقات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة	33
الفرع الأول: معوقات التنمية المستدامة	34
الفرع الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة	35
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: الخلفية النظرية للقطاع الزراعي	**67-39**
تمهيد	39
المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي	40
المطلب الأول: مفهوم القطاع الزراعي	**41**
المطلب الثاني: خصائص القطاع الزراعي	**41**
الفرع الأول: ضخامة رأس المال الثابت في الزراعة	41
الفرع الثاني: إرتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية	41
الفرع الثالث: ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحياة الزراعية	42
الفرع الرابع: التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة	42
الفرع الخامس: ضخامة التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة في الزراعة	43
الفرع السادس: تعدد وصغر الوحدات الإنتاجية في الزراعة	43
الفرع السابع: التركيب التنافسي للنشاط الزراعي	44
الفرع الثامن: موسمية الإنتاج	44
الفرع التاسع: التخصص المكاني	44
الفرع العاشر: تناقص غلة الزراعة	44
الفرع الحادي عشر: صعوبة التمويل الزراعي	45

الفرع الثاني عشر: طول دورة الناتج الزراعي	45
الفرع الثالث عشر: صعوبة اكتساب الجدارة المهنية في النشاطات الزراعية	45
الفرع الرابع عشر: ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية	46
المطلب الثالث : أهمية القطاع الزراعي وأهدافه	46
الفرع الأول : أهمية القطاع الزراعي	46
الفرع الثاني : أهداف الزراعة	48
المبحث الثاني: أنواع الزراعة، سياساتها ومقوماتها	**49**
المطلب الأول: أنواع الزراعة	**49**
الفرع الأول: من حيث التقدم والتخلف الإقتصادي والإجتماعي	49
الفرع الثاني: من حيث المساحة	49
الفرع الثالث: من حيث الإستقرار	50
الفرع الرابع من حيث السياسات الزراعية	51
المطلب الثاني: السياسات الزراعية	51
الفرع الأول: مفهوم السياسة الزراعية	52
الفرع الثاني: أنواع السياسات الزراعية	52
الفرع الثالث: أهداف السياسات الزراعية	56
المطلب الثالث: مقومات الزراعة والعوامل المؤثرة فيها	57
الفرع الأول: مقومات الزراعة	57
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي	59
المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة	**60**
المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية المستدامة وشروط إستدامتها	**60**
الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة	60
الفرع الثاني: شروط إستدامة الزراعة	61
المطلب الثاني: أهداف التنمية الزراعية المستدامة	62
الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية	62
الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية	62
الفرع الثالث: الأهداف البيئية	63

المطلب الثالث: سياسات التنمية الزراعية المستدامة	63
الفرع الأول: سياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية	63
الفرع الثاني: سياسة إدارة الموارد المائية	64
الفرع الثالث: بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية	65
الفرع الرابع: التطوير والتحديث التقني للزراعة	66
خلاصة الفصل الثاني	67
الفصل الثالث: دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	113-69
تمهيد	**69**
المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة	**70**
المطلب الأول: الإمكانيات والفرص المتاحة للقطاع الزراعي	**70**
الفرع الأول: الموارد المائية	70
الفرع الثاني: الموارد الأرضية	71
الفرع الثالث: الموارد الرأسمالية	73
الفرع الرابع: الموارد البشرية	73
المطلب الثاني: تطور القطاع الزراعي ضمن البرامج التنموية	73
الفرع الأول: مرحلة التخطيط (1967-1989)	74
الفرع الثاني: مرحلة اقتصاد السوق (مابعد 1990).	78
المبحث الثاني: سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الجزائر لتحقيق التنمية	**84**
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية PNDAR.	**84**
الفرع الأول: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.	84
الفرع الثاني: أهداف المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.	85
الفرع الثالث: آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.	86
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة 2004-2008.	**87**
الفرع الأول: أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة.	87
الفرع الثاني: آليات ومحاور إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة.	88
المطلب الثالث: قانون التوجيه والتجديد الزراعي والريفي 2008–2014	89

الفرع الأول: قانون التوجيه الزراعي	89
الفرع الثاني: سياسة التجديد الزراعي والريفي.	90
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة في الجزائر، المشاكل والحلول المقترحة.	**93**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة.	**93**
الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي.	93
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل.	95
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية وتنمية الصناعة.	96
الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.	97
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الصناعة	100
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية.	100
الفرع الأول: مساهمة السلع الغذائية والزراعية في التجارة الخارجية.	101
الفرع الثاني: الواردات والصادرات من مستلزمات الإنتاج الزراعي.	107
المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر والحلول المقترحة	**110**
الفرع الأول: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر	110
الفرع الثاني: بعض الحلول المقترحة للزراعة في الجزائر.	113
خلاصة الفصل الثالث.	**115**
الخاتمة	117
قائمة المراجع	123
الملاحق	132

فهرس الجداول.

الرقم	العنوان	الصفحة
(3–1)	استخدام الأراضي في الجزائر للفترة 2012	72

الرقم	العنوان	الصفحة
(3–2)	توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1967- 1989)	76
(3–3)	مكانة الزراعة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001- 2014)	78
(3–4)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	79
(3–5)	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الزراعي (2001- 2004)	80
(3–6)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	81
(3–7)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014)	83
(3–8)	تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2002-2013)	93
(3–9)	تطور عدد العمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	96
(3–10)	تطور إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة(2004-2014)	97
(3–11)	تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية خلال الفترة(2005-2014)	99
(3–12)	الصادرات الكلية، الصادرات الزراعية، الصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة(2005. 2014)	101
(3–13)	تطور بعض الصادرات الجزائرية للسلع الزراعية خلال الفترة(2005- 2014)	103
(3–14)	الواردات الكلية، الواردات الزراعية، الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة(2005- 2014)	104
(3–15)	تطور الواردات الأساسية الجزائرية للسلع الزراعية خلال الفترة(2006- 2014)	106
(3–16)	أهم المستلزمات الزراعية المستوردة بالجزائر خلال الفترة(2005- 2014)	108
(3–17)	أهم المستلزمات الزراعية الجزائرية المصدرة خلال الفترة(2003- 2014)	109

(1-1)	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	**25**
(2-3)	تطور نسب الاستثمارات حسب القطاعات للفترة(1967- 1989)	**77**
(3-3)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2003- 2015)	**94**
(4-3)	مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000- 2013)	**95**

فهرس الأشكال.

قـــــائمة المـــــــــــــختصرات.

PNDAR	**P**rogramme **N**ational de **D**éveloppement de l'**a**griculture et **R**ural.
FNRDA	**F**onds **N**ational de **R**égulation et de **D**éveloppement **A**gricole.
FPZPP	**F**onds de **P**rotection **Z**oo et **P**hytosanitaire.
FGCA	**F**onds de **G**arantie **C**ontre les **C**alamités **A**gricoles.
FMVC	**F**onds de **M**ise en **V**aleur par la **C**oncession.
SNDRD	**S**tratégie **N**ational de **D**éveloppement **R**ural **D**urable.
ONS	**O**ffice **N**ational des **S**tatistiques.
FAO	UN **F**ood and **A**gricultural **O**rganization.

قـــــائمة المـــــــــــــلاحق.

الرقم	عنوان الملحق
(01)	القانون رقم 08- 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي.

المقدمة

المقدمـــة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية، إذ يعد المصدر الرئيسي لتلبية حاجات الإستهلاك الغذائية مما يساهم في تقليل وارداتها إضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات، وفي تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشة أو غير مباشرة.

ولقد إرتبط مفهوم الزراعة بمفهوم التنمية المستدامة الذي يهدف إلى عدم إنخفاض الأصول البيئية المهمة، بمعنى آخر التنمية المستدامة هي الحالة التي لا يشهد فيها مخزون رأس المال الطبيعي إنخفاضا وتدهورا أو تآكلا مع الزمن ومن ثم يؤثر ذلك على إنتاج الغذاء وإستدامته. وفي الواقع تعتبر التنمية الزراعية المستدامة للدول النامية مفتاح التنمية الشاملة، كون الزراعة في هذه الدول هي المورد الأساسي لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وتجدر الاشارة الى ان الجزائر تعتبر من اكبر الدول المتضررة من ازمة النفط الاخيرة، الامر الذي جعلها تركز جل اهتمامها على القطاع الزراعي للتغلب على الانعكاسات السلبية لها ومن خلال تبنيها لمجموعة من الاستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع الواعد، وهو ما ترجم بتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة التي مكنت من إدخال بعض الحركية على قطاع الزراعة، رصدت لفائدتها الدولة حوافز وتشجيعات بغية إحداث الأثر الايجابي على نسق نمو الإنتاج في مختلف النشاطات الزراعية، لاسيما في ظل توفر صناديق خاصة لدعم التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي، الأمر الذي ساعد على تحسين معيشة المزارعين والارتقاء بالمناطق الريفية بصفة عامة.

بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

✍ **ما هو دور القطاع الزراعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟**

ينبثق من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

① فيما تكمن أهمية القطاع الزراعي، وما هو الأسلوب الزراعي الأنجح في تحقيق الإستدامة؟

② ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري؟ وما مدى مساهمته في تحقيق تنمية مستدامة؟

③ ما هي البرامج التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع وترقيته والحد من مشاكله؟

④ هل يعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة سياسة فعالة على القطاع؟

⑤ ما هي سبل واليات النهوض بالقطاع الزراعي التي تساعد على ترقية التنمية المستدامة؟

بعد توضيح إشكالية الدراسة يمكننا البحث فيها إنطلاقا من إختبار مجموعة من الفرضيات التالية:

❶ يمتلك القطاع الزراعي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي للإستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة؛

❷ عرفت الجزائر تزايد في الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الداعمة له؛

❸ شهدت الجزائر منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة عدة تطورات في القطاع الزراعي مكنته من تأدية الدور المنتظر منه في دعم التنمية المستدامة.

ثانيا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول تشخيص واقع القطاع الزراعي في الجزائر وأهميته في تحقيق التنمية، بإعتباره في نظر الكثيرين البديل الأول الذي من شأنه أن يكون المرشح الأول لإقتصاد ما بعد البترول في الجزائر، نظرا للإنعكاسات الإيجابية التي يمكن أن يحققها هذا القطاع على مستوى الموازين الداخلية وحتى الخارجية، كدعم الدخل الوطني وميزان المدفوعات إلى جانب العمل على توفير مناصب الشغل وتقليل الفوارق الجهوية بين المناطق الحضرية والريفية.

كما تبرز أهمية الدراسة في توافقها مع الإهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية لنموذج التنمية المستدامة كأحد الأساليب التي تستطيع تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وكذا إستدامة الزراعة.

كما تتجلى أيضا أهمية الدراسة في تناولها لأحد الموضوعات البحثية المهمة في مجال التنمية، وهو التنمية الزراعية المستدامة الذي أصبح من المواضيع المثيرة للإهتمام نظرا لما يشهده العالم من تحولات بيئية، حيث تعتبر التنمية الزراعية المستدامة أحد أهم أولويات السياسة الإقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة، وهذا لما تلعبه من دور في زيادة الإنتاج الزراعي ورفع المستوى المعيشي للأسر الريفية وتحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا: أهداف الدراسة.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر والتي يمكن أن تساهم في تنمية القطاع الزراعي؛
- تسليط الضوء على البرامج التنموية وسياسات الدعم التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع؛
- مدى قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي في ظل رهانات التنمية المستدامة؛
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

رابعا: مبررات إختيار الموضوع.

هناك أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

- ✓ مرحلة التحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وإهتمامها المتزايد بالقطاع الزراعي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ محاولة إظهار مساهمة القطاع الزراعي في ضمان التوازن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ الميل الشخصي لموضوع الدراسة والرغبة في دراسة حيثياته.

خامسا: منهجية الدراسة.

للوصول إلى نتائج البحث و الإجابة عن التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حتى نتمكن من إعطاء شرح لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والزراعة وإبراز كل الحقائق التي تتعلق بالقطاع الزراعي في الجزائر والعوائق التي تقف أمام تطور هذا القطاع الحساس من خلال تحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول الموضوع.

سادسا: هيكل الدراسة.

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وإختبار الفرضيات المقترحة، قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاثة فصول مترابطة تعالج جوهر الدراسة وفق النسق التالي:

تناولنا في الفصل الأول "**التأصيل النظري للتنمية المستدامة**"، الذي سنحاول من خلاله التعرف على مفهوم التنمية والتنمية المستدامة من خلال التعرض للتطورات الحاصلة على مستوى مفهوم التنمية، تم التعرض لماهية التنمية المستدامة من خلال مفهومها وأهدافها ومبادئها وأبعادها وإستراتيجياتها، مع عرض لأهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ومعوقاتها.

أما الفصل الثاني فسنتناول فيه "**الخلفية النظرية للقطاع الزراعي**"، والذي سنتطرق من خلاله إلى التعريف بالزراعة وعرض مختلف خصائصها بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها، ومن ثم محاولة عرض أنواعها وسياساتها ومقوماتها، وأخيرا سنتناول التنمية الزراعية المستدامة ومختلف المفاهيم المتعلقة بها.

وفي الأخير حاولنا من خلال الفصل الثالث إلى إبراز "**دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**". وهو الفصل الذي سنحاول فيه ربط الجانب النظري بالواقع، من خلال عرض واقع القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة، والتعرف على مختلف سياسات وبرامج الدعم التي خصصت لهذا القطاع لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب تقديم الإحصائيات المتعلقة بالقطاع الزراعي وآثارها على كل من الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتنمية الصناعة....الخ، وفي الأخير سنتعرف على المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر لنتمكن من وضع الحلول الكفيلة لمعالجتها.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

يعترض أي بحث مجموعة من الصعوبات والعراقيل تجعل الباحث يعاني من نقص المعلومات لإتمامه على النحو الذي يرغب فيه، ومن الصعوبات التي صادفتنا أثناء إنجازنا لهذه الدراسة نذكر منها:

- الخلط الموجود بين مصطلحي الفلاحة والزراعة في أغلب المراجع المعتمد عليها ما جعلنا نبذل جهدا مضاعفا للإستفادة قدر المستطاع من هذه المراجع؛
- النقص في الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالزراعة في الجزائر؛
- التضارب في الإحصائيات المعلن عنها من طرف الهيئات الرسمية والمنظمات الدولية من سنة لأخرى، وهذا ما حال دون إجراء الدراسة بالشكل المرغوب فيه.

إلا أنه ورغم ذلك فقد حاولنا الإلمام بمعظم جوانب هذا الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة

المبحث الثالث: التنمية المستدامة، مؤشراتها، إستراتيجياتها، معوقاتها وسبل تحقيقها

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد خلال الأربعينيات من القرن الماضي شهد الفكر التنموي اهتماما متزايدا من طرف العديد من الإقتصاديين، وذلك على اختلاف توجاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها. وبذلك مر مفهوم التنمية بتقلبات متعددة من الإتاجاهات والمسميات، فمنها ما كان يقوم على أساس واحد وهو زيادة متوسط دخل الفرد ومنها ما تعددت أسسه باعتبار أن متوسط دخل الفرد قد لايعبر عن تنمية حقيقية بمفهومها الواسع.

ووصولا إلى فترة السبعينيات من نفس القرن ظهر مفهوم جديد للتنمية ألا وهو التنمية المستدامة باعتبارها تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة و تحافظ على الموارد الطبيعية و تحقق العدالة بين الشعوب و الأجيال و تضمن حقوقهم في الحصول على نفس القدرة من الموارد من جهة أخرى، و ذلك بفضل إستراتيجياتها و الدور الفاعل لمؤسساتها وادارتها، بعد ماتبين للعالم فشل نماذج التنمية التقليدية في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتسييرها بشكل مستدام.

ويهدف هذا الفصل الى تحليل الجانب النظري للتنمية المستدامة وتقديم فهم متكامل أفضل لحتميتها وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بها من خلال التطرق إلى أهم القمم والمؤتمرات التي انعقدت من أجلها، وكذا أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها والمبادئ التي تقوم عليها ومن ثم التحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

تعتبر التنمية المستدامة عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وتسعى إلى بناء الفرد وتحريره وتطوير كفاءاته واطلاق قدراته للعمل البناء فهي تمثل اكتشافا لموارد المجتمع وتنميتها والإستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

إن بروز مفهوم التنمية المستدامة بشكل صريح في جل التقارير والمؤتمرات التي انعقدت من أجلها كانت محصلة العمل الدولي في السبعينيات والثمانينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية.

الفرع الأول: لمحة عن تطور مفهوم التنمية.

يمكن تمييز خمسة مراحل لتطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اليوم كمايلي:

1- التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي: استخدم مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما خاصة في الادبيات الاقتصادية الاولى، وامتدت هذه المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف ستينات القرن الماضي، تم خلالها تصور عملية التنمية باعتبارها نمو اقتصادي، فقاد ذلك لافتراض انه على البلدان النامية ان تمر بمراحل مشابهة لتلك التي مرت بها اقطار اوروبا الغربية لتحقيق النمو الاقتصادي[1].

2- التنمية وفكرة النمو واعادة التوزيع: برزت منذ اواخر الستينات مقاربات جوهرية مختلفة لعملية التنمية وأهدافها، نتج عنها المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي بل كأهداف عامة في حد ذاتها[2].

3- التنمية المستدامة: منذ سبعينات القرن المنصرم وبالتحديد عام 1972 في نادي روما قدمت دراسة بعنوان حدود النمو انتهت الى أنه مع استمرار الوضع في العالم بنفس الأنماط السائدة سيؤدي لإستنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية، وعليه ادخل الى مفهوم التنمية مصطلح جديد وهو التنمية المستدامة وهي استراتيجية تنموية شاملة تسعى الى توفير الحاجات الأساسية للإنسان مع الحفاظ على البيئة والقضاء على الفقر من خلال تحقيق موازنة بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بشفافية عالية تضمن حاجات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية[3].

4- التنمية البشرية: عرفتها الأمم المتحدة بأنها: "عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول الى تحقيق تأثيرات وتشكيلات في حياة الانسان في سياقه المجتمعي، وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية"[4].

---

[1]- عدنان داود محمد العذاري،"**الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2016، ص ص 29.

[2]- المرجع نفسه، ص 31.

[3]- سامي عبد الرزاق التميمي،"**العولمة والتنمية البشرية المستدامة**"، دار نجلة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 54.

[4]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات- الإستراتيجات- التمويل**، الدار الجامعية للنشر والوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 84.

5- التنمية الشاملة: في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الاطار الشامل للتنمية وتضمنت هذه المبادرة بلورة اطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي والهيكل الاجتماعي والبشري، وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها: " عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدي الى طرق أكثر حداثة، ويرى أنه لن يتيسر انجاز هذه التنمية إلا اذا شملت تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتحقيق الفقر واطراد التنمية[1].

الفرع الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة.

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته بل كان نتاج تطور مفاهيم التنمية التي عرفها الفكر التنموي، وهو مفهوم شهد جدلا واسعا سواء على الصعيد الأكاديمي أو العالمي. فمنذ سبعينيات القرن المنصرم كان هنالك مؤشرات تدل على أن التنمية لابد أن تغير من منهجيتها بالشكل الذي يتماشى مع حاجات السكان ومحيط البيئة[2].

استخدم مصطلح التنمية لأول مرة في كتاب " خطة تنمية العالم " في عام 1939 من قبل يوجين شيلي، حيث تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن أن نسميه عصر التنمية في العالم. حيث كانت التنمية تقترن بالنمو الاقتصادي فقط[3]. الذي يتضمن تحسين فعالية الاقتصاد القومي وتعزيز الرفاه المادي للمجتمع بما في ذلك زيادة الدخل الفردي والقومي وتوفير السلع والخدمات بالشكل الملائم والوقت الملائم[4]. فموضوع التنمية بمختلف مفاهيمه يكتسي أهمية بالغة على المستوى العالمي، وخاصة في الفترة الأخيرة حيث ظهرت الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة، حيث أن كثيرا من المشاكل الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم، فالإرتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم "التنمية المستدامة[5].

1- العقد الأول للتنمية (1960-1970):

1968: تم انشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المستدامة لتقريره الشهير المعنون "بحدود النمو" والذي اعتبره المختصون على أنه نقطة الإنطلاق في التفكير في المسائل البيئية. وفي نفس الفترة شرع خبراء

---

[1]- عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2]- سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البينية إشارة خاصة للعراق**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي الخامس حول: "المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، سبتمبر 2006، ص22.

[3]- بشار محمود قبلان، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، دار عماد الدين، الطبعة الأولى، 2009، ص53.

[4]- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية –الأسس، النظريات، التطبيقات العملية–** ،دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص ص34-35

[5]- محمد طالبي محمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة–عرض تجربة ألمانيا–**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2008،6،ص202.

اقتصاديون من العالم بأسره في البحث في التربصات الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصادي حيث توصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الاقتصادي والإجتماعي تحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر احتراما وحماية للبيئة[1].

2- العقد الثاني للتنمية (1970-1980):

1972: قدم مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم، وكان يعد أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الإستدامة على نطاق أشمل. وقد أثمر المؤتمر عن وضع سلسلة من التوصيات التي أدت إلى انشاء برنامج الأمم المتحدة(U N E F)، وكذلك ظهور العديد من الوكالات الوطنية لحماية البيئة[2].

1974: ندوة كوكيوك "عن أنماط استخدام المصادر والبيئة استراتيجيات التنمية" ساهمت في توضيح العلاقة بين البيئة

والتنمية وفي التبديد التدريجي للمفهوم الخاطئ بأنهما متنافرتان وقد أكدت هذه الندوة على مايلي[3]:

- إن العوامل الاقتصادية والإجتماعية هي غالبا السبب الرئيسي للتدهور البيئي.
- يجب سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.
- يجب على الجيل الحالي ان ياخذ بعين الإعتبار حاجات الأجيال القادمة وأن لايستولي على مصادر الأرض المحدودة وأن لايلوث نظمها التي تدعم الحياة فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل وحتى بقاءه.

3- العقد الثالث للتنمية (1980-1990):

1980: اصدر الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة تقريرا تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للبقاء " حيث ذكر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة[4].

1987: أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك" برئاسة رئيسة الوزراء النرويجية"Harlen Brunt land". أين تم صياغة مفهوم التنمية المستدامة وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا اذ أنه ولأول مرة يتم التطرق إلى الإحتياجات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية في تعريف واحد، واندماج هذه الأبعاد الثلاثة في عملية اتخاذ القرار بحيث يصبح هدف المردودية الاقتصادية مرتبطا ومقترنا بالحفاظ على البيئة الطبيعية، ومرهونا بتحقيق العدالة الاجتماعية ويؤكد تقرير "بروتلاند" على الإرتباط الوثيق بين هذه الأبعاد، بحيث لايمكن تطبيق

---

[1]- حدة فروحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، 2009-2010، ص 125.

[2]- حمزة درادكة وآخرون، **السياحة البيئية**، مكتبة المجتمع العربي للنشروالتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014،ص97.

[3]- صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013، ص 18.

[4]- Carine guicheteau, **travailler pour le développement durable**, Édition study rama, France, 2006, p15.

استراتيجية تنمية مستدامة بدون دمج هذه المكونات[1].

1989: اتفاقية بازل الخاصة بضبط وتخفيض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة[2].

4- العقد الرابع للتنمية (1990-2000):

1992: انعقاد مايسمى بقمة الأرض في مدينة ريودي جانيرو، حيث كانت لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية. فالقمة جاءت لتواكب القلق العالمي المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهورا حادا غير مسبوق في التاريخ، حيث بلغ التدهور أحيانا وفي العديد من المناطق درجات قصوى وأصبح أكثر بكثير من القدرة على الإصلاح وتجاوز كل ماهو معقول ومقبول[3].

1997: انعقاد المؤتمر العالمي في مدينة كيوتو الذي صدر عنه "بروتوكول كيوتو" الذي يقضي بأن تعمل الدول المشاركة خاصة الصناعية منها على تخفيض كمية انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة إستهلاك الطاقة في القطاعات الجديدة والمتجددة[4]. ووضعت الإتفاقية مبادئ عامة، من أهمها[5]:

- ❖ أن تتحمل الدول المسؤولية المشتركة، ولكن متفاوتة، وفقا لامكانيات كل دولة وظروفها.
- ❖ مراعاة الظروف التي تمر بها الدول النامية.
- ❖ تقسيم الدول الأطراف إلى دول صناعية، وبقية الأطراف اعتبرتها دولا نامية وإن اختلفت في مراحل النمو.
- ❖ التزام الدول الصناعية بتقليل انبعاثات غازات الإحتباس الحراري، ودعوتها إلى تطوير تكنولوجيا أقل ضررا بالبيئة، كذا تقديم المعونة الفنية والمالية للدول النامية لمواجهة مشكلة تغيير المناخ وأثارها السلبية وأيضا نقل التكنولوجيا إليها.
- ❖ تتحمل جميع أطراف الإتفاقية المسؤولية فيما يتعلق بمواجهة المشكلة، مع التأكد على مراعاة ظروف كل دولة.

أما فيما يتعلق بالإلتزامات فتتمثل أهمها فيمايلي:

- ❖ القيام باجراءات وقائية لمنع أو تقليل مسببات تغير المناخ وتجنب آثارها السلبية.

---

[1] - Lukas Diblasio Brochard, **le développement durable- enjeux de définition et de mesurabilité**, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université du Québec à Montréal, juin 2011, p7.

[2]- كمال رزيق، **دور الدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس، 2007، ص 98.

[3]- عبدالله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013،ص138.

[4]- محمد السبيعي، **إشكالية التنمية المستدامة في بروتوكول كيوتو– استعراض لآلية التنمية النضيفة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 9 ، العدد 2، 2007، ص10.

[5]- حدة فروحات، **انعكاسات ظاهرة الإحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول مع الإشارة لمقترحات حلولها**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 5، 2012، ص12.

❖ تشجيع التعاون التكنولوجي لتقليل انبعاثات غازات الإحتباس الحراري من قطاعات الاقتصاد المختلفة، كالطاقة، المواصلات، الصناعة، الزراعة والغابات.

❖ ضرورة التوعية بخطورة المشكلة وآثارها.

كما يؤسس البروتوكول ثلاث آليات تعاونية صممت لتساعد الأطراف على تقليل تكاليف الوفاء بمستهدفاتها للانبعاثات عن طريق احراز تخفيضات الإنبعاثات في دول أخرى بتكاليف أقل مما هو بإستطاعتها محليا، وهذه الآليات على النحو التالي[1]:

❖ تجبر التجارة الدولية للإنبعاثات للدول أن تحول جزءا من "انبعاثاتها المجازة" (وحدات الكميات المعنية بمقتضى البروتوكول).

❖ يتيح التنفيذ المتشارك للدول أن تطالب باعتماد(شهادة أو سند) لخفض الإنبعاثات التي تساعد الدول النامية على إدراك التنمية المستدامة.

بإمكان الآليات أن تستحث الإستثمارات الدولية وتدفعها من خلال مشروعات خفض الإنبعاثات وأن توفر الموارد الجوهرية للنمو الاقتصادي الأنظف في كل أنحاء العالم. وتهدف آلية التنمية النظيفة إلى إحراز التنمية المستدامة وذلك بتعزيز الإستثمارات الصديقة بيئيا من حكومات الدول الصناعية وقطاعات الأعمال فيها.

5- العقد الأخير للتنمية :

2002: جاء مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب افريقيا ليعزز مسار الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة وفيه طرحت خمس قضايا رئيسية وهي المياه الصحية، حماية التنوع الحيوي، الإنتاج الزراعي، الطاقة والصحة[2].

وقد خرج مؤتمر التنمية المستدامة بخطة عمل طويلة من أبرز بنودها[3]:

✓ إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية حسب طرائق تحددها الجمعية العامة. ووضع برامج وطنية للتنمية المستدامة والمحلية تكون معبرة عن أولوياتهم وأن تتيح زيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض والماء وفرص العمل والإئتمان والتعليم والصحة.

✓ توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع، وتخفيض حدة المخاطر الصحية البيئية مع مراعاة الإحتياجات الخاصة للأطفال والصلات القائمة بين الفقر والصحة والبيئة وتوفير الموارد المالية والمساعدة التقنية ونقل المعارف إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

---

[1]- أحمدتى، حمزة بالي، **استراتيجية الإنتاج النظيف ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2012، ص ص166-167.

[2]- أحمد علي عبد الله، **التخطيط والتنمية السياحية**، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص108.

[3]- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ، عن برنامج الأمم المتحدة جنوب إفريقيا، سبتمبر 2002، المنشور على موقع www.prevention web.net/files/ résolution/PDF تاريخ الإطلاع على الموقع: 2016/12/20

- ✓ نقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية إلى أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وصائدي الأسماك وفقراء الريف لاسيما في البلدان النامية، عن طريق نهج أصحاب المصلحة المتعددين وشركات القطاع العام والخاص التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.
- ✓ مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات من خلال تدابير مثل الإستفادة أكثر من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بحالة المناخ والطقس. ونظم الإنذار المبكر وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية والممارسات الزراعية والمحافظة على النظام الإيكولوجي لأجل عكس الإتجاهات الحالية والتقليل إلى أدنى حد ممكن تدهور الأراضي والموارد من المياه.

2005: بدأ كل من IUGS و اليونيسكو بالعمل على إطلاق مبادرة لاعلان الأمم المتحدة لكوكب الأرض، صاحبة الفكرة هي دولة تنزانيا، خلال إجتماعات المجلس التنفيذي لليونيسكو في نيسان2005 وفي أكتوبر 2005 تمت الموافقة بالإجماع بإعلان العام العالمي لكوكب الأرض[1].

2007: خلال الفترة الممتدة بين 3-14 ديسمبر سنة2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية، ومن أهم ماتم الاتفاق عليه[2]:

- ☜ يجب تحديد احتياجات الدول النامية من الصندوق بشكل واضح.
- ☜ إذا قام مرفق البيئة العالمي بالإدارة فيجب تحديد قواعد العمل الدور الحقيقي للمرفق.
- ☜ يوجد فجوة في الإتصال بين دول المجموعة ولابد من التوصل لحل لهذه المشكلة.
- ☜ يقوم التصويت على الموافقة على تمويل المشروعات التأقلم المقدمة بطريقة صوت واحد لكل دولة وفي حالة وجود عضو بمجلس الإدارة من احدى الدول التي تقوم بتقديم مشروع للحصول على تمويل، يكون صوته بديلا عن صوت الدولة حتى لا يستحب بصوتين.
- ☜ عدد الإجتماعات السنوية لمجلس الإدارة إجتماعين.

2010: بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ بكوبن هاغن بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وابرام العديد من الإتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الإحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية

كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، وكشف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الإحتباس الحراري[1].

---

[1]- مؤيد حامد عبد الله خيوكة، **البيئة والإقتصاد والإتفاقيات الدولية**، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2011، ص96.

[2]- عبد الله خباية ورابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية– العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص360.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والإنتماءات الفكرية والإنتسابات القطرية أي أنها قد عانت من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وأصبحت المشكلة ليس في غياب التعاريف وانما في تعدد وتنوع التعريفات.

الفرع الأول: مفهوم التنمية:

تعددت تعاريف التنمية واختلفت تبعا لأوضاع المفكرين وجنسياتهم، وسنتطرق لعينة من هذه التعاريف– على سبيل المثال لا الحصر– وهذا على النحو التالي:

- ✓ **التعريف الأول:** أقرت هيئة الأمم المتحدة تعريفا مميزا للتنمية عام 1956 على أنها:" تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[2].

بمعنى أن التنمية هي عمل الحكومة والمواطنين جنبا الى جنب لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية لضمان تقدمها واندماجها في الحياة الحضرية.

- ✓ **التعريف الثاني:** كما تعرف التنمية على أنها:" عملية مجتمعية تستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي الى حالة تتصف بالتنمية المستدامة تقوم بتحرير الناس من الحاجة المادية والظلم والبؤس والجهل والمرض، ورفع مستوى حياة كل أفراد المجتمع"[3].
- ✓ **التعريف الثالث:** هذا وينظر للتنمية على أنها:" عملية متكاملة تطال مختلف جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية"[4].

أي أن التنمية لا تختص بجانب معين بل تمس كافة جوانب الحياة سواء اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية.

ومن التعاريف الانفة الذكر نستخلص بأن التنمية تتركز في كونها: "عملية تهدف أساسا الى تحسبين وتطوير مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال توحيد جهود الأفراد واستغلال الموارد والامكانيات المتاحة استغلالا أمثلا، بغية تحقيق مستويات أفضل لجميع فئات المجتمع"[5].

الفرع الثاني: مفهوم الإستدامة:

---

[1]- عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص17.

[2]- محمد طاهر قادري،"**التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**"، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 25.

[3]- محمد عبد العزيز ربيع،"**التنمية المجتمعية المستدامة**"، دار اليازور للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص 10.

[4]- ابراهيم مشورب،"**اشكالية التنمية في العالم الثالث**"، دار المنهل للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 126.

[5]- محمود شعولي واخرون، **مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، 2010، ص 234.

لغة: يشير مفهوم الإستدامة حسب المصطلح الإنجليزي"Sustaiability" إلى القابلية للدوام والحفظ والتدين[1]، وبمعنى آخر هي كلمة مأخوذة من إستدامة الشيء أي طلب دوامه[2].

اصطلاحا: هناك من يستنبط من تعريف ومنهجية لجنة بروتلاند تعريفا للإستدامة على أنها "الإرتباط المتبادل مابين التنمية البيئية والإقتصادية والإجتماعية أنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا"[3]. كما تتطلب الإستدامة أيضا رؤية أكثر شمولية للتنمية الإنسانية وقراءة استشرافية لكل عناصرها لضمان حظوظ الأجيال القادمة والتعاون بين مختلف الأطراف لإيجاد الحلول الملائمة والأكثر نجاعة[4]. وعليه يمكن القول أن التنمية تحتاج إلى تأني في رسم سياساتها وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع، وبحاجة إلى المواضبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها[5].

الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة تعاريف نذكر من أهمها:

- ✓ **التعريف الأول:** عرفتها لجنة"Brundt Land "بأنها: "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة "[6].
- ✓ **التعريف الثاني:** عرفتها منظمة الأغذية والزراعة على أنها: "صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والإقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان

استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة"[7].

- ✓ **التعريف الثالث:** كما يمكن القول بأن التنمية المستدامة: "عملية مستمرة والتي من خلالها يكون اتجاه الإستثمار والتوجه نحو التطور التكنولوجي والتغير المؤسسي متوافق مع الحاجات المستقبلية بالإضافة إلى الحاجات الحالية، أي أنها التنمية التي تهدف إلى حالة مستقبلية مرغوبة من الإستدامة"[8].

---

[1]- حدة فروحات، **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمي المستدامة في الجزائر– دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير–**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص151.

[2]- محمد أحمد العمري، **الأمن السياحي المفهوم والتطبيق**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص269.

[3]- عمار علي عربي، **التسويق السياحي ومتطلبات الحفاظ على البيئة: نظرة شمولية في ضوء فلسفة الإستدامة**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قالمة، العدد 3، 2009،ص 45.

[4]- وحيد الجنحاعي، **دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ مفهوم التجارة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي الخامس حول: "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، سبتمبر2006، ص 151.

[5]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2007، ص 23.

[6]- Développement durable et entreprise un défi pour les managers, Afnor édition, France, 2eme édition, 2008, p1.

[7]- صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص34.

[8]- سليمان صادق درمان وآخرون، **التسويق المستدام والتسويق العكسي، – اتجاهات تسويقية معاصرة في القرن21–**، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص16.

✓ **التعريف الرابع:** تعرف التنمية المستدامة حسب "Pearce and Turner" على أنها: "تعظيم وتوزيع المنافع الصافية للتنمية الإقتصادية وضمان ظروف من شأنها المحافظة على الموارد البشرية والمصادر الطبيعية وتحسين المستقبل"[1].

✓ **التعريف الخامس:** أما تعريف التنمية المستدامة حسب المشرع الجزائري فهي تعني: "التوفيق بين تنمية إجتماعية وإقتصادية وقابلة للإستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية إحتياجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"[2].

✓ **التعريف الشامل:**

"التنمية المستدامة هي التنمية التي تعمل على تحقيق الإنصاف والعدالة في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة".

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة عدة خصائص تتميز بها، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية[3]:

الفرع الأول: التنمية المتوازنة:

توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعادها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.

الفرع الثاني: التركيز على البعد الزمني

يفهم من مصطلح التنمية المستدامة بأنها تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة أي تحقيق أهداف الجيل الحاضر وتضمن حماية البيئة لتحافظ على حقوق الأجيال في المستقبل، وهي بذلك تجديد في الفكر الاقتصادي التنموي لكي ينظر إلى المستقبل وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع المدى.

الفرع الثالث: تنمية متكاملة

من خلال تحقيقها لمحاورها الثلاثة العدالة بتقليص الفقر في المجتمع، الكفاءة بتحقيق النمو المتوازن، الإستدامة من خلال حماية البيئة، فتحافظ على الإنسان وتعمل على رفاهيته فيتحقق الاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع كما يساهم في الحفاظ على القيم الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية والإحتياجات لجميع أفراد المجتمع وتكامل الأهداف.

الفرع الرابع: تنمية متعددة الأبعاد

---

[1]- حميد الطائي، **أصول صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 354.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2003: قانون رقم 03/ 10/ مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الجزائر، ص9.

[3]- أنظر في ذلك إلى:

– حامد الريفي، **اقتصاديات البيئة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 270، 271.

– عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص ص182، 183.

تقوم التنمية المستدامة بالإنسان وللإنسان وتهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة آمنة له لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي لأنها تنمية شاملة وذات أبعاد استراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتتعدد الأبعاد داخل استراتيجياتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبشريا وبيئيا وأخلاقيا وقوميا، لأن التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها والذي لا تتوقف أضراره على الإنسان والموارد داخل الدولة وحدها، بل تخترق تلك الأضرار الحدود السياسية وتتحرك بين الدول، الأمر الذي يستدعي أيضا تضافر جهود الحكومات المختلفة من أجل التصدي لها وهي بذلك تهتم بالبيئة لمعناها الواسع وتتمركز حولها.

الفرع الخامس: تنمية البشر

سبق وأشرنا إلى أن التنمية المستدامة تقوم بالإنسان ولصالح الإنسان، لذا فالإرتباط وثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فلكي يصبح الإنسان مؤهلا للقيام بعملية التنمية لابد أن يكون مؤهلا بالمعرفة والخبرة والرغبة على العمل والقدرة على الإبتكار والمواجهة والمنافسة ولايتأتى ذلك إلا من خلال تنمية بشرية مستدامة وحتى يعيش الإنسان محافظا على القيم الاجتماعية والإستقرار.

الفرع السادس: الاهتمام بنوعية حياة الإنسان

فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالإرتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية في دنياه وأخراه. حيث تتمركز اهتماماتها على تلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية، مع مراعات فكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل بين أفراد المجتمع.

الفرع السابع: تنمية ذات بعد قومي

تتطلب التنمية المستدامة بعدا استراتيجيا لإرتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لايعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة.

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، فإنه من الظروري دراسة كل من الأهمية التي تكتسبها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وكذا المبادئ التي تقوم عليها وأبعادها المتعددة والمختلفة.

المطلب الأول: أهمية وأهداف التنمية المستدامة.

تكتسب التنمية المستدامة أهمية بالغة على المستوى العالمي فهي تصور جديد يتضمن جميع جوانب الحياة، كما تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

الفرع الأول: أهمية التنمية المستدامة.

تتجلى أهمية التنمية المستدامة من خلال[1]:

- ✓ تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة أفضل لكل فئات المجتمع.

[1]- هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، **الاقتصاد الأخضر– مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016،ص5.

- ✓ احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها فضلا عن تعزيز الوعي البيئي لدى السكان وتنمية إحساس الفرد بالمسؤولية الملقاة عليه اتجاه المشكلات البيئية.

- ✓ ضمان ادراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي من أجل تحقيق الإستغلال الرشيد والواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافه أوتدميره.

- ✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف أبناء المجتمع وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية والمعلومات الدقيقة ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط انمائي شامل وسليم.

- ✓ اعلام الجمهور وتوعيتهم بما يواجهون من تحديات لضمان المشاركة في الحفاظ على البيئة.

- ✓ التركيز بوجه خاص على الأنظمة الاقتصادية المعرضة للأخطار سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر أم مصادر مياه معرضة للنضوب أو التلوث.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة، لابد من تحقيق جملة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات، ويمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

- ✓ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

- ✓ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

- ✓ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

- ✓ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

- ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

- ✓ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة.

- ✓ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

- ✓ إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الإبتكار.

---

1 – خطة التنمية المستدامة لعام2013، قرار اتخذته الجمعية العامة، الدورة السبعون، منشور على الموقع *Http : www.unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ares70d1_ar.pdf*، تاريخ الإطلاع على الموقع 2016/12/15، ص ص 18-19.

- ✓ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- ✓ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ✓ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- ✓ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- ✓ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- ✓ التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- ✓ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

تستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تكتسبها من خلال قوتها، وقد حددت هاته المبادئ انطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى، ومحتوى هاته المبادئ تتمثل فيمايلي[1]:

الفرع الأول: تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

الفرع الثاني: الإستفادة من كل دولار

كانت معضم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة ولايات من الجزائر.

الفرع الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل مشكلات البيئة منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

---

[1]- عمار شلابي، أحسن طيار، **إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الخامس حول: "إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، المنعقد خلال الفترة 21-22 أكتوبر 2008، ص ص87-89.

الفرع الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

الفرع الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقيم الآداء البيئي ومثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من المنهج الأكثر تقليدية.

الفرع السادس: العمل على القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص بإعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

الفرع السابع: الإشتراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذ شارك المواطنون المحليون ومثل هذه الشراكة ضرورية للأسباب الآتية:

- ✓ قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- ✓ أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- ✓ أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية.
- ✓ إن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء مراقبة مشاريع بيئية.

الفرع الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة، القطاع الخاص،منظمات المجتمع المدني، وغيرها....) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

الفرع التاسع: تحسين الآداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

يوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى80% بفضل تحسين آداء مصانع الصلب إلى تحويل آدائها من أسوء إلى أفضل أنواع الأداء تمارس في العالم النامي.

الفرع العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيض الضرر والمحتمل من الإستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والإجتماعية والتجارية والبيئية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط الرشيد للموارد وهذه الأبعاد هي: بيئية واقتصادية واجتماعية.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

تعتبر هذه الأخيرة من الأبعاد التي يجب الوصول إليها بتحسين الظروف الاقتصادية وذلك لن يتم إلا بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع بالإضافة إلى أنه يندرج تحت هذا المبدأ[1]:

1- حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، اضعاف مايستخدمه سكان البلدان النامية، باستهلاك الطاقة الناجمة من النفط والغاز والفحم بالو م أ أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: بما أن التنمية المستدامة تعني تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض فيجب اجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ويتم من خلال تحسين مستوى الكفاءة واحداث تغيير جذري في أساليب الحياة.

3- تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل العولمة والإنفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الإقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها ولكن اذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان بالتالي يؤدي ذلك إلى:

- ✓ استثمارات ضخمة في رأس المال البشري.
- ✓ التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

4- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكهما المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها من

---

[1]- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر والوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2012، ص ص27-30.

مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا، بالإضافة إلى أنها تملك الموارد المالية والتقنية الكافلة من أجل استخدام تكنولوجيا أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل.

5- المساواة في توزيع الموارد: باتت مسؤوليات البلدان الغنية والفقيرة مسؤولية مشتركة من أجل جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

6- الحد من التفاوت في مستوى الدخل: إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية والعبء لايتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها.

7- تقليص الإنفاق العسكري: وذلك من خلال تحويل الأموال من الإنفاق العسكري وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي.

يعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية[1]:

1- تثبيت النمو الديموغرافي: تعمل التنمية المستدامة على تحقيق نمو السكان، وهو أمر يكتسي أهمية بالغة ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة ومعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح الأمر صعبا، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

2- أهمية توزيع السكان: لهذا الأخير أهمية كبيرة، فالإتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب ضخمة من حيث تركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس.

3- **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:** وذلك بتحسين التعليم وضمان الصحة العمومية ومحاربة المجاعة وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء أولا بالإحتياجات البشرية الأساسية.

الفرع الثالث: البعد البيئي:

للتنمية المستدامة مجموعة من الأبعاد البيئية تتمثل في[2]:

1- اتلاف التربة – استعمال المبيدات– تدمير الغطاء النباتي والمصايد: من الملاحظ أن تعرية التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان إلى تقليص غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة.

---

[1]- عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها –مشاكل الفقر والتلوث البيئي والتنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013،ص 108 .

[2]- أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة– نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر–** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص ص 56-57.

2– **حماية الموارد الطبيعية**: والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، ابتداءا من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في تزايد.

3– صيانة المياه(الحفاظ على مصادر المياه الصالحة للشرب): فالتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للإستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي:

ويتمثل فيمايلي[1]:

1– استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أولعمليات التبديد ، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والإفتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

2– الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية: وتعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها ومن شأن التعاون التكنولوجي سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الإحتياجات المحلية، الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة.

3– الحد من انبعاث الغازات: ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاثات الغازات الحرارية وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لامداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير امدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

---

[1]- ابراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 126-128.

4– الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة السابقة مشجعة، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.

ومن هنا يمكن القول أن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، وهي الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية، والبيئية والتكنولوجية وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1–1): ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة.

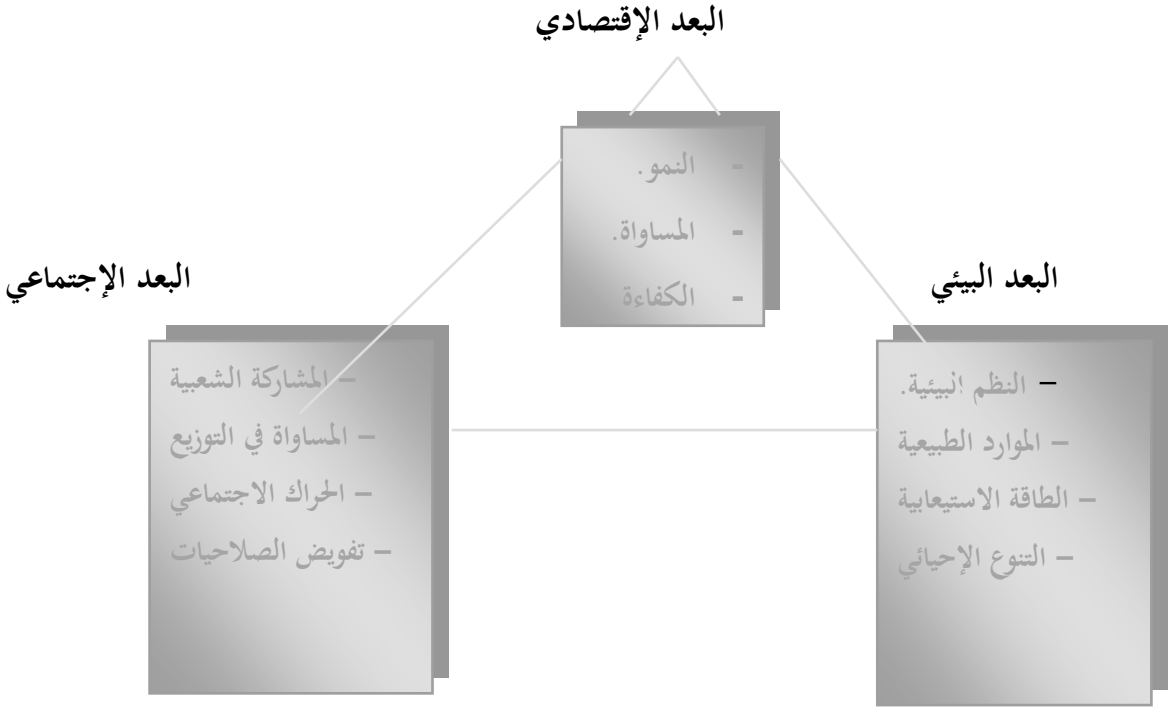

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة–فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، الأردن، 2006، ص40.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة، مؤشراتها، إستراتيجياتها، معوقاتها وسبل تحقيقها.

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، فإنه من الضروري تحديد المؤشرات لقياس التقدم والإنجاز الذي تحقق في مجال التنمية المستدامة، و دراسة استراتيجياتها، وكذا التطرق لمعوقات وسبل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة.

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة التي أتت بعدة برامج لصياغتها برامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامةالتي تضمن نحو 130مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: إقتصادية، إجتماعية، بيئية ومؤسسية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية:

تتمثل هذه المؤشرات في التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة، تغيير أنماط الإستهلاك والموارد والأدوات المالية وهي[1]:

1- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: من أهم مؤشرات التعاون الدولي مايلي:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا هاما من عناصر نوعية الحياة.
- **نسبة إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الإصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي، حيث يقيس نسبة الإستثمار إلى إنتاج.
- **التجارة:** تقاس بالميزان التجاري مابين السلع والخدمات، أي صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع.

2- تغيير أنماط الإستهلاك: وهذه هي القضية الرئيسية في التنمية المستدامة اذ أنه يجب إحداث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والإستهلاك للحفاظ على الموارد، وجعلها متاحة متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو وكذلك تبقى متوفرة للأجيال القادمة.

3- الموارد والأدوات المالية: وتنقسم مؤشرات الأدوات المالية إلى:

- **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:** يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

---

[1]- هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 9، ديسمبر 2014، ص ص 220، 221.

- **صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية:

تتضمن المؤشرات الاجتماعية المساواة الإجتماعية، الدينامية الديموغرافية، تقرير التعليم والوعي العام والتدريب وحماية صحة الإنسان وتعزيزها[1]:

1- المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة وقد تم اختيار مؤشرين رئيسين لقياس الاجتماعية وهما:

- **معدل البطالة:** ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.
- **مؤشر الفقر البشري:** هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لايبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لايمكنهم الإنتفاع بالخدمات الصحية والمياه).

2- الدينامية الديموغرافية والإستدامة: ويعبر عنه بمعدل النمو السكاني ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية.

3- تقرير التعليم والوعي العام والتدريب: فالتعليم يمكن الدارسين من اكتساب مايلزم من تقنيات ومهارات ومعارف لضمان تنمية مستدامة لهم شخصيا ومهنيا ولمرافق عملهم لتضاعف مهاراتهم وامكاناتهم والموارد البشرية في العالم بوجه عام وللكون بصفته مجمع الموارد، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الإبتدائي، وكذا المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.
- **مستوى الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4- حماية صحة الإنسان وتعزيزها: هناك ارتباط وثيق مابين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة.

- **نوعية الحياة:**

يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الإنتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

---

[1]- ريدة ديب، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 25، العدد 2009،1، ص ص 7- 9.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية:

وتتضمن حالة الغلاف الجوي نصيب الفرد من الأراضي الزراعية وكذا البحار والمحيطات والمناطق الساحلية والتنوع الحيوي[1]:

1-**الغلاف الجوي:** وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- **ترقق طبقة الأوزون:** ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

2- الأراضي: أهم المؤشرات التي تتعلق باستخدمات الأراضي هي:

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي، وكذلك معدات قطع الغابات.
- **التصحر:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي، وكذلك معدات قطع الغابات.
- **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: وتتضمن المؤشرات التالية:

- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4- **المياه العذبة:** وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه أما كمية المياه فتقاس من خلال نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي ضخها واستنزفها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5- التنوع الحيوي: ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسين هما:

- **الأنظمة البيئية:** والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
- **الأنواع:** ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالإنقراض.

الفرع الرابع: المؤشرات التكنولوجية:

يمكن إيجاز أهم المؤشرات التكنولوجية التي يمكن الإستناد إليها كمعيار لتحديد مدى ما حققته الدولة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في أربعة مؤشرات هي[2]:

---

[1]- عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 115-119.

[1]- عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص121-122.

أ. **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة:** وهو مقياس واسع الإنتشار لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة.

ب. **عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل 100 نسمة:** ويشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف المحمولة كنسبة من إجمالي عدد السكان.

ج. **عدد الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة من السكان:** حيث يمكن اعتبار عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان دولة وعينة مقياسا لقدرتها على اللحاق بالإقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

د. **عدد مستخدمي الأنترنيت لكل 100 نسمة:** ويقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات .

المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية المستدامة.

إن كل إستراتيجية لها لها معالم وعناصر محددة، لذلك فإن عناصر استراتراتيجية التنمية المستدامة تتمثل في[1]:

الفرع الأول: ثبات عدد السكان

تستند فكرة ثبات السكان إلى أن الزيادة السكانية في كثير من أنحاء العالم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق تحملها، إلى هذا تتجلى أبرز مظاهر المشكلة السكانية في الدول النامية بحيث لا يوجد تناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الطبيعية والإقتصادية المتاحة وكذلك التركيب العمري للسكان، وضعف مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتدني الخصائص السكانية وتشوه توزيعهم الإقليمي مع قصر زمن تضاعفهم وزيادة نسب الفقر بينهم مما يترتب عليه الضغط على قاعدة الموارد الاقتصادية والطبيعية بأكثر مما تتحمل وتدميرها مع الزمن ونشوب النزاعات القبلية والعرقية.

وعليه يدعوا هذا الوضع إلى فحص طرفي معادلة السكان/الموارد في مجموعة الدول المشار إليها من أجل ضمان التوازن بينهما من خلال ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تفوق معدل الزيادة السكانية، اذ أنه من غير المعقول ترك الزيادة السكانية تستمر بوتيرة بعيدة عن طاقة تحمل الموارد الاقتصادية والطبيعية المتاحة، للوفاء بالحاجات الأساسية والضرورية للسكان وخاصة الأطفال والشيوخ، ومع قصور الموارد ومحدوديتها يضطر كثير من الدول النامية إلى التخفيض من الإنفاق العمومي ومخصصات الدعم المقدم لذوي الدخل المحدود مما يزيد من حدوث الفقر وتردي الأحوال الاجتماعية نتيجة تقليص تغطية شبكات الضمان الاجتماعي المختلفة.

---

[2]- أنظر في ذلك إلى:

- مصطفى طلبه، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم –ناشرون– ، بيروت، المجلد الأول، 2006، ص ص 448-450.

- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2011-2012، ص ص 38-42.

الفرع الثاني: أشكال جديدة من التقنيات وعملية نقلها

لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية، وخاصة البترول إلى تخفيض أجل نفاذ هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما ودول الخليج خصوصا، ولم يكن هذا الإستهلاك المفرط إلا نتيجة أنماط الإنتاج والتصنيع الكثيفة الاستخدام الطاقة التي تنتج الملوثات (الإنبعاثات الغازية)، بكل تأثيراتها الضارة، اذ أن استخدام التقنيات الصناعية التي تعتمد على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو المسبب الرئيسي في انبعاثات أكاسيد الكبريت ذات الآثار الصحية الوخيمة، كذلك فإن زيادة عدد المركبات في مدن الدول النامية وتنامي الاعتماد على السيارات الخاصة قد تسبب في زيادة انبعاثات الكربون والرصاص في الهواء تلك المدن بشكل متصاعد، هذا ويعتبر الرصاص من المعادن الثقيلة ذات التأثير السام على صحة الإنسان، لذا فإن معدلات تركيزه في الهواء وسبل مواجهته تمثل مكانة خاصة في استراتيجيات تنقية الهواء وتحسينه بإعتباره الحاجة البيولوجية الأولى لعموم البشر.

كذلك فإن إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة لكثير من المصانع المنتشرة في العالم والمجاورة لمجاري الأنهار قد تسبب في النقص الشديد لجودة المياه بسبب تزايد الأنشطة الصناعية، ومن هنا تتضح الحاجة إلى تبني استراتيجيات التنمية المستدامة لإدارة جودة المياه وزيادة عرضها، ومن المهم أن ندرك أهمية تطوير وتطبيق المزيد من أشكال التقنيات التي تصون البيئة وتضمن تأخير نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة، ولقد كان استخدام الإنسان للتقنيات هو الوسيلة الأساسية لزيادة إنتاجية وتوفير جهده وما يترتب عن ذلك من تحسن في مستويات المعيشة وتركز تقنيات صيانة البيئة على منع التلوث وعلى استخدام برامج الإنتاج الانظف ونظرا أن البلد بكامله يستفيد من التقنيات التي تحافظ على البيئة فإن هذه التقنيات تعد من أنسب مجالات الإستثمارات العمة وأكثرها أولوية، وعليه يمكن اعتبار التطور التقني في مصلحة البيئة والإقتصاد بشكل دائم إذا:

- ✓ ساعد في خفض تكلفة التلوث البيئي.
- ✓ ساعد على تطوير تقنيات تقلل من النفايات الناتجة.
- ✓ كان قابلا للتطبيق عموما في المرحلة التي تسبق المنافسة.
- ✓ كانت النسبة بين المنافع الاجتماعية الخاصة معقولة.

الفرع الثالث: تقليل النفايات ومنع التلوث

يعد التلوث سطح الأرض ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه، فالفضلات تنتج عن الإنسان ونشاطه لتستقر على سطح الأرض وتشوه جماله وتسبب الأمراض المعدية، وتتكون النفايات من نفايات المنازل (مواد مستهلكة وبقايا أطعمة ومعلبات فارغة، ورق، زجاج....) إضافة إلى نفايات البناء والهدم الفضلات الآدمية والحيوانية الصلبة. ولقد ساعد عدد من العوامل على تفجر مشكلة النفايات الصلبة في كثير من الدول النامية والتي تظهر في:

- ✓ معدلات الزيادة السكانية المرتفعة وارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للكيلومتر المربع الواحد في كثير من الأحياء في عواصم الدول النامية.
- ✓ العوامل السلوكية (تدني الوعي بالصحة العامة في غياب التربية البيئية).

- ✓ ضعف وتخلف نظم جمع وتدوير المخلفات الصلبة.

إن النفايات في العالم المعاصر حتى بداية الأربعينيات كانت تتألف في معظمها من مواد ذات أصل عضوي طبيعي، أما الصناعة الحديثة وتقنياتها أمدتنا بنفايات أكثر ثباتا وصعوبة في التدوير من سابقها، ومما يثير القلق والعقيد بشأن النفايات الصلبة هو أنه ينبغي لغرض حفظها بحالتها دون تدوير أو حرق تخصيص مساحات كبيرة من سطح الأرض. وإلى هذا فإن تطوير التقنيات التي تهدف إلى تقليل النفايات ومنع التلوث في المناطق الحضرية والريفية هو أحد أهم تحديات الإدارة الحضرية والريفية على السواء ويتم ذلك بوسائل عدة:

- ✓ إدخال تغيرات على المدخلات المختلفة للصناعة واستبدالها بأخرى.
- ✓ إدخال تعديلات على التقنيات المستعملة(التقنيات الأول تلويثا للبيئة وقليلة الإستخدام للموارد الطبيعية).
- ✓ تحسين أساليب التشغيل وإدخال تحسينات على عملية معالجة المواد وعزل موارد تدفق النفايات.

الفرع الرابع: الإدارة المتكاملة للنظم البيئية

الإدارة المتكاملة هي توليفة من كل المعارف والمهارات التي تعمل معا بهدف الوصول إلى أحسن الأوضاع واستمرارها مع الزمن وعدم انقراضها، ويشير تعبير النظام البيئي إلى مفهوم وليس إلى وضع مادي، فهو يدل على مكان محدد يضم كل العوامل المادية التي تكون ما نطلق عليه بالبيئة وليس اعتباره مجرد موضع لتجميع الكائن الحي.

الفرع الخامس: الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية

تنقسم الموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان إلى مجموعتين:

- ❖ **الموارد المتجددة:** وهي نظم بيئية منتجة لأشياء ويستخدمها الإنسان، نذكر من هذه النظم الأربعة الرئيسية: مصايد الأسماك، الغابات، المراعي والزراعة.
- ❖ **الموارد الغير متجددة:** وهي مخزونات البترول والغاز الطبيعي وطبقات الفحم الحجري وخامات المعادن ورواسب الفوسفات وغيرها، ومن الموارد غير المتجددة معظم المياه الجوفية مثل: مخزونات المياه في مناطق صحاري شمال افريقيا، ومن يستهلك من هذه الموارد لا يتجدد، وينبغي أن يراعي المجتمع أن هذه الموارد له وللأجيال القادمة.

الفرع السادس: تغير المناخ والتحديات البيئية الرئيسية:

إن العالم يمر بلحظة حاسمة لابد أن تكون فيها الإستدامة البيئية عنصرا رئيسيا في التنمية وقد تغير المشهد الخارجي العام تغيرا كبيرا منذ عام 2001، إذ ترك العالم جيدا حقيقة أن تغير المناخ له آثار خطيرة على مكاسب التنمية في مختلف البلدان وينطوي على مخاطر بالغة على الصناعة والمستثمرين والمؤسسات المالية.

كما أصبح أيضا تغير المناخ محركا حاسما لمعوقات التنمية في كثير من البلدان ومع تنامي شبح تغير المناخ بدأت البلدان توجه مواردها نحو علاج الآثار الحالية والحيلولة دون وقوع آثار سلبية في المستقبل وعززت زيادة مساندة المانحين لعلاج آثار تغير المناخ أيضا من الاهتمام بقضايا تغير المناخ، وفي أكتوبر 2008 تبنت مجموعة

البنك الدولي إطارا استراتيجيا للتنمية والتغير المناخي والآن يعتبر هذا الإطار هو الموجه لجهود البلدان في مساندة التنمية لتخفيض الإنبعاثات الكربونية والمتسمة بمرونة التكيف مع المناخ، ويثير هذا الاهتمام بتغيير المناخ جوانب عدة يجب معالجتها في إستراتيجية البيئة من خلال:

- ✓ التركيز على تغير المناخ في الإستراتيجية البيئية الجديدة.
- ✓ مفاضلات بين الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ والأولويات البيئية الأخرى المحلية والإقليمية.
- ✓ القدرة على تعظيم المنافع المشتركة لتغيير المناخ.
- ✓ أن توازن هذه الإستراتيجية بين دور البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أولوياتها البيئية التي تلائم أوضاعها الخاصة.

الفرع السابع: تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها

تغيب المؤسسات والأسواق في كثير من الدول النامية، ومن ثم تدعوا الضرورة إلى بناء المؤسسات من أجل تصحيح اختلالات هذه الأسواق وتصحيح آلياتها، فالقطاع غير الرسمي يمارس معاملات بسيطة عائدها صغير ولا توفر لهم الحد الأدنى من العيش في أكثر الأحيان لكن الشركات المتعددة الجنسيات ذات القدرة التنافسية العالية التي تنتج أكثر وبتكلفة وبجودة عالية استطاعت زيادة مبيعاتها وتتحول إلى السلع ذات التقنيات العالية التي تمكنها من النفاذ إلى السوقين المحلية والدولية، حيث تتلخص وظائف المؤسسات في:

- ✓ توفير المعلومات عن الأسواق وأحوالها والمتعاملين فيها من خلال نشرها وإتاحتها.
- ✓ زيادة المنافسة وتشجيعها بين الأطراف المتعاملة في السوق مما يؤدي إلى تحسين الجودة.
- ✓ تحديد حقوق الأطراف المتعاملة في السوق من جهة نظر حقوق الملكية فقواعد التعاقد وصيغ العقود الكفيلة بصيانة حقوق الأطراف المختلفة وحل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بينها.
- ✓ القضاء على الفساد وعدم الشفافية.

الفرع الثامن : التعليم والتربية البيئية وتغير الإتجاهات

بلغ معدل القراءة والكتابة بين البالغين (15 عاما فأكثر) سنة 2000 نحو 37.7% في الدول النامية، 62% في الدول العربية، 61.5% في الدول الإفريقية جنوب الصحراء فإن هذا المستوى المتدني من التعليم والمعرفة في الدول العربية يستلزم من جهة موارد مالية كبيرة للرفع من هذه النسبة وخاصة تلك المتاحة لتعليم الكبار من أجل زيادة المؤشرات التنافسية (رأسمال البشري) وتحسين أوضاع التعليم لجميع المواطنين ومن جهة أخرى البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية والتثقيف البيئي من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة عن طريق:

- ✓ الاهتمام بالتربية البيئية ومبادئ الصحة الإنجابية لأفراد المجتمع في المناطق العشوائية الفقيرة والمناطق النائية (الصحراوية والجبلية).
- ✓ الاهتمام بالتربية البيئية للعاملين في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية والتأكيد على مبدأ الحفاظ على البيئة ووقايتها قبل التركيز على المعالجة ومكافحة التلوث.
- ✓ تصميم بدائل وتقنيات وقاية البيئة ومعالجة التلوث بما يتناسب مع وعي الناس ومستوياتهم التعليمية.

المطلب الثالث: معوقات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من المعوقات التي تعيق المسيرة التنموية في مختلف بلدان العالم وخاصة النامية منها، ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة الإلتزام بعدة شروط، سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم هذه المعوقات والمتطلبات.

الفرع الأول: معوقات التنمية المستدامة

هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة كان من أهمها مايلي[1]:

1- الفقر: الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والإجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل والتنمية الطبيعية والبشرية والإقتصادية والتعليمية للمناطق الأثر فقرا، والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية.

2- الديون: التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة خاصة والأسرة الدولية عامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

3- الحروب والمنازعات المسلحة والإحتلال الأجنبي: التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرة طبقا للقوانين الدولية، وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

4- التضخم السكاني غير الرشيد: خاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والإجتماعية.

5- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية: واستمرار إستنزافها لدعم أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية و إعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

6- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية: اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

7- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية: لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

8- غياب الديموقراطية وحقوق الإنسان خاصة منها المرأة.

9- ضعف الإستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الدين الخارجي.

---

[1]- هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص195.

الفرع الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة الإلتزام بعدة شروط نذكر منها:

1-المتطلبات البيئية: وتتمثل في[1]:

- ✓ ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.
- ✓ تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء لأن مثل هذه المشروعات تضع حد أقصى للتنمية لأنها تقضي على أهم عناصرها.
- ✓ تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد.
- ✓ مشاركة المجتمع الدولي في منع الإعتمادات التي تقع على البيئة والإنتهاكات التي تتم نتيجة اختراق القوانين الدولية .
- ✓ دعم الإستراتيجية البيئية المستخدمة لحماية المصادر الطبيعية من مصادر التلوث لتلبية الإحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.
- ✓ وضع نظم إدارية فعالة للموارد المائية والعمل على تعظيمها في المستقبل وخاصة أن الفترة القادمة تواجه نقص في نصيب الفرد من المياه حيث يحتاج الأمر إلى أساليب وتقنيات جديدة للإستفادة من مصادر المياه الحالية .
- ✓ وضع الخطط الإستراتيجية للمصادر الطبيعية والإستفادة منها بهدف الإستغلال الأمثل لها في المستقبل والحفاظ عليها من الإندثار.
- ✓ وضع الإستراتيجيات التي تساهم في التقليل من تلوث الهواء وخاصة في ظل تنامي ظاهرة الإحتباس الحراري الذي يهدد الكرة الأرضية ويؤثر في عملية التنمية.
- ✓ حماية البحار والأنهار من تلوث المصانع وصرف المخلفات في البحار والأنهار مما يؤثر بشكل سلبي على الثروة السمكية وبالتالي على عملية التنمية.
- ✓ محو الأمية البيئية، وذلك من خلال برنامج متكامل يركز على توعية المواطنين، يشارك فيه الإعلام والتربية والتعليم و وزارة البيئة، هذا البرنامج ينفذ من خلال ندوات مكثفة للطلاب في المدارس والجامعات بهدف تعريفهم بأهمية البيئة والمخاطر المترتبة على إهمالها وإلحاق الضرر بها وذلك من خلال متخصصين في هذا المجال على أن يقوم الإعلام بالمساعدة في تغطية هذه الأحداث إعلاميا لتوصيلها إلى أكبر قطاع من الجمهور.

---

[1]- هبة مصطفى كافي، مصطفى يوسف كافي، **التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2017، ص39.

2-المتطلبات الاقتصادية والإجتماعية: تتمثل فيما يلي[1]:

❖ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، من خلال المشاركة الفعالة في عملية التنمية، لأن القطاع الأهلي الآن أصبح يلعب دورا مهما ومؤثرا في التنمية، كما أن له دورا فاعلا في صنع السياسات العامة وبالتالي يمكن أن يجبر الحكومات على أن تتبنى العوامل التي تحقق مقومات التنمية.

❖ تفعيل التوصيات الناتجة عن مؤتمر الألفية الذي عقد في سبتمبر 2000 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وحدد ثمانية أهداف سميت بالأهداف الإنمائية وهي القضاء على الجوع والفقر وتحقيق التعليم الإبتدائي للجميع ، تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم المرأة.

❖ وضع إستراتجية عامة للتنمية المستدامة التي تشارك في صياغتها والإشراف على تنفيذها مؤسسات وهيئات المجتمع المدني، تأخذ الإستراتيجية في الإعتبار ترسيخ أسس اقتصادية وسياسية متكافئة وعادلة.

❖ وضع إستراتيجية تشغيل للقضاء على البطالة والفقر في مدة محددة لا تتجاوز 5-10 سنة على أن تنفذ على مراحل محددة.

❖ إنشاء هيئة تتولى الإشراف على برامج تنمية الموارد البشرية وتتابع عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم والتنسيق بينها وبين البرامج التنموية ذات الصلة بهدف رفع مستوى آدائها وتلافي التكرار والتعارض فيما بينها.

❖ ضرورة وضع استراتيجية سليمة لتحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال البحث العلمي في مجال التنمية البشرية والتنمية البيئية المستدامة.

❖ ضرورة توافر الإدارة السياسية للإستثمار في القدرات البشرية والمعرفة في المنطقة العربية خاصة قدرات الشباب والتركيز على المرأة لمالها من دور فاعل في عملية التنمية.

❖ تبني خطط محددة المعالم، وقابلة للتطبيق تتفق و السياسات العامة للدولة، ومع خطة التنمية وتعبر عن حاجات و رغبات المجتمع.

❖ تبني سياسات في تنمية الموارد البشرية واضحة المعالم والأهداف تنسجم مع السياسة العامة للدولة، وتتكامل مع خطتها التنموية، آخذة بعين الإعتبار الخصائص المميزة للمجتمع لتكون منطلقا لأهداف تنمية الموارد البشرية باعتبارها أحد المكونات الأساسية لعملية التنمية الشاملة بغية الإرتقاء بنوعية الحياة للمواطنين وتلبية الإحتياجات الآنية والمستقبلية للسكان لأن النجاح في تحقيق تنمية بشرية هو الطريق إلى تحقيق تنمية بيئية.

---

[1]- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي السادس حول: "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، مايو 2007، ص ص 35-36.

خلاصة الفصل الأول

تبين من مطلع الستينات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي لابد أن ينطوي على حدود، فرغم الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه (كتحسين الدخل الفردي، الرفاه....) إلا أن نمط الإنتاج والإستهلاك يمثل تهديدا للموارد الطبيعية ومسببا لمشاكل واختلالات بيئية (الإحتباس الحراري، الندرة، استنزاف الموارد الطبيعية....) لذلك وجب الاهتمام بمفهوم التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار القيود البيئية والإجتماعية ألا وهي التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة هي البديل التنموي الوحيد الذي يكفل استمرارية النشاط الاقتصادي في المدى الطويل اذ أنها تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي معتدل غير مضر بالبيئة يأخذ في عين الإعتبار العدالة الاجتماعية فهي تقترح مجموعة من السياسات والتوجيهات القابلة للتنفيذ التي يجب أن تتبعها الدول والمؤسسات والمناطق الحضرية وذلك للوصول إلى اقتصاد مستدام يضمن سلامة البيئة والعدالة بين الأفراد والأمم والأجيال كما أن للتنمية المستدامة مؤشراتها الاقتصادية والبيئية والإجتماعية التي يمكن من خلالها قياس الجهود المبذولة من طرف الدول لإدراك الإستدامة بمختلف أبعادها.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للقطاع الزراعي

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي

المبحث الثاني: أنواع الزراعة، سياساتها ومقوماتها

المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد :

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد، على الرغم من المشاكل والتحديات التي تعيقه.

المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان ولا يزال يحافظ على ممارستها. تطورت طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها ووزنها في إقتصاديات الدول و ارتباطها بمختلف القطاعات، فهي تشكل مصدرا للغذاء و المواد الأولية وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما تسهم في توفير المدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات وكذا الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من اهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ويعد احد ركائز التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالنسبة للعديد من الدول نامية كانت ام متقدمة، فهو يعرف على انه: "القطاع الذي يشمل الزراعة وما يرتبط بها ونصيب ذلك من الإقتصاد الكلي، ويتكون القطاع الزراعي من المحاصيل و الغابات و المراعي و الثروة السمكية و الصيد "[1].

اما الزراعة فهو مفهوم شمل نشاطات زراعية مختلفة وتعتبر الزراعة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش و وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالزراعة .

فإذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق: " نجد انها مشتقة من الكلمتين (agre) وتعني الحقل أو التربة وكلمة (culture) تعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة هي العناية بزراعة الارض، فالزراعة بذلك تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها، لإنتاج المحاصيل النباتية و إقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم و الجلود وتربية الدواجن و النحل و الأسماك و غيرها. وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء"[2].

فالزراعة هي: " علم وفن ومهنة ومهارة لإستثمار الموارد الأرضية و البشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية و الحيوانية "[3].

كما تعرف الزراعة على أنها: "تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان"[4].

وقد عرفت جمعية الإقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة بأنها : " كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة و التحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات و الحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية "[5].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الزراعة بالإعتماد على ما يقوم به المزارع بأنها :

- فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية؛
- إقتناء الحيوان لإنتاج الألبان والصوف و الجلود؛

---

[1]- محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2009، ص820.

[2]– كامل بكري وآخرون، **الموارد وإقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص75.

[3]- جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2010، ص81.

[4]- Mokhtar kheladi, **L'industrie agroalimentaire-réalité enjeux et problèmes**, Revue de recherches économiques et managériales, Université de Biskra, N°06, Décembre 2009, P45.

[5]- جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص44.

- تربية الدواجن و النحل و الأسماك.

فهي بذلك أي عمل يجري بالمزرعة لاحق أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن و العملاء أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج.

المطلب الثاني: خصائص الزراعة

تتميز الزراعة بجملة من المميزات مجتمعة ولا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الزراعة و من الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية لإيجاد الحلول المناسبة لها و فيما يلي أهم هذه المميزات :

الفرع الأول : ضخامة رأس المال الثابت في الزراعة

تقدر نسبة رأس المال الثابت(*)في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء إستغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس أي أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها[1].

الفرع الثاني : إرتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية

تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الإعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان ولهذا يصعب على المزارع أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها، وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضان، وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الزراعية كدود القطن ودوباس النخيل وصدا القمح وغارات الجراد وأمراض الحيوانات). تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المخاطرة وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية و الإنتاج الحقيقي[2].

الفرع الثالث : ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحياة الزراعية

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الزراعية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الزراعية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط الزراعي، حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته الزراعية وصيانتها باستمرار وإدامتها ما أمكن على أفضل وجه، وهو في هذه الحال على استعداد

(*)**رأس المال الثابت:** هو قيمة وسائل الناتج الفلاحي من الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وآلات وغيرها وما ينفق عليها من تحسينات.

[1]- زهير عماري،" **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1980-2009)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 52.

[2]- زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص53.

لتحمل قدر اكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغيير نوع النشاط الزراعي مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الزراعي[1].

الفرع الرابع : التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة

من الواضح أن الزراعة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذ تتصل بعمل المزارع كثير من العلوم ككمياء التربة وعلم تغذية الحيوان و النبات ويقوم المزارع كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. وتحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، ولذلك إذا نجح أحد المزارعين في إجراء تجربة جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا لأن دورة الناتج الزراعي طويلة، أما دورة الناتج الصناعي فإنها قصيرة وقد تؤثر التجارب العلمية في الإنتاج في سنة واحدة أو أكثر مما تؤثر التجارب الزراعية في سنين عديدة. إضافة إلى ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهضة بحيث لا يتيسر الإنتفاع بها للفرد ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق أوسع وعلى أساس علمي و لأمد طويل، وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على المزارعين بكافة الوسائل الممكنة[2].

الفرع الخامس : ضخامة التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة في الزراعة

تختلف الزراعة عن غيرها من الفعاليات الإقتصادية من حيث أن الجزء الأكبر من التكاليف الكلية فيها لا يتغير مع تغير إنتاجها ويسمى هذا الجزء من التكاليف بالتكاليف الثابتة، أما التكاليف الأخرى التي تتغير بتغير الإنتاج فتسمى بالتكاليف المتغيرة. و التصنيف التالي يوضح طبيعة ومحتويات كل نوع من هذه التكاليف الزراعية[3]:

1. **التكاليف الثابتة:** وتشمل ما يلي:
   - ✓ ريع الأرض وايجار العقار؛
   - ✓ الفائدة على الأموال المستثمرة في المعدات والآلات الزراعية والحيوانات؛
   - ✓ الإستهلاك و الإندثار بالنسبة للمباني و الآلات؛
   - ✓ التأمين على المباني والمكائن والحيوانات؛
   - ✓ الضرائب على الأرض وعلى الملكية الشخصية؛
   - ✓ تكاليف العمل الذي يؤديه أفراد عائلة المزارع.
2. **التكاليف المتغيرة:** وتتمثل فيما يلي:
   - ✓ التجهيزات الجارية مثل البذور والأسمدة؛
   - ✓ أجور العمال من غير أفراد عائلة المزارع وأجور الخدمات الأخرى؛
   - ✓ الترميمات في المباني و الإصلاحات على الآلات التي تتغير مع إستعمال هذه المباني و الآلات؛

---

[1]- وصفي عبد الرحمن النعسة، **الإدارة التسويقية السكانية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص134.

[2]- زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3]- جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص ص50، 51.

وتصنيف التكاليف على هذا النوع يوضح لنا طبيعة ووظيفة كل من هذه الأنواع من التكاليف ولكنه لا يبين لنا الأهمية النسبية لكل نوع في العملية الإنتاجية، والمعروف في الزراعة أن التكاليف الثابتة كتكاليف المباني والآلات والعمل الذي يؤديه أفراد العائلة هي أكبر من التكاليف المتغيرة لدرجة أن نسبتها قد تصل إلى 70% أو أكثر من مجموع التكاليف.

الفرع السادس : تعدد وصغر الوحدات الإنتاجية في الزراعة

تتكون الزراعة بصورة عامة من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة وأن معظم هذه الوحدات يملكها ويدير دفة أعمالها أفراد يستغلونها بمساعدة أعضاء أسرهم، وقد يوجه إلى جانب ذلك بعض الوحدات الإنتاجية الكبيرة (المزارع الكبيرة) التي تمتلكها الشركات أو الجمعيات التعاونية أو كبار الملاكين إلا أن مثل هذه المزارع غالبا ما تكون قليلة بالنسبة إلى المزارع الفردية العائلية وبسبب إنتشار التنظيم الصغير في الزراعة أصبح عدد المنتجين فيها كبير جدا إذا ما قيس بعدد المنتجين في الصناعة والتجارة. فتعدد المنتجين في محيط الزراعة وانتشارهم على مساحات واسعة يجعل من المتعذر عليهم التحكم في كمية الإنتاج وفي الأسعار حيث أن من الصعب جدا إجتماع المزارعين كلهم في الدولة وإتفاقهم على سياسة موحدة[1].

الفرع السابع: التركيب التنافسي للنشاط الزراعي

إن التعدد الكبير لوحدات الإنتاج الزراعي وصغر الحجم وتجانس المنتجات الزراعية إلى حد كبير بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من والى النشاط الزراعي كل ذلك يكسب النشاط الزراعي صفة التنافسية. إن وجود هذه الصفة للنشاط الزراعي تدل على وجود تجانس نسبي في المنتجات[2].

الفرع الثامن: موسمية الإنتاج

بسبب خضوعه لعوامل المناخ فانه يتعذر إنتاج المنتوجات الزراعية النباتية بشكل منتظم ومستمر، ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الزراعية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها، مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج ونقص في عرضها خارج هذه الفترة، وهنا تصبح طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض واستقرار الأسعار لكنه ينشا عن تدخل طرق الحفظ ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف[3].

الفرع التاسع: التخصص المكاني

يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة سواء من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الزراعي غير ممكن إلا في مناطق معينة، وفي حال كانت مناطق الإنتاج

---

[1]- جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2]- ألبر داغر، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، البعد الإقتصادي**، الدار العربية للعلوم، لبنان، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 235، 236.

[3]- المرجع نفسه، ص236.

بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من تكاليف وصول المنتوجات إلى المستهلكين[1].

الفرع العاشر: تناقص غلة الزراعة

يخضع الإنتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة وهذا يعني أن إنتاجية الزراعة نتجه إلى إنتاج غلة متناقصة بعد أن تتم زراعة معظم الأراضي الصالحة للإستغلال. وذلك بالعكس ما هو عليه في الصناعة حيث نجد أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما إتسع نطاق إستخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية ولذلك يقال بأن الصناعة تخضع لقانون تزايد الغلة وأن تأثير قانون تناقص الغلة فيها ضعيف جدا ولا يظهر مفعوله بنفس السرعة التي يظهر فيها في الزراعة[2].

الفرع الحادي عشر: صعوبة التمويل الزراعي

وبسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها فإن تمويلها أي تزويد المزارعين بالقروض اللازمة لإستمرارهم في الإنتاج يصبح أصعب بكثير من تمويل الصناعة فالدائن يتردد في تسليف المزارع أويطلب فائدة كبيرة مقابل إستعمال رأسمالها في الزراعة وذلك لسببين[3]:

- أن الضمان الأول لسداد السلف الزراعية هو الإنتاج النباتي والحيواني وهذا الإنتاج يتكون من محاصيل بيولوجية تتعرض للتلف في مراحل نموها وتحضيرها وخزنها ونقلها.
- أسعار المحاصيل الزراعية تتأرجح بين الإرتفاع والإنخفاض من غير أن تستقر على حالة واحدة لمدة طويلة تبعث على الإطمئنان في أداء السلعة عند أجلها خصوصا ما كان منها طويل الأمد كالسلف العقارية الزراعية والتي تمثل جزءا مهما من السلف الزراعية.

الفرع الثاني عشر: طول دورة الناتج الزراعي

إن فترة الإنتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة حيث أن القمح لا يثمر قبل أربعة أشهر والقطن قبل تسعة أشهر والذرة قبل ثلاثة أشهر أي أن دورة الإنتاج الزراعي طويلة بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان. يقوم صاحب العمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة إجابة لطلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات يحد من إنتاجه وإذا إضطرت الحالة فيتوقف عن العمل ويغلق مصنعه. ولكن المزارع في الزراعة لا يلبي طلبات تلقاها أي أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية وهو لا يعلم كيف ستكون حالة العرض والطلب والأسعار عند نضوج محصوله[4].

---

[1]- وصفي عبد الرحمن النعسة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2]- جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3]- جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص87.

[4]- زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص52.

الفرع الثالث عشر: صعوبة اكتساب الجدارة المهنية في النشاطات الزراعية.

تعتبر مهنة الزراعة صعبة من حيث اكتساب المعارف والجدارة المهنية للقيام بالنشاطات الزراعية المختلفة، ويتطلب اكتساب المعرفة اللازمة للانخراط في أي نشاط زراعي الخبرة والاطلاع الواسع، ويمكن الحصول عليهما من مصادر مختلفة من قبل الأفراد أو الحكومات بتطبيق برامج تدريبية تحقق هذا الغرض[1].

الفرع الرابع عشر: ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية.

تتصف الأرض باعتبارها احد أهم عناصر الإنتاج الزراعي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا، هذه الدرة والصفات الأخرى التي تتميز بها الأرض مثل تركيبتها وخصوبتها وموقعها الجغرافي تؤثر جميعها في العمليات الزراعية وبالتالي في كمية ونوعية المنتجات الزراعية وأسعارها في النهاية[2].

المطلب الثالث : أهمية القطاع الزراعي وأهدافه

إن تزايد إهتمام الدول بالقطاع الزراعي وتخصيص مبالغ ضخمة لدعمه لم يأت من العدم إنما ناجم بالدرجة الأولى عن أهمية هذا القطاع ودوره الفعال في دعم عجلات التنمية بها.

الفرع الأول : أهمية القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبيرة في إقتصاديات الكثير من دول العالم من خلال مساهمته فيما يلي:

1. **توفير الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:**

يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضراوات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كالأسماك واللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها[3].

2. **توفير العمالة لقطاعات الإقتصاد الأخرى:**

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الإقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال إنتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما[4]:

- ✓ إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي وهذا الإنتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي تؤدي إلى وجود البطالة الموسمية والمقنعة؛

---

[1]- وصفي عبد الرحمن النعسة، مرجع سبق ذكره، ص136.

[2]- المرجع نفسه، ص 134.

[3]- عنبر إبراهيم شلاش، **التسويق الزراعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص280.

[4]- المرجع نفسه، ص280.

✓ أما السبب الثاني لإنتقال العمالة من القطاع الزراعي للقطاعات الأخرى فهو يتبنى الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الإستغناء عن جزء من العمالة الزراعية تتحول إلى العمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى وهذا الإنتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي.

3. إستغلال بعض الموارد الإقتصادية بكفاءة:

يشغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الإقتصادية صعبة الإستغلال بكفاءة عالية تكون نادرة الوجود في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات بإستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالإستفادة من مصدر إقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان[1].

4. توفير الموارد المالية:

إن نمو وتوسيع القطاع الزراعي يساهم في زيادة دخول المزارعين والعاملين في هذا القطاع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول المزارعين. وهكذا فإن تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة[2].

5. توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي:

يلعب القطاع الزراعي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، وخاصة للصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وكذلك تعزيز الروابط بينها وبين الزراعة. كما أن توفر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الإستيراد وتحمل التكاليف الباهظة من قبل الإقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص، لهذا فإن القطاع الزراعي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام[3].

6. توفير النقد الأجنبي لإستيراد السلع الرأسمالية:

إن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الاجنبية من التصدير الذي يرتكز عادة على عدد محدود من السلع الزراعية. وعليه فإن الفائض الزراعي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي وبالتالي يساهم القطاع الزراعي في تلبية إحتياجات التنمية في إستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الإستهلاكية، وعليه فإن الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال هي من خلال زيادة العوائد من الصادرات الزراعية[4].

---

[1]- عنبر إبراهيم شلاش، مرجع سبق ذكره، ص281.

[2]- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية، نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص168.

[3]- المرجع نفسه، ص 169.

[4]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

الفرع الثاني : أهداف الزراعة

يهدف النشاط الزراعي إلى مايلي[1]:

1. **إشباع الحاجات الضرورية للإنسان**

وهو في ذلك يتساوى مع أي نشاط اقتصادي آخر، غير أن الحاجات التي يشبعها النشاط الزراعي تعد أساسية سواء بكمياتها أو أهميتها وحتى باستمرارها، حيث يتصف العصر الحالي بأنه عصر الحضارة الصناعية لذا تهمل أهمية الحاجات الغذائية أو ترجع إلى الصنف الثاني من المشاكل الاقتصادية المطروحة، ولم يبدأ الاهتمام بأولوية الحاجات الغذائية إلا بعد فترة الحرب العالمية الثانية وترجع أهمية الحاجات الغذائية إلى حقائق هي:

- ❖ حجم الحاجات التي يجب على الفلاحة إشباعها؛
- ❖ النسبة الكبيرة التي يحتلها الفلاح من مجموع سكان العالم، حيث يشكلون أكثر من نصف السكان الإجمالي.

2. **قدم وإستمرارية الحاجات الغذائية**

إن النشاط الزراعي قديم قدم ظهور أول التنظيمات فمنذ أصل الإنسانية كان يجب اشباع الحاجة إلى الغذاء، واختلف علماء الاجتماع حول ظروف ظهور النشاط ولكنهم متفقون حول قدمه، ويضاف إلى ذلك استمراره وديمومته فالحاجات الغذائية ترتبط بعدد السكان وهذا الأخير يتزايد في العالم، وبالتالي فان مشكلة الغذاء التي طرحها مالتوس مازالت قائمة وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحاجات الفعلية وليس التي تتوفر القدرة المالية لإشباعها.

المبحث الثاني: أنواع الزراعة، سياساتها ومقوماتها

تعتبر الزراعة من القطاعات الإقتصادية المهمة نظرا لما توفره من فرص لعدد كبير من السكان وذلك من خلال المقومات التي تمتلكها وإلى جانب تعدد أنواعها من دولة إلى أخرى مما يساهم في تلبية الحاجيات المختلفة لسكان هذه الدول.

المطلب الأول: أنواع الزراعة

للزراعة أنواع مختلفة، حيث يمكن تصنيف هذه الأنواع حسب أسس ومعايير معينة، ويختلف التصنيف من دولة إلى أخرى وفيما يلي سنتطرق إلى هذه التصنيفات.

الفرع الأول: من حيث التقدم والتخلف الإقتصادي والإجتماعي

حيث تقسم الزراعة حسب هذا المعيار إلى[2]:

1. **الزراعة البدائية:** ويقوم بهذا النوع من الزراعة المتخلفة جماعات متخلفة تستخدم أدوات بدائية ولا تعرف المحراث أو إستخدام الحيوان في الزراعة حيث يعتمد أساسا على طاقة الإنسان، في هذا النوع من الزراعة تزرع

---

[1]- عبد الحليم جدي،" **الفلاحة والتنمية الذاتية دراسة حالة بلدية الركنية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2004/2003، ص 37.

[2]- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، **مبادئ إقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995، ص27.

البقول والنباتات، ويسود هذا النوع من الزراعة المناطق المتخلفة من العالم كحوض الكونغو وبعض أجزاء جنوب شرق آسيا حيث يزرع الموز وقصب السكر.

2. **الزراعة الراقية:** في هذا النوع من الزراعة تزداد سيطرة الإنسان على الموارد الزراعية الطبيعية أو تستخدم أدوات زراعية أكثر تطورا وتزرع أنواع عديدة من الغلال، ويتميز المجتمع الزراعي في هذه الحالة بالإستقرار. وتستخدم المخصبات لتحسين التربة ويتم تنويع المنتجات الزراعية وإتباع الأساليب الحديثة لتنظيم الإنتاج، وتطبيق الطرق العالمية لرفع الإنتاج والإنتاجية وتطوير سلالات النباتات والحيوانات، كما تستخدم وسائل الري الحديثة والمتطورة وذلك للبحث عن المياه اللازمة للري في حالة عدم توافر مياه الأمطار.

الفرع الثاني: من حيث المساحة.

يمكن تقسيم النشاط الزراعي حسب توافر الأراضي الصالحة للزراعة وندرتها إلى[1]:

1. **الزراعة الكثيفة:** تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي تزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الزراعية كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية ويخفف هذا التوزيع في الزراعة في إجهاد الأرض ويفسح لها المجال لتجديد خصوبتها وهو نظام إنتاجي زراعي يتسم بالخصائص التالية:

- الإستعمال المكثف للمدخلات الزراعية بهدف تعظيم الإنتاج والإستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج؛
- الإستعمال المكثف للأسمدة والمبيدات الكيماوية؛
- الإعتماد بشكل كبير على أنظمة ري متطورة؛
- الإستعمال المكثف لتقنيات متطورة مما يسمح بتعظيم الموارد وتقليص حجم المساحات المزروعة.

2. **الزراعة الواسعة:** يوجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تحتوي على مساحات شاسعة صالحة للزراعة، ومن ثم نجدها في أماكن محدودة جدا من العلم سواء في الأمريكيتين ونيوزيلاندا أو في أستراليا وبعض دول غرب أوروبا مثل فرنسا وهولندا، ويتميز هذا النوع من الزراعة بإستخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة الزراعية، نظرا لوفرة عنصر الأرض وعنصر رأس المال والخبرة الفنية اللازمة لتحقيق أعلى معدلات الإنتاجية.

الفرع الثالث: من حيث الإستقرار

تنقسم الزراعة حسب هذا المعيار إلى[2]:

1. الزراعة الثابتة: في هذا النوع من الزراعة تستثمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة ويستخدم الطرق العلمية الملائمة بالقدر المطلوب وهكذا، يتصف هذا النوع من الزراعة بالإستقرار والإستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية كما يقيم عليها مسكنه ويأوي عليها حيواناته.

---

[1]- أحمد فريد مصطفى، **الموارد الإقتصادية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص26.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد محرز إسماعيل، **الموارد الإقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1970، ص78.

2. **الزراعة المتنقلة:** إذا تبين للمزارع أن إنتاجية أرضه في تدهور لعدم إتباعه الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة رديئة فلا بد من إنتقاله إلى رقعة جيدة من الأرض يبدأ عليها من جديد وأهم ما يميزها:

- التنقل من رقعة أرض إلى أخرى؛
- الإعتماد على الآلات البدائية الفأس إلى جانب الحيوانات في الحقل؛
- صغر المساحة المزروعة؛
- الملكية الشائعة للقبيلة أو الأسرة؛
- تعتمد على الامطار؛
- تتميز بالإنتاج لهدف الإكتفاء الذاتي.

الفرع الرابع: من حيث السياسات الزراعية

ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال وهي[1]:

1. **زراعة الإكتفاء الذاتي:** ويقصد بها قيام الدولة أو الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنتجات الزراعية محليا، ورغم أن هذا النوع من الزراعة كان منتشرا في كل دول العالم، نظرا لصعوبة الإتصال الدولي بين مختلف بقاع العالم، إلا انها لا تزال تمارس في الوقت الحاضر في بعض الأقاليم المنعزلة طبيعيا أو التي تتبنى سياسات العزلة الإقتصادية كما أن كثيرا من الدول يستهدف إتباعها لدوافع الأمن والأمان وذلك بعد دروس الحرب العالمية الأولى.

2. **زراعة التخصص:** وفيها تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج سلعة أو عدد محدود من السلع ويستند هذا النوع من الزراعة على مبدأ التكاليف النسبية القائل بأن الدولة يتعين عليها أن تخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية، ولكن يشترط لنجاح سياسة التخصص أن يسود مبدأ حرية التجارة الدولية إلى جانب توفر وإنتظام وسائل النقل، ولقد إنتشرت هذه السياسة في معظم دول العالم خلال القرن 19 وإلى بداية إندلاع الحرب العالمية الأولى. وكانت السلعة أو السلع التي تخصص الدولة في إنتاجها تعتبر بمثابة "محاصيل نقدية" بمعنى أنها تمثل مصدر للإيراد النقدي الذي تحصل عليه من بيع محاصيلها هذه وتستخدمه في شراء ما تحتاجه من الدول الأخرى.

3. **الزراعة المتنوعة:** وهي نوع وسط بين سياسة الإكتفاء الذاتي التي تنتج فيها معظم المحاصيل في الداخل وبين سياسة التخصص التي يتم التركيز فيها على عدد محدود من المحاصيل النقدية، وبالطبع فإن هذا النوع من الزراعة إنما يتحقق له مزايا عديدة تتوافر من عامل التنويع الذي تنطوي عليه هذه السياسة بحيث يمكن إتباع نظام الدورات الزراعية والتي يحتفظ كثيرا بخصوبة الأرض، ويوفر العديد من السلع المختلفة على مدار العام ويقلل من شدة الآثار غير المواتية سواء ما كان منها بفعل عوامل الطبيعة أو نتيجة التعرض لضغوط مستوردة من الخارج.

---

[1]- كامل بكري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 88، 89.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية

تعتبر سياسات القطاع الزراعي مجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة إتجاه القطاع الزراعي، فهي تتباين من منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الزراعية

تتمثل السياسة الزراعية في: " مجموعة الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، و هي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية"[1].

إذا السياسة الزراعية تعد فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق **هدفين أساسيين** ويتمثل **الهدف الأول** في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يسعى **الهدف الثاني** إلى تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، و الحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وعليه فأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة.

الفرع الثاني: أنواع السياسات الزراعية

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكومتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل مختلف المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي ويمكن تصنيف السياسات الزراعية إلى :

1. **سياسة البحث والإرشاد الفلاحي**

يمكن تجزئة هذه السياسة إلى سياستين مترابطتين ومتكاملتين هما[2]:

أ. **سياسة البحث الفلاحي**

غيرت الأبحاث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها، فأجري الباحثون خلال السنوات الخمسين الماضية تحليلات ودراسات منهجية أحدثت تغيرات جوهرية في المجال الزراعي، غير أن أبحاث القطاع الخاص في هذا المجال رغم تطورها إلا أنها لم تتجاوز 01 % من الاستهلاك الوطني للأبحاث الزراعية، إذ أنهم لا يستطيعون منع الفلاحين الذين لم يشتركوا في تمويل عمل الأبحاث من استعمال المعلومات الجديدة.

---

[1]-عيسى بن ناصر،" **اثر السياسات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي.دراسة حالة الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول:"**إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي**"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، يومي 8/7 ديسمبر، 2011، ص ص 222، 223.

[2]- أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، جامعة، العدد الثاني، 2003، ص ص 112، 113.

ب. سياسة الإرشاد الفلاحي

يعتبر حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى من جهة، والمنتجين الفلاحيين من جهة أخرى، وتهتم مؤسسات الإرشاد الفلاحي بتدريب الفلاحين والتعرف إلى المشاكل التي تواجه المنتجين الفلاحيين وتحديدها.

ويمكن اعتبار الإرشاد الفلاحي المكثف مفتاح التطور الزراعي في البلدان النامية، وبرزت أهميته في الدول المتقدمة فنجد مثلا الفلاحين الاستراليين يدفعون بأنفسهم أجرة مرشديهم لإدراكهم و علمهم بالأهمية التي يكتسبها، ولقد أعطت هذه السياسة ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة.

2. السياسة السعرية الزراعية

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة للاقتصادية الزراعية، وهي تلعب دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي، ويقصد بها:" مجموعة الإجراءات و القرارات و القوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم على مستوى المعيشة، حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة و مستوى الاكتفاء الذاتي و المستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة.

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالية على المدى القصير من اجل التأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الفلاحيين، و اقتصاديات المناطق الريفية، ولهذا فان السياسة السعرية تلعب دورا هاما في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم هجرة الموارد (مادية وبشرية) داخل و خارج القطاع الزراعي، كما أن نجاح السياسة السعرية الزراعية في تحقيق أهدافها يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، وتختلف أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها من دولة إلى أخرى تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية والتي تتغير بدورها تماشيا ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي[1]:

- ❖ تحقيق الاستقرار في دخول الفلاحين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار وتحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك؛
- ❖ الحفاظ على مستويات معيشة مقبولة تبعا للدخول المتاحة؛
- ❖ تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار؛
- ❖ تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات، وبخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية؛

---

[1]- عاكف الزعبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص182.

❖تعديل هيكل الصادرات و الواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.

وتتباين إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة إلى أخرى، وذلك بسبب طبيعة وأهداف السياسات والاحتياجات المطلوبة والظروف السائدة، وفيمايلي إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية:

- تحديد سعر ثابت للمنتوج مع ضمان أسعار دنيا، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتوج مسبقا، وربما تضع حدا أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المجزي، وتستلزم سياسة ضمان الحد الأدنى إمكانية أن تشتري الدولة الكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، والتي لا يستطيع بيعها عند سعر أعلى من سعر السوق الذي تحدده الدولة؛
- تحديد أسعار إجبارية للمنتوج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا؛
- إجراءات تحديد أسعار للمستهلك وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك، من اجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين؛
- إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك للتشجيع على زيادة الإنتاج.

وبصفة عامة فان السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على هيكل الأسعار، وتعتبر كل من التكاليف والضرائب والدعم والإعانات والتوزيع من أهم أدوات السياسة السعرية.

3. السياسة التسويقية الزراعية

تعاني الزراعة في غالبية البلدان النامية من مختلف المشاكل التي تؤدي إلى محدودية السوق الزراعية وتدني فعاليتها، مما يجعل من تنظيم السوق ضرورة ملحة، ويتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف للاقتصاد الوطني، ولهذا يمكن اعتباره مؤشرا ايجابيا عن مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد. ويتولى المهام التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة،**والتعاونيات الزراعية**(*)، **والتعاضديات**(**)، والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي.

هذا وبالرغم من أهمية التسويق الزراعي، فانه لم ينل العناية اللازمة عند تصميم وصياغة خطط التنمية الزراعية بل انه عرف لامبالاة واضحة في كثير من الأحيان، حيث كان التركيز بالأساس على سياسات الإنتاج والأسعار، إلا أن الدلائل العلمية والواقعية تشير إلى أن غياب التسويق الكفء قد يعرقل الإنتاج و التنمية بشكل مباشر، ولهذا فمن الواجب الاهتمام بعملية التسويق وضرورة إتباع سياسة ذات أهداف واضحة في هذا المجال من اجل تنمية شاملة، وتتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية[1]:

(*)**التعاونيات الفلاحية:** هي شركات مهنية لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى: تسهيل عمليات الإنتاج أو التحويل والتسويق،تخفيض سعر الكلفة أو البيع لبعض المنتجات والخدمات لفائدة أعضائها،تحسين نوعية المنتجات التي توفرها لأعضائها وتلك التي ينتجونها.

(**)**التعاضديات الفلاحية:** هي هيئة مهنية تهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق كل عمليات التامين وإعادة التامين والقرض والتعويض القائم على روح التضامن والتآزر وذلك لفائدة أعضائها الشركاء المنخرطين أو المستفيدين.

- ضمان الاستقلال الوطني، ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج؛
- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، و يتأتى ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه؛
- السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية وتفعيل التسويق الزراعي وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

4. السياسة الهيكلية الزراعية

تكون السياسة الهيكلية موجة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو إيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية فير المالية التي قد تغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغييرات، وتحدث التغيرات الشديدة(التي تمس الجانب الهيكلي) خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.

ومن بين أهم السياسات الهيكلية الزراعية هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية من ذلك مثلا تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، وذلك حينما يتم الاعتماد على التكنولوجيا، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الصناعي للكثير من الأيدي العاملة فتضطر الزراعة إلى إعادة هيكلة شؤونها تبعا للمستجدات. ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية و الملكية العقارية، وكل تلك الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية و السياسة، إلى جانب الاهتمامات البيئية و الآثار المتبادلة بين العمل الزراعي والمحافظة على البيئة بحيث تسعى السياسة الهيكلية لتفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها المختلفة، إلى جانب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد[1].

5. سياسة الإصلاح الزراعي

وقد طبقت في معظم البلدان النامية من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية و بعض الدول الأوروبية الأخرى، وتشمل سياسة الإصلاح الزراعي عملية تطوير طبيعية للأرض بمعالجة عيوبها ورفع إنتاجيتها وضمان تجهيزاتها بالكميات الضرورية من المياه، وقد كانت منطلقات معظمها تتحدد في[2]:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض؛
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية ارض؛
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

---

[1]- محمود حسن حسني،**"السياسة الفلاحية لكل من الدول المتقدمة والنامية وأثرها على التجارة الدولية"**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد 1، 2002، ص 6.

[1]- فوزية غربي،" **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص91.

[2]- السيد الحسيني، **التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية**، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1985، ص228.

وفي الغالب فان الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديم، وتشجيع الاستغلال الزراعي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة.

الفرع الثالث: أهداف السياسات الزراعية

إن معظم السياسات الزراعية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- الإستخدام الأمثل والكامل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة وخلق المزيد من فرص العمالة الزراعية مما يساهم في تحسين الدخول وخفض معدل البطالة والإرتقاء بمستويات الإنتاج؛
- رفع الكفاءة الإنتاجية للوحدة الزراعية، وزيادة الإنتاجية الهكتارية للمحاصيل الزراعية وتحسين نوعية المنتجات الحيوانية؛
- توزيع عادل للدخل بين القطاعات الإقتصادية والعاملين بها، وتحقيق التوازن بين نمو القطاعات الإقتصادية؛
- حماية الثروات القومية (الموارد الطبيعية) من تربة ومياه ومراعي طبيعية وغابات... إلخ؛
- النهوض بالمجتمع الريفي، والحد من الهجرة من الريف، ورفع مستوى معيشة العاملين في القطاعات الريفية بزيادة دخولهم المزرعية، وتنمية العائد الإقتصادي للموارد المستخدمة مما يساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية والتأثير على مستويات الأسعار؛
- الحد من الفجوة الغذائية، وتحقيق نسبة معقولة من الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، خاصة في مجال السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب؛
- معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق التوسع وتنويع الصادرات الزراعية، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية والتغلب على معوقات التجارة البينية الزراعية.

المطلب الثالث: مقومات الزراعة والعوامل المؤثرة فيها

تحتاج الزراعة إلى مقومات عديدة منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية ومنها ما هو حيوي يتمثل في الثروة النباتية والحيوانية سنحاول التعرف عليه ضمن هذا المطلب.

---

[1]- دلال دعد رفيق ، **إقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 233- 234.

الفرع الأول: مقومات الزراعة

يمتلك القطاع الزراعي العديد من المقومات التي تساعده لتحقيق الأهداف المنوطة به وتتمثل في[1]:

1. الأراضي الزراعية

تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي و الحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاث محاور هي:

- ❖محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة؛
- ❖محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصودة؛
- ❖محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة.

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دولة إلى أخرى، فنجد الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية(طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور...)،لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها اكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

2. الموارد المائية

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات الزراعة، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها والمتمثلة في:

- ❖ ارتفاع معدلات نمو السكان؛
- ❖ التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر و تدهور الموارد البيئية المختلفة؛
- ❖ التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم؛
- ❖ الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت و تؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية؛
- ❖ عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية؛
- ❖ غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

إن هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول خاصة النامية منها ضرورة رفع كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال العمل على:

---

[2]- علي لزعر، **الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة**، مجلة آفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد4، 1998، ص 4.

- تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية بإتباع النظم الحديثة في الري(التقطير، الرش المحوري...الخ)؛
- إتباع طرق إنتاجية المحصول(الكمية المنتجة في المساحة) التي تقتصد مياه الري وتخفف التكاليف؛
- تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات؛
- توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروات المائية.

3. الثروة الحيوانية والنباتية

يعتبر توفر الثروة الحيوانية و النباتية من مقومات الزراعة، لان الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية و النباتية المتاحة و صيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية.

4. الموارد البشرية

تتمثل هذه الموارد في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة العاملة وغير العاملة، وتعرف الموارد البشرية برأس المال البشري وتستمد مصادرها من عنصر السكان الموجودين على سطح الكرة الأرضية، ويمكن القول أن الموارد البشرية هي أحد أهم عناصر الإنتاج وهي مجموعة من الطاقات الكامنة في أي قطاع من القطاعات الإقتصادية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي

يتأثر الإنتاج الزراعي بالعوامل الجغرافية الطبيعية من جهة وبالعوامل البشرية من جهة أخرى، وفيمايلي سنتناول هذه العوامل[1]:

1. الموقع: يؤثر الموقع بدرجة كبيرة في الإنتاج، فحيث توجد المدن الكبرى والعواصم يهتم المزارع بإنتاج المحاصيل التي يزداد الطلب عليها في هذه المدن وهي المحاصيل التي تتصف بعدم المرونة مثل الخضر والفواكه، أما المناطق البعيدة عن الأسواق فتتخصص في إنتاج المحاصيل المرنة التي لا تتلف أثناء نقلها لمسافات. بعيدة كما يؤثر الموقع الفلكي (دوائر العرض) في تحديد نوع المحاصيل التي يمكن إنتاجها إذا ما توافرت لها العوامل الأخرى.

2. المناخ: يعد عامل المناخ من أكبر العوامل الطبيعية تأثيرا في تحديد أنواع المحاصيل، حيث يحدد المناطق التي يمكن زراعتها بمحاصيل معينة. كما أن المناخ عامل رئيسي في تكوين التربة وإختلاف أنواعها ودرجة

[1]- علي أحمد هارون، **أسس الجغرافية الإقتصادية**، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 2006، ص170.

خصوبتها، وأهم عناصر المناخ التي تؤثر في الإنتاج الزراعي هي: درجة الحرارة، كمية الأمطار، الرياح، الضوء، الرطوبة، سقوط الثلج، الصقيع.

3. التربة: تعتبر التربة أيضا عاملا هاما يؤثر في الإنتاج الزراعي، والتربة الجيدة والغنية بالمواد المغذية للنبات تؤدي إلى إنتاجية كبيرة، أما التربة الفقيرة من المواد المغذية للنبات فتكون إنتاجيتها ضعيفة، حيث أنه في الوقت الحاضر تمكنت الدول من التغلب على كثير من فقر التربة بواسطة التقنية وبواسطة إستعمال الأسمدة ووسائل المعالجة للتربة.

4. المياه: تعتبر الموارد المائية من العوامل المهمة التي تؤثر في الزراعة بدرجة كبيرة ولا غنى للزراعة عنها، وندرة المياه أو وفرتها أهم العوائق للتوسع الزراعي وتتمثل مصادر المياه في المياه الجوفية والأنهار والأمطار والمياه السطحية.

المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة.

يمثل هدف الإستدامة التحولات الحديثة في الفكر التنموي، إذ يشترك مع مع إستراتيجية الإحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء والتي تتمثل في تأمين الغذاء لهم، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي يتم إعتمادها مستدامة من الناحية البيئية، وهذا ما ينطبق على التنمية الزراعية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية المستدامة.

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة إستراتيجية بديلة عن السياسات الزراعية المتبعة، تهدف في الأساس إلى زيادة الناتج الزراعي من جهة والمحافظة على بيئة أكثر توازنا من جهة أخرى، وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة.

يتداول المعنيون بالتنمية الزراعية في العالم أكثر من تعريف للتنمية الزراعية المستدامة، وفيما يلي سنبرز أهم تلك التعاريف:

- ✓ **التعريف الأول:** تعرف منظمة الأغذية والزراعة الدولية(FAO) التنمية الزراعية المستدامة بأنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، وبحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية والحالية المستقبليةإن مثل الإستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا وإقتصاديا من المجتمع"[1].
- ✓ **التعريف الثاني:** كما تعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها: "الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الإحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إذا أمكن ذلك وتفادي تدهور البيئة"[2].

---

[1]- Samuel féret, l'agriculture et le développement durable, document provisoire pour : contribution à un cahier de proposition pour le 21eme siècle , rennes, France, mai 2001, p 5.

[2] - Ibrahim Nahal, principes d'agriculture durable, Édition Estem, paris, 1998, p 35.

✓ **التعريف الثالث:** وتعرف التنمية الزراعية المستدامة بأنها العملية التي يتم عبرها[1]:

♦ ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى؛

♦ توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي؛

♦ حفظ وصيانة وتنمية القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية من غير الإخلال بالتوازن البيئي؛

♦ تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والإقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثارالسلبية ومن ثم الإعتماد على الذات.

الفرع الثاني: شروط إستدامة الزراعة.

توجد مجموعة من الشروط والمعايير التي يتم الحكم بواسطتها على الزراعة بأنها مستدامة أم لا، ويمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

1. **السلامة البيئية:**

✓ المحافظة على الموارد الطبيعية؛

✓ زيادة حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، بدءا من البشر والمحاصيل والحيوانات، وحتى مكونات التربة والأحياء العضوية الدقيقة، وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة؛

✓ الحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة؛

✓ المحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العملية البيولوجية، ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على إستخدام الموارد الزراعية المتجددة.

2. **الجدوى الإقتصادية:**

✓ أن تمكن المزارعين من إنتاج ما يكفي لتحقيق الإكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الأمرين معا؛

✓ الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج؛

✓ التقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد، ولا تقاس الجدوى الإقتصادية بالإنتاج المباشر فقط بل بتحقيق المحافظة على الموارد والحد من المخاطر.

3. **العدالة الإجتماعية:**

✓ توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في إستخدام الأرض ورأس المال الكافي، والمساعدة التقنية وفرص التسويق؛

✓ إفساح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار.

---

[1]- فاطمة بكدي، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، جوان 2013، ص 128.

[2]- مليكة زغيب، زينة قمري، **البيئة– الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، جوان 2013، ص 136.

✓ إحترام كل أشكال الحياة والإقرار أساسا بكرامة كل البشر؛

✓ مراعاة العلاقات والهيئات والثوابت الإجتماعية، وإحترام القيم الإنسانية الأساسية كالثقة والشرف والكرامة والتعاون والرأفة.

4. **القدرة على التكيف**: أي أن تكون المجتمعات الريفية قادرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة في ظروف الزراعة مثل: النمو السكاني، السياسات، الطلب في السوق... إلخ، ويشمل ذلك تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الإبتكار في المجالات الإجتماعية والثقافية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الزراعية المستدامة.

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة من أهم عناصر التنمية المستدامة وبالتالي فان أهداف التنمية الزراعية المستدامة تدخل ضمن أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية المستدامة، حيث أن التنمية الزراعية المستدامة تهدف إلى تحقيق مايلي[1]:

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية

تهدف الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة على الصعيد الاقتصادي إلى مايلي:

❖ توفير البيئة الإستثمارية المناسبة لعمال القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الزراعية والإستثمار في القطاع الخاص؛

❖ زيادة الإنتاجية لبعض تكاليف الإنتاج وتقديم الدعم الفني والحوافز المالية للتوسع في انتاج السلع ذات المردود المرتفع؛

❖ زيادة كمية الزراعة المطرية بتنويع النظام المحصولي واشغال زراعات عالية القيمة وتعزيز التكامل في الإنتاج الحيواني والنباتي؛

❖ زيادة الناتج الزراعي لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية

تكمن الأهداف الاجتماعية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في النقاط التالية:

❖ البعد عن الهجرة الريفية؛

❖ زيادة مساهمة المرأة في التنمية الزراعية؛

❖ إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

---

[1]- أنظر في ذلك إلى:

- سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–**، أطروحة دوكتوراه في العلوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014/ 2015، ص 107.

- السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007، ص 225.

الفرع الثالث: الأهداف البيئية:

❖ المحافظة على الموارد المائية: وذلك من خلال النحو التالي:

- زيادة إنتاجية مياه الري؛
- مواجهة جوانب الهدر والضياع المنتجة نحو الأغراض الزراعية؛
- مواجهة كل أنواع الإستخدامات الغير رشيدة للموارد المائية في مجال الزراعة؛
- سياسة التعاون الإقليمي والمحلي فيما يتعلق بتأمين وزيادة الموارد المائية الزراعية.

❖ المحافظة على الموارد الطبيعية: إن معظم التحديات الهامة للبيئة في الدول النامية في العقود القادمة سوف تكون بسبب الفقر وسوف تشمل هذه التحديات على مخاطر الصحة وأهم المخاطر البيئية هي:

- تلوث المياه وندرتها، وتلوث الهواء؛
- الملوثات الصلبة والمخلفات الخطرة.

المطلب الثالث: سياسات التنمية الزراعية المستدامة.

حمل مفهوم الإستدامة الزراعية مفاهيم جديدة لأدوات السياسة الزراعية الواجب تطبيقها ففضلا عن الأدوات التقليدية، هناك أدوات جديدة أفرزتها فلسفة الإستدامة والوعي البيئي، وفيما يلي سنبرز أهم السياسات الزراعية في إطار التنمية المستدامة.

الفرع الأول: سياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية

تهدف سياسة حماية الأراضي الزراعية إلى المحافظة على الموارد وتحسين أنماط إستغلالها، حماية البيئة والتنوع الحيوي، تحسين نوعية المنتج، حماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الرعوية، الإستغلال الأمثل لمصادر المياه والمحافظة عليها، زيادةالمخزون المائي والإستفادة من مياه الفيضانات، بالإضافة إلى المحافظة على الرقعة الزراعية بالتوسع الزراعي وتحسين وتطوير البنيات الزراعية، التوسع في إستخدام مياه الصرف الصحي، كما يجب إيجاد طرق معالجة التملح الذي يحدث نتيجة الإفراط في الضخ من الطبقات الجوفية مما يؤدي إلى صعود الأملاح إلى السطح.

وقد قدم المؤتمر الذي عقد خلال الفترة 3-1996/04/7 في المعهد الدولي لسياسات بحوث الغذاء (IFPRI) حول تدهور الأراضي في العالم النامي، توصيات عامة إعتمدت كسياسة عامة لحماية وتحسين الأراضي الزراعية، وتتمثل أركان هذه السياسة فيما يلي[1]:

☜ تحسين أنظمة المعلومات لإدارة الأراضي؛

☜ زيادة التنمية التكنولوجية والأبحاث في مجال تحسين الأراضي؛

---

[1]- محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة –العوامل الفاعلة–**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 215-222.

- إجراء البحوث المتكاملة بين البيئة والإنتاج ضمن المفهوم المتكامل "البيئة الزراعية"، حيث تزداد الحاجة إلى ما يعرف بـ"إستراتيجيات التكاليف المنخفضة" ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما ومتميزا في بعض أنواع مكونات ومدخلات البحوث للأنظمة الزراعية الأكثر ملائمة؛
- ترويج الإستثمار في مجال تحسين وإصلاح الأراضي؛
- تعديل حقوق ملكية الأراضي لتشجيع الإستثمار طويل الأجل في الأراضي؛
- تطوير أنظمة تخطيط مرنة تشارك في الإستخدام المناسب للأراضي؛
- دعم المنظمات المحلية لإدارة الموارد المحلية؛
- تطوير البنية التحتية التسويقية، وتصحيح نظام حوافز الأسعار المتدهور؛
- تشجيع نمو الدخل الريفي وتنويعه.

الفرع الثاني: سياسة إدارة الموارد المائية

تعتبر المياه العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية، وهي العنصر الأكثر ندرة وتختلف مصادر المياه من دولة إلى أخرى وكذلك الإستخدامات، ونظرا لزيادة الطلب على المياه لغرض الزراعة بدأ التركيز على إيجاد وسيلة للتخفيف من حدة الزيادة وهذا لا يتأتى إلا بالعمل على تحسين كفاءة إستخدام الموارد المائية وترشيد إستهلاكها من خلال[1]:

- تحسين كفاءة إستخدام مياه الري عن طريق:
  - سياسات تأكيد المنظور الإقتصادي لإستخدام المياه؛
  - نظم معلومات عن إقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية؛
  - بحوث لتطوير نظم الري وإستخدام المياه؛
  - تطوير تقنيات لإستخدام وإدارة موارد المياه.
- سياسات ترشيد إستهلاك المياه وخاصة مياه الري فيمكن تحقيقها من خلال:
  - أن تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتشجيع المزارعين وتدريبهم على بذل مزيد من الجهود لتحقيق وفر في إستخدام مياه الري؛
  - إتخاذ الإجراءات ووضع الآليات التي تمكن من القضاء على كل أوجه الضياع للمياه على كل المستويات إبتداء من المصدر وحتى الوصول إلى الحقل؛
  - مراعاة دورة تجدد تخزين المياه الجوفية، حيث تؤدي عمليات السحب المفرطة إلى تهديد مخزون المياه الجوفية وعدم إمكانية تعبئة هذه المخزونات بالإضافة إلى زيادة ملوحة التربة؛
  - التحول من الزراعة الكثيفة إلى الزراعة البيولوجية الصديقة للبيئة، فالتقليل من إستعمال المخصبات الكيماوية سوف يساعد على تخفيض خطر تلوث المياه الجوفية وتدمير التربة.

---

[1]- مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة دول شمال إفريقيا–**، أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/ 2015، ص ص 183- 184.

الفرع الثالث: بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية

يتم بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية من خلال[1]:

- تدعيم المؤسسات من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة وبخاصة في المجالات الرئيسية التالية:
  - نقل التقنيات؛
  - صياغة وتحليل السياسات المختلفة وإتخاذ القرارات؛
  - التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة؛
  - مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة؛
  - تنظيم وإدارة القطاع الزراعي.
- الإهتمام ببناء الإطارات من الموارد البشرية اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة على مختلف المستويات الموالية:
  - المزارعون والباحثون؛
  - المهنيون والحرفيون؛
  - واضعوا السياسات ومتخذوا القرارات.
- النهوض بمستوى التعليم الزراعي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق إحتياجات التنمية الزراعية المستدامة؛
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة؛
- إستحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات في المجالات الزراعية المختلفة؛
- توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والإرتقاء بالإنتاج وتحقيق الإستقرار بالقطاعات الزراعية.

الفرع الرابع: التطوير والتحديث التقني للزراعة.

يعتبر عنصر التطوير والتحديث التقني للزراعة من العناصر المهمة للتنمية الزراعية، كون أغلب الدول تعتمد على الطريقة التقليدية في الزراعة وما يصاحبها من نشاطات، ويمكن التطوير والتحديث التقني للزراعة من خلال[2]:

- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها؛
- دعم قدرات المزارعين لتبني وتطبيق التقنيات الحديثة؛
- تنسيق الجهود للتشجيع على الإبتكار والإبداع في مجالات تطوير التقنيات الزراعية ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية؛
- دعم وتطوير نظم البحث الزراعي خدمة للتنمية الزراعية مع التركيز على:

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007**، الخرطوم، السودان، 2008، ص 67.

[2]- محمد براق، حمزة غربي، **التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين من 2005 إلى 2025**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الولي الثاني حول: "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، الطبعة الثانية، يومي 22/ 23 نوفمبر 2011، ص ص 471، 472.

- ✓ نقل وتوطين التقنيات الملائمة للظروف الزراعية؛
- ✓ تبني نظام التعاقد لإجراء البحوث الزراعية ذات الاولوية؛
- ✓ زيادة الإستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس إقتصادية وتوفير مصادر التمويل؛
- ✓ الإهتمام ببحوث التطوير وتنمية القطاع الخاص في هذا المجال؛
- ✓ الإستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والإقليمية المتميزة؛
- ✓ التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والإقليمية والدولية.

خلاصة الفصل الثاني:

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا ومهما في سيرورة التنمية حيث أصبح التطور الاقتصادي اليومي مرهونا بتطور الزراعة، التي تساهم في خلق مناصب شغل في القطاعات الأخرى التي تربطها علاقات تداخل مع القطاع الزراعي، فضلا عن مكانتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وهذا للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مساهماته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع، والمواد الخام الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، ولا يقتصر دور القطاع الزراعي في مساهماته الاقتصادية فقط، وإنما له دور وتأثيرات بارزة على الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية، وتحقيق التوازن الديموغرافي بين المدن والأرياف.

الفصل الثالث

دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد.

المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة

المبحث الثاني: سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الجزائر لتحقيق التنمية

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة في الجزائر، المشاكل والحلول المقترحة.

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فمهما كانت الخلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى، وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، الجزائر في الفترات الأخيرة عرفت اهتماما كبيرا بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة بغية الارتقاء بهذا القطاع لتأدية الدور المنتظر منه في تحقيق التنمية المستدامة.

نسعى من خلال هذا الفصل إلى التعرف على نتائج المجهودات المبذولة الداعمة للقطاع الزراعي في الجزائر، والوقوف على أهم العقبات التي تحول دون تأديته الدور المنوط به.

المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه بخلاف الأنشطة الأخرى، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت منذ الإستقلال للرقي بقطاع الزراعة نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها من أجل مسايرة التغيرات الدولية فقد شهد هذا القطاع الحساس مجموعة من محاولات الإصلاح كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الزراعي.

المطلب الأول: الإمكانيات والفرص المتاحة للقطاع الزراعي

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوروبية وشريط ساحلي طوله 1200كلم مطل على أوروبا، فضلا على امتلاكها لعدة موارد مائية، أرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير يجعلها تعتمد على القطاع الزراعي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية.

الفرع الأول: الموارد المائية.

يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاث موارد رئيسية هي[1]:

1. **الأمطار:**

تبلغ مساحة الجزائر حوالي 2.4 مليون كلم^2 غير أن 85% من هذه المساحة تعتبر صحراء حيث يكون تساقط الأمطار فيها شبه منعدم، أما المنطقة الشمالية للبلاد فتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة حوالي 192 مليار م^3 بنسبة 93%، لكن غالبية هذه المياه تتسرب إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة، كما تتميز كميات الأمطار في الجزائر بعدم الإنتظام في التساقط خلال السنة وبالتناقض من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.

2. **المياه الجوفية:**

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و23000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال(2 مليار م^3/ السنة) والجنوب (5 مليار م^3/ السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90%(1.8 مليار م^3 / السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة الهضاب العليا. أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم^2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب الأماكن.

3. **المياه السطحية:**

---

[1]- هشام بن حميدة، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، جامعة بومرداس، الجزائر، العددان 74-75، 2016، ص ص 49-50.

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المجاري المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية ب: 9.8مليار م^3 /السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية(الشمال) على 11.1مليار م^{3}وأحواض الهضاب العليا 0.7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحوي على 0.6 مليار م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث بلغ عدد السدود المستغلة سنة 2013 من طرف الوكالة الوطنية للسدود نحو: 70 سد بطاقة استيعابية تقدر ب: 7.1مليار م^3 ومن المتوقع أن يبلغ عددها سنة 2030 حوالي 140 سد بطاقة إجمالية تقدر ب: 12 مليار م^3 حسب تصريح السيد سعيد عباس المدير العام للوكالة الوطنية للسدود.

الفرع الثاني: الموارد الأرضية.

للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط سنة 2009 بنسبة 20%من المساحة الزراعية الكلية، وبمقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7951402 هكتار، وتشغل المساحات الموسمية حوالي 50%منها. حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب: 926000 هكتار بنسبة 12.33%وعليه تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي وهي مصنفة إلى أربعة أقسام كالآتي[1]:

1. **الأراضي القابلة للزراعة:** وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي غير المستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها، وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 5 سنوات والتي تحولت إلى مراعي، مروج طبيعية ومجاري.

2. **أراضي صالحة للزراعة:** وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول والحبوب، أو نباتات الكلاء والأشجار المثمرة والأراضي المعشوشبة، أراضي مستريحة، مروج طبيعية، كروم.

3. **أراضي المساحة المحصولة (المحاصيل الموسمية):** تتمثل المساحة المحصولة في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة أي الاستعمال الزراعي الكثيف. إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولة، عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها تطبق في اغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال السنة) وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.

4. **الأراضي المسقية:** إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج، وهذا بفضل التكثيف الزراعي، وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة

---

[1]- زهير عماري، "**إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري واهم الخيارات الممكنة لتطوره**"، مجلة أبحاث إقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 01.-138، الجزائر، العدد 13، 2013، ص ص 137

الأراضي المسقية، إذ يلاحظ أن هناك تطور في مساحة الأراضي المسقية وهذا بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة وهذا عن طريق حفر الآبار العميقة وإنشاء السدود الصغيرة، وتبقى هذه الأراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه، حيث من الممكن تجهيز وسقي مساحة مليون هكتار على مدى السنوات القادمة. وعليه فإن الجدول الموالي يوضح تقسيم استخدام الأراضي في الجزائر:

الجدول رقم (3-1): استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة 2014.

الوحدة: 1000هكتار.

	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
الجزائر	509.10	486.46	3743.15	660.79	3065.54	4232.65	32965.97

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 35، ص 9.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساحة المحاصيل المستديمة تكاد تكون متقاربة فيما يخص المساحات المروية والمطرية لتشكل بذلك حصة الأسد من الأراضي الكلية، أما فيما يخص مساحة المحاصيل الموسمية فهناك فارق واضح بين المساحات المطرية والمروية فبالنسبة لمساحة المحاصيل الموسمية المروية تصل المساحة إلى 660.79 ألف هكتار، في حين تفوق مساحة المحاصيل الموسمية المطرية هذا الرقم لتصل إلى 3743.15 ألف هكتار وهذا نتيجة للتقنيات التي استحدثتها الدولة في مجال الري الزراعي، أما بالنسبة للمساحات المتروكة فهي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الأراضي إذ تقدر بـ 3065.54 ألف هكتار الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من المجهودات وتسخير الوسائل اللازمة والضرورية لاستغلالها، في حين تصل مساحة الغابات إلى 4232.65 ألف هكتار متفوقة على مساحة الأراضي المتروكة والمراعي.

الفرع الثالث: الموارد الرأسمالية

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فان الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات، ويمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية والنباتية، المكننة والتجهيزات الزراعية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980- 2009) وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار

خلال الفترة 1980 و2009 على التوالي، وقدرت الزيادة ب: 4.9 مليار دولار حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب: 176مليون دولار[1].

الفرع الرابع: الموارد البشرية

باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الزراعية بلغ 2.279 مليون عامل خلال الفترة (2006-2013) وتراوحت اليد العاملة في القطاع الزراعي بين 1.609 مليون عامل و 2.582 مليون عامل خلال عامي 2006 و2013 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ 973 ألف عامل أي بنسبة 60.50%.

إلا أن الجزائر من دول العالم الثالث التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لان معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا بسبب قلة المعدات مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع خاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال[2].

المطلب الثاني: تطور القطاع الزراعي ضمن البرامج التنموية

عرف القطاع الزراعي في الجزائر مرحلتين هامتين، مرحلة أولى تميزت بتطبيق النظام الإشتراكي اعتمد فيها على نظام الخطط التنموية التي أعطت فيها الأهمية للقطاع الصناعي وإهمال القطاع الزراعي، خاصة في مجال المخصصات المالية الموجهة لتنمية القطاع، ومرحلة ثانية بداية من التسعينيات وتميزت التنمية فيها بعدة مشاكل وأزمات أدت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نتج عنه تطبيق إصلاحات اقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي المفروض من قبلها، وهو ماسنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة التخطيط (1967-1989):

عرف القطاع الزراعي في ظل هذه المرحلة عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها:

1- التسيير الذاتي: بدت عملية التسيير الذاتي أساسا لسياسة أول حكومة جزائرية أوت 1972، عينت مدراء لتسيير المزارع المتروكة بعد مغادرة الملاكين الأروبيين وفي أكتوبر أصدرت منشورا حكوميا يثبت شرعية التسيير العالمية، ويؤكد أن المزارع المتروكة بجب أن تدار بواسطة تعاونيات إنتاجية تدبرها لجنة تسيير يرأسها كادر فني تعينه الدولة، وفي هذا السياق تأسس" المكتب الوطني لحماية وتسيير الأموال المتروكة والذي أوكل عليه أمر رعاية شؤون القطاع الإشتراكي واعتمدت صيغة ملكية الدولة المسيرة ذاتيا[3].

1- زهير عماري، **تحليل إقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

2- المرجع نفسه، ص 127.

1 منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص78.

2- الثروة الزراعية: نظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، فقد جاءت الثروة الزراعية سنة 1972 لتجاوز ذلك، بسعيها إلى القضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية، والذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل[1]:

- ✓ زيادة الإنتاج وتحسينه.
- ✓ زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة.
- ✓ القضاء على علاقات الإنتاج القديمة.

وبصفة عامة فإن الثروة الزراعية ترمي إلى القضاء على التناقضات الاقتصادية والإجتماعية الموروثة عن الإستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية. وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل ابتداءا من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت المراحل الثلاثة بـ :

- ✓ **المرحلة الأولى 1972:** اهتمت بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثروة الزراعية.

- ✓ **المرحلة الثانية 1973:** فإهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد.

- ✓ **المرحلة الثالثة 1975:** اتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، الذي يجب ألا يتعدى 105 رؤوس للمربي الواحد أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار.

3- الإصلاح الهيكلي: في سنة 1981 عرف القطاع إعادة تنظيم سببه انتهاج الدولة سياسة الإصلاح الهيكلي للإقتصاد الوطني، نتج عنها حل 6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة ادماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، كما صدر سنة 1983 القانون 83-18 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الإستصلاح، وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الإستغلال الأمثل للأراضي و الموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز لمالي الكبير الذي عرفه القطاع، وكذا الضائقة المالية التي عرفتها البلاد في سنة 1986، نتيجة انخفاض وارداتها من المحروقات، وعليه اختارت الجزائر العمل بالمخططات ابتداءا من سنة 1967 باعتبارها بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الإستقلال لأنها تمكنها من[2]:

- ❖ حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- ❖ استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.

---

[2]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي –حالة الجزائر–** ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص ص130-131.

[1]- محمد غردي ، **القطاع الزراعي واشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص14-15.

❖ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الإستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الإستثماري المتزايد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–2): توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1967–1989).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

النسبة: %

	قطاع المحروقات		الصناعة ما عدا المحروقات		**الزراعة**		هياكل وقطاعات أخرى		مجموع الاستثمارات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المخطط الثلاثي 67- 69	2.7	28	2.7	28	**1.6**	**16**	2.7	28	9.7	100
المخطط الرباعي الأول 70- 73	9.8	27	11	30	**4.6**	**13**	11.3	30	36.7	100
المخطط الرباعي الثاني74- 77	36	30	38.2	31.4	**5.8**	**5.28**	10.8	33.8	90.8	100
المخطط الخماسي الأول 80- 84	63	15.7	94.5	22.8	**47.1**	**11.66**	199	49.8	403.6	100
المخطط الخماسي الثاني85- 89	39.8	7.2	134.4	24.4	**79**	**14.35**	297	53.98	550.2	100

Source : Rapport général du plan 1985- 1989, Ministère de la planification et d'Aménagement du territoire (M.P.A.T**),** Algérie, 1985, p 135.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم(3-2): تطور نسب الاستثمارات حسب القطاعات للفترة(1967- 1989).

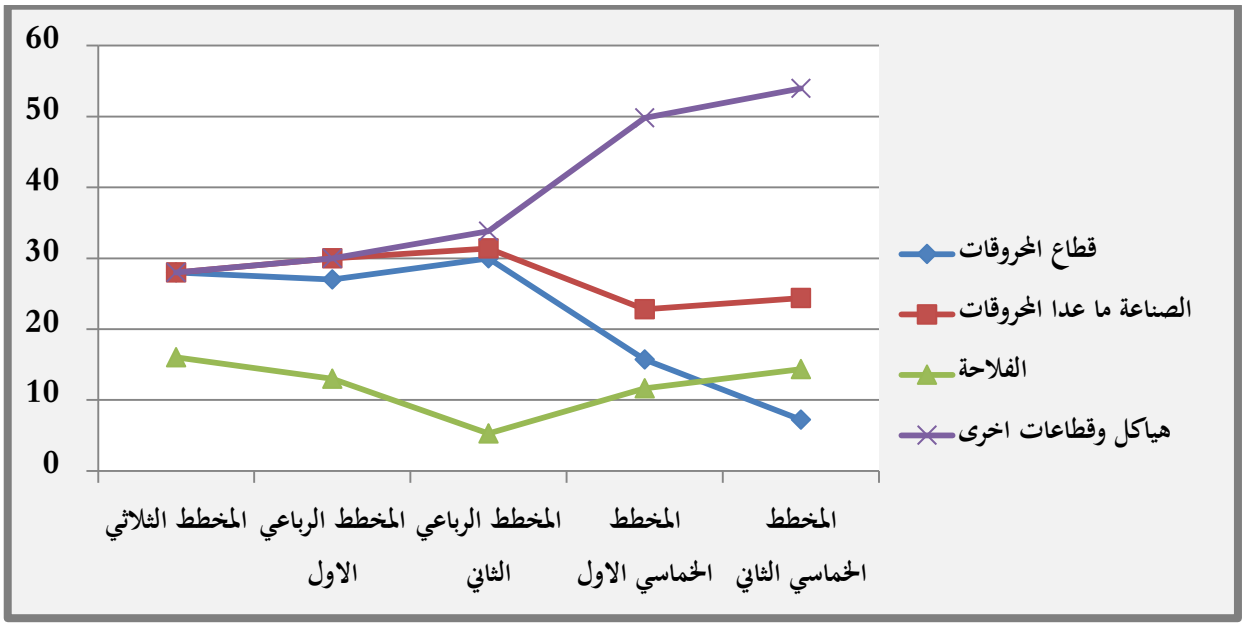

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم(3-2).

من خلال الجدول رقم (3-2) يتضح لنا جليا أن **المخطط الثلاثي الأول** أعطيت فيه الأفضلية للصناعة والمحروقات إلى جانب الهياكل القاعدية وبنسبة أقل الزراعة وذلك كان تحضيرا لإنجاز المخططات المقبلة، أما **المخطط الرباعي الأول (1970-1973)** فنلاحظ من خلاله الدعم الواضح للصناعات الثقيلة والمحروقات على حساب القطاع الزراعي وهو ما استمر بشكل واضح خلال **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)** والملاحظ هو ارتفاع مبلغ الإستثمارات بسبب ارتفاع أسعار النفط آنذاك، وهو ما يفسر انخفاض نسبة الإستثمارات الزراعية لتصل حوالي 5% من قيم الإستثمارات **للمخطط الرباعي الثاني**.

إلا أنه مع بداية الثمانينات عمدت السلطات إلى توجيه الإستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية كالطرقات والسدود التي قاربت نسبة 50% و54% في المخطط **الخماسي الأول والثاني** على التوالي وذلك بعد توقيف الإستثمارات الموجهة للمشاريع الصناعية الكبرى بسبب النتائج التي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، إضافة إلى ارتفاع القيم المخصصة للقطاع الزراعي التي قاربت 80مليار دينار جزائري ضمن **المخطط الخماسي الثاني (85-89).**

وحسب الشكل رقم(3-1) وإستراتيجية التنمية المتبعة يتضح لنا جليا أن الأولوية المطلقة منحت في البداية للصناعة وقطاع المحروقات ثم تحول الاهتمام أكثر إلى دعم الهياكل الأساسية، بينما القطاع الزراعي لم يحظ بالأهمية الكبيرة وهو ما ترجمته القيم المتدنية لدعم هذا القطاع.

الفرع الثاني: مرحلة اقتصاد السوق (مابعد 1990).

مع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول جديدة تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءا من سنة 2001 يمكن حصرها في الآتي[1]:

- ✓ **برنامج الإنعاش الاقتصادي:** يغطي الفترة (2001- 2004) بغلاف مالي يقدر ب: 525 مليار دينار جزائري؛
- ✓ **البرنامج التكميلي لدعم النمو:** يغطي الفترة (2005- 2009) يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7 مليار دينار جزائري؛
- ✓ **البرنامج الخماسي** (2010- 2014): بغلاف مالي يقدر ب: 21214 مليار دينار جزائري.

هذه البرامج الثلاثة ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي وفي سبيل ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–3): مكانة الزراعة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001–2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004)	مخطط دعم النمو (2005 -2009)	المخطط الخماسي (2010- 2014)
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الزراعة	**65.4**	**300**	**1000**
النسبة المئوية %	12.46	7.17	4.71

المصدر: زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة واشكالات الإكتفاء الذاتي أين الخلل..؟ دراسة قياسية منذ 1980**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 6.

1.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من الفترة 2001 إلى غاية 2004، خصص له مبلغ مالي أولي قدر ب: 525 مليار دينار جزائري، جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي من جهة ثانية.

تمثلت أهداف هذا البرنامج في دعم الجوانب التالية[2]:

- ➢ دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الزراعة والصيد البحري؛
- ➢ ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

1- زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي أين الخلل..؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 6.

2- كريم زرمان، " **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004**"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، جوان 2007، ص ص 200-201.

- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي موزعة على تهيئة التجهيزات الهيكلية للعمران، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات؛
- اهتم البرنامج بالمنشآت القاعدية وعمل على تقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.

الجدول رقم (3–4): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "المبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.9
دعم قطاع الزراعة والصيد البحري	**10.6**	**20.3**	**22.4**	**12.0**	**65.3**	**% 12.4**
دعم الإصلاحات	30.0	15	-	-	45	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	% 100

المصدر: نبيل بوفليح، **دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص3.

بالتمعن في محتوى الجدول السابق، يمكننا القول بأن قيمة المخطط ارتكزت بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى دعمه لمجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية.

أما قطاع الزراعة والصيد البحري لم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع خصص لتكييف الإنتاج الزراعي خاصة المواد واسعة الاستهلاك والسعي لترقية صادرات المنتجات الزراعية وكذا العمل على استغلال الموارد المائية المتاحة على طول الساحل الجزائري، كما استفاد من برنامج خاص ابتداءً من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الزراعية PNDA وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فان المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، حيث قدر غلافه المالي ب: 55.89 مليار دينار جزائري، وزع على ثلاثة صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الزراعة (2001- 2004).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية.	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الزراعية.	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، ملف مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر، ص 32.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية هو اكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تقدر نسبة مساهمة هذا الأخير بـ: 95.9%من المبالغ المخصصة للقطاع.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 ملايير دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لإمتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دينار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[1].

يركز برنامج عدم النمو على خمس قطاعات رئيسية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

النسبة: (%)

البرنامج	المبالغ المخصص للبرنامج	النسبة من إجمالي البرنامج
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاد ملف مصالح رئاسة الحكومة، عن الموقع: **http://www.cg.gov.dz/psre**. يوم: 2017/05/19

[1]- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد10، 2012، ص147.

من خلال هذا البرنامج نلاحظ أن الحكومة الجزائرية حاولت مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، حيث خصص مبلغ أولي4202.7 مليار دينار ركز على تحسين ظروف معيشة السكان إلى جانب تطوير الهياكل القاعدية الأساسية.

علما أنه خلال فترة البرنامج تم إدراج برنامجين مكملين هما[1] :

- **برنامج تنمية جنوب الجزائر**: قرر مجلس الوزراء الجزائري في 15 جانفي2006 زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات 2006- 2009 ويشمل البرنامج 10 ولايات تمتد على أكثر من 80%من أراضي الجزائر بهدف تحسين ظروف حياة السكان وتزويدها بمياه الشرب.
- **برنامج تنمية الهضاب العليا**: برنامج تنمية الهضاب العليا سنة 2007 تضمن أيضا العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية خاصة منها سطيف، برج بوعريريج، تبسة، الجلفة، خنشلة، والتي من شانها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال:
  - توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي؛
  - توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية؛
  - محاولة استصلاح اكبر قدر ممكن من المناطق الزراعية والحقول واستغلالها خاصة تلك التي هجرها المزارعون أثناء العشرية السوداء.

وعليه نجد أن قطاعات الصناعة والزراعة والصيد البحري استفادوا معا من مبلغ **337.2 مليار دينار جزائري** وهذا في إطار مواصلة دعم برامج التنمية.

---

[1]- **البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة2001– 2014**، سامية بزازي، خير الدين معطى الله، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:" تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو -الاقتصادي 2001- 2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، يومي:11،12 مارس 2013، ص ص 11 .12

ثالثا: البرنامج الخماسي 2010-2014:

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب 21214 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توظيحها فيمايلي[1]:

جدول رقم (3-7): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2011-2014.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

النسبة: (%)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	%45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	2911	%16.05
المجموع	**21214**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص5.

يبين الجدول رقم(3-7) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

– **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من برنامج خاص يصل9903 مليار دج، مايمثل نسبة42.42% من إجمالي البرنامج.

– **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له8400 مليار دج، بنسبة38.52% من إجمالي البرنامج.

– **قطاع الصناعة، الزراعة، الصيد البحري والتشغيل:** استفادت من2911 مليار دج، ما يمثل نسبة16.05% من إجمالي البرنامج. عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المبحث الثاني: سياسات وبرامج الدعم الزراعي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.

[1]- نبيل بوفليح ، **دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر2014، ص5.

في إطار سعي الدولة الجزائرية لدعم التنمية المستدامة وعلى اعتبار أن قطاع الزراعة يعد احد أهم القطاعات التي يمكن أن تساهم في تحقيقها، تم وضع سياسات وطنية وبرامج لدعم هذا القطاع والتي سنتطرق لها بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية PNDAR:

جاء المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية لوضع سياسة زراعية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وبالتالي فهو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الزراعي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الزراعي الجزائري.

الفرع الأول: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

يمثل المخطط الوطني للتنمية الزراعية مسعى متكامل يهدف إلى تأمين قيام تآزر بين المستثمرات الزراعية، وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية، وبين السلطات العمومية والمستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى والهيئات الداعمة والممولة من اجل تحقيق تنمية اقتصادية محلية تراعي الخصوصية التي تتميز بها المناطق الريفية ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.

شرع في تنفيذه سنة 2000 وتم توسيعه سنة 2002 ليشمل التنمية الريفية. سخرت له الأرضية اللازمة لنجاحه من جل تأدية الدور المنوط به من خلال ارتكازه على لامركزية القرار الاقتصادي على مستوى المستثمرات الزراعية فيما يتعلق باختيار الاستثمار، وعلى مستوى الهياكل الإدارية المحلية فيما يتعلق بمنح مساعدات الدولة، وكل هذا استجابة لانشغالات المزارعين. وعليه فهو يمثل أداة فعالة مفضلة لتنمية الإنتاج الزراعي والارتقاء به لتحقيق تنمية اقتصادية فاعلة[1].

الفرع الثاني: أهداف المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد للمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية تمثلت أساسا في[2]:

- تشجيع تقنيات تكييف أنظمة الإنتاج مع شروط التربة والظروف المناخية؛
- خلق فرص العمل وتثمين خدمة الأرض؛
- تحديث الهياكل الزراعية ومقتنيات المزارع من خلال تشجيع الإستثمارات الإنتاجية؛
- مكافحة التصحر وإزالة الغابات؛

---

[1]- سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000- 2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التهيئة العمراني، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/ 2006، ص 7.

[2] -- عبد الله خبابة، **تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص ص 204 -205.

- رفع مستوى الإنتاجية بإستعمال كل الإمكانيات الوطنية وهذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة، وذلك بالإلتزام بالقيود الطبيعية والمحافظة على البيئة من أجل الأجيال القادمة؛

- خلق تنمية زراعية متطورة ومستديمة من أجل رفع الإنتاج وعوائده وكذا الوصول إلى الإكتفاء الذاتي في الغذاء للسكان؛

- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية، مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة؛

- تأهيل المستثمرات الفلاحية وتدعيم أنشطتها الزراعية؛

- توسيع المساحات الصالحة للزراعة عن طريق الإستصلاح.

الفرع الثالث: آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

حدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في[1]:

1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA.

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000. وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

2- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتيازFMVC .

والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، يهدف إلى تنشيط أعماله عبر شركة معروفة باسم (العامة للامتيازات الفلاحية)، وهو يقوم بتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة وخلق مناصب الشغل.

3- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.

حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية2000 أن" غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار"، والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الزراعي 2000- 2001.

4-الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

مهمته التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتامين الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية.

حيث قدر الظرف المالي المخصص لدعم القطاع الزراعي بحوالي 55.9 مليار دينار (حيث خصص للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **(FNRD)**53.4 مليار دينار، وصندوق حماية الحظائر الصحية والصحة النباتية **(FPZPP)** 0.2 مليار دينار، أما صندوق التامين ضد الكوارث الطبيعية(**FGCA**) فخصص له 2.3مليار

---

[1]- **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي أمال حفناوي، حول: " تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001- 2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، يومي:12/11 مارس 2013، ص ص7-8.

دينار ، وقد مثل هذا الظرف المالي 10.6%من إجمالي الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004).

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة 2004-2008

عقب إنتخابات ماي 2002، تم تحويل وزارة الزراعة والصيد البحري إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كما تم تعيين نائب وزير التنمية الريفية بهدف تطوير وتنفيذ الأدوات والسياسات المحددة للتنمية الريفية. وفي عام 2004، تبنى نائب وزير التنمية الريفية إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة (SNDRD) لتعزيز وتنشيط المناطق الريفية من خلال الأنشطة الإقتصادية وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، مع الأخذ بعين الإعتبار تنوع الأقاليم، ونقاط القوة المحددة لكل إقليم.

الفرع الأول: أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

من أهم الأهداف التي يسعى المخطط لتحقيقها ما يلي[1]:

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج، والخدمات الإنتاجية والإجتماعية، والمؤسسات الإقتصادية والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف؛

- التركيز على البعد الإجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية بما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الزراعية ورفع دخولهم وتحسين مستويات معيشتهم؛

- تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي؛

- التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين في المناطق الريفية والتي من أهمها إنخفاض دخل صغار المزارعين وصائدي الأسماك فيها، وإرتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية الزراعية، والمنافسة الحادة التي يواجهونها من كبار المستثمرين، ومحدودية المعلومات السوقية والبنى الأساسية للتسويق الزراعي وغيرها من المجالات التي تهم الجانب الزراعي الريفي وصغار المزارعين؛

- تحسين المستوى الغذائي للسكان القرويين بزيادة إنتاج المواد الغذائية، مع إمكانية تصريف الفائض في السوق؛

- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية؛

- تنويع النشاطات الزراعية لصغار المزارعين.

---

[1]- عبد الصمد سعودي، صالح سراي، **إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 16/15 نوفمبر 2011، ص4.

الفرع الثاني: آليات ومحاور إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

هناك عدة آليات ومحاور ترتكز عليها إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وذلك لتحقيق أهدافها وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الآليات والمحاور.

1. **آليات تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة:** إن إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة المتبناة من طرف السلطات العمومية ترتكز حول[1]:

❖ إن تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية تؤسس على وسائل مالية ومؤسساتية، حيث تم على المستوى المؤسساتي تطبيق مشروع جوارية التنمية الريفية وهو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي فإن رأس مال التنمية الريفية هو تثمين الأراضي عن طريق رخص الإستثمار، مكافحة التصحر وتنظيم الرعي، حيث تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختلف قطاعات النشاطات لPPDR؛

❖ إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الإعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما ولطائفة، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص الطوائف الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطارPPDRI؛ والتي تهدف إلى الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية (ماء، أراضي....)، بالإضافة إلى تنمية المهن المرتبطة بالزراعة والغابات والرعي والصناعات التقليدية.

2. **محاور إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة:** تقوم هذه الإستراتيجية على أربعة محاور هي[2]:

✓ إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعدد في المناطق الريفية؛

✓ الدعم من أجل تنفيذ وتعزيز العديد من الأنشطة الإقتصادية المبتكرة؛

✓ التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية؛

✓ التآزر الإجتماعي والإقتصادي وتنسيق الإجراءات.

المطلب الثالث: قانون التوجيه والتجديد الزراعي والريفي 2008-2014

في إطار السعي المتواصل من السلطات الجزائرية لدعم قطاع الزراعة تم وضع القانون التوجيهي الزراعي وسياسة التجديد الزراعي والريفي وذلك للإرتقاء بالقطاع الزراعي وتمكينه من تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي.

---

[1]- ، **-دراسة مقارنة بين الجزائر ،تونس والمغرب –** رياض طالبي، **التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 153.

[2]- ، مذكرة مقدمة **–حالة الجزائر–** نور الهدى بوغدة، **دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي** ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015/2014، ص145.

الفرع الأول: قانون التوجيه الزراعي

يسعى قانون التوجيه الزراعي إلى الارتقاء بمساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة وذلك من خلال تجسيد الأهداف المسطرة له.

1.أهداف قانون التوجيه الزراعي

القانون رقم 08- 16 مؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الزراعي(*)، الذي يهدف إلى تحديد عناصر توجيه الزراعة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية و البيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للزراعة على الخصوص والعالم الريفي على العموم. ويرمي قانون التوجيه الزراعي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية[1]:

- مساهمة الإنتاج الزراعي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الزراعة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الزراعي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الزراعة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الإجتماعية وترقية الوسط الزراعي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الزراعية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

2.أدوات التوجيه الزراعي

تم ضبط أدوات التوجيه الزراعي من خلال 03 أدوات أساسية تمثلت في[2]:

أ–مخططات التوجيه الزراعي: يعد مخطط التوجيه الزراعي أداة تحدد التوجهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل وتهيئة الفضاءات الزراعية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية زراعية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني.

ب–مخططات وبرامج التنمية الزراعية والريفية: يتشكل المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية:

- ✓ تكييف وتكثيف أنظمة الإنتاج الزراعي؛
- ✓ تحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية لتثمين الإنتاج الزراعي؛
- ✓ المحافظة على لموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها والعمل على استصلاح الأراضي؛
- ✓ التشجير وإعادة التشجير ومكافحة التصحر؛
- ✓ تنمية الزراعة في المناطق الصحراوية والجبلية؛

(*) انظر الملحق رقم(01): القانون رقم 08- 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي.

[1]- المادة رقم 02 من القانون 08- 16 المؤرخ في 03 أوت 2008، ص ص 5- 6.

[2]- المواد 07، 09، 11، 12، 16 من القانون رقم 08- 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 7- 8.

✓ تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.

ج–أدوات تأطير العقار الزراعي: تطبق أدوات تأطير العقار الزراعي على الأراضي الزراعية والأراضي ذات الوجهة الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة، والهدف الأساسي من تأطير العقار الزراعي يتمثل في:

✓ تحديد نمط استغلال الأراضي الزراعية؛

✓ تحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الزراعي؛

✓ ضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع؛

✓ تحديد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي.

الفرع الثاني: سياسة التجديد الزراعي والريفي:

ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة. وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة

الوطنية والتماسك الاجتماعي،كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الآتي[1]:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الزراعية؛
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

كما تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز رئيسية وهي:

1–التجديد الزراعي:

ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى[2]:

– تعزيز قدرات الإنتاج؛

– زيادة انتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية؛

– تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الزاعية ذات الإستهلاك الواسع؛

---

[1] - سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23، 24 نوفمبر 2014 ، ص 7.

[2] - المرجع نفسه، ص 7.

– عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الزراعي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية، وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين.

2–التجديد الريفي:

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية للبلاد ضمن استراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي، وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي والتنمية المستديمة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية، و اعتمدت هذه السياسة من طرف فخامة رئيس الجمهورية في أكتوبر 2006، ونشر على شكل تعليمة رقم واحد من طرف رئيس الحكومة وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم، وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف رئيسية هي[1]:

- ✓ تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف(تطوير القرى والمداشر والمشاتي)؛
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- ✓ حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

3– برنامج تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الزراعي و الريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة ومستهدفة، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي وبهذا فهو يهدف إلى[2]:

– الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات؛

---

[1] - مراد علة ، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر – قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23–24 نوفمبر 2014، ص 8.

[2] - الطيب هاشمي ، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006–2013 بين الإنجازات والعقبات**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 23–24 نوفمبر 2014، ص 7.

– تحديث المناهج للإدارة الزراعية؛

– تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي؛

– دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة في الجزائر، المشاكل والحلول المقترحة.

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية إلا انه ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني احد أهم القطاعات التي لاقت اهتمام الدولة خاصة في بداية الألفية الثالثة.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة.

نسعى من خلال هذا المطلب للتعرف على مدى مساهمة القطاع الزراعي في بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم التأثير على مستويات التنمية بالجزائر.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي.

يحتل القطاع الزراعي مكانة ذات أهمية إستراتيجية في الجزائر نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها، فهو يساهم في الناتج المحلي الإجمالي وفق النسب المعبر عنها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-8): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2002- 2013).

الوحدة:(%).

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	9.2	9.7	9.2	7.7	7.5	7.5
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	6.6	9.2	9.75	9.74	10.56	11.58

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: القطاع الزراعي**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 22.

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 287.

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 327.

_"**ONS**, Algérie, p-p 234- 237. **,rétrospective statistiques économiques Algériennes 1962- 2011**

تشير بيانات الجدول رقم(3–8) لانخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005- 2008) بفعل الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار وعدم انتظامها مما أدى لتعرض بعض ولايات الوطن إلى جفاف من جهة واندلا ع الحرائق في مناطق أخرى أدى إلى إتلاف آلاف الهكتارات من جهة أخرى،

أما خلال باقي فترة الدراسة فنلاحظ ثبات نسبي تقريبا رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية المسطرة خلال هذه الفترة.

أما عن نصيب الفرد من الناتج الفلاحي فيمكن إجماله في الشكل الآتي:

الشكل رقم(3–3): نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2003- 2015).

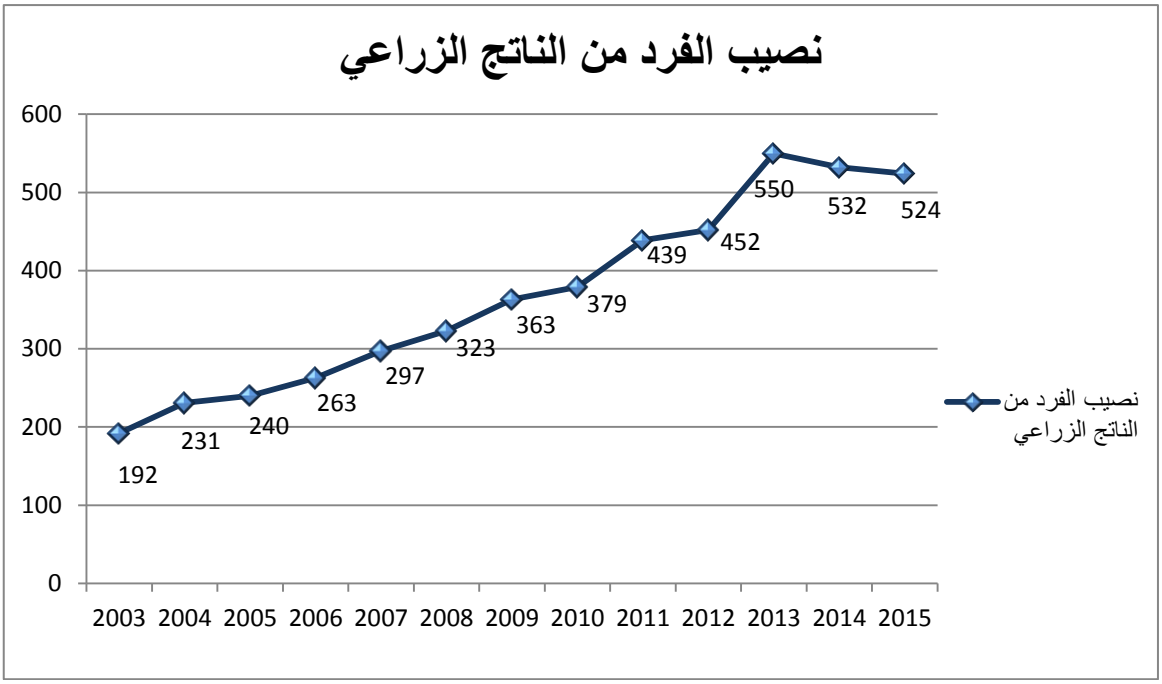

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: القطاع الزراعي**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 22.

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 287.

_ " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 327.

_**"rétrospective statistiques économiques Algériennes 1962- 2011** ", ONS ,Algérie , p-p 234- 237.

من خلال الشكل رقم(3–2) نلاحظ أن المنحنى في تصاعد خلال الفترة من (2003-2015) وهو ما يؤكد أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي عرف ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 192 دولار سنة 2003 إلى550 دولار سنة 2013. إلا أنه يعود لينخفض إلى 524 سنة 2015.

وكما سبقت الإشارة إليه فان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي انعكست بصفة آلية على تطور مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000– 2013 وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(3-4): مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000- 2013).

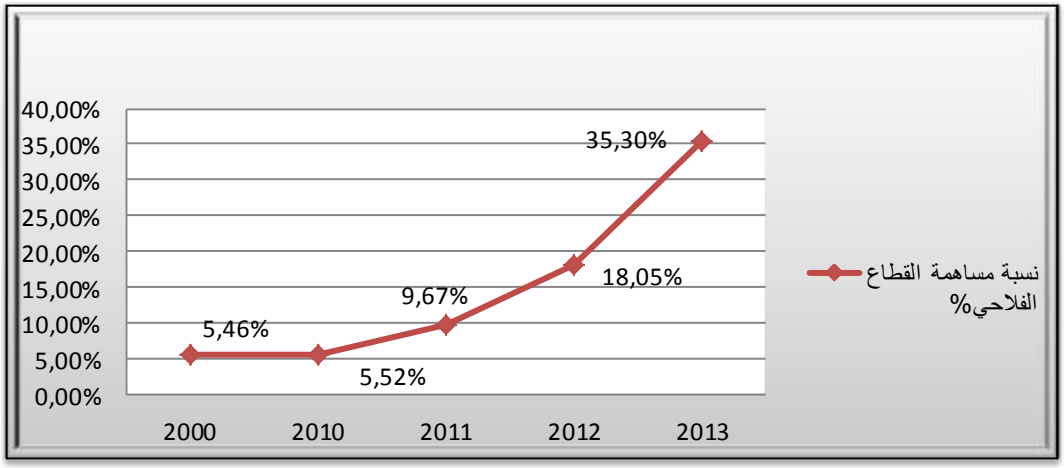

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، عن الموقع:
http://www.worldbank.org/en/publication/global economique.prospects/data ?région. يوم: 2017/05/15.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا جليا التحسن المستمر لمساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2013، خاصة سنتي 2012، 2013 أين حققت هذه النسبة قفزة نوعية وصلت إلى حدود 18% و35% على التوالي ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة.

وعليه فرغم المساهمة المتواضعة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه يظل نشاطا اقتصاديا مهما، آخذا في الاعتبار ما يوفره هذا القطاع من منتجات وفرص للعمل.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

للقطاع الزراعي دور كبير في توفير مناصب الشغل خاصة في المناطق الريفية وان نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الزراعي تقدر ب: 2%سنويا بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان ب: 1.8%، وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، ولكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الزراعي يعرف الهجرة الريفية، وان النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة.

ولإعطاء صورة عن مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل وتطورها نستعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-9): تطور عدد العمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة(2000- 2013).

العدد: ألف عامل النسبة: (%)

السنة	العمالة الزراعية		السنة	العمالة الزراعية		السنة	العمالة الزراعية	
	العدد	النسبة		العدد	النسبة		العدد	النسبة
2000	873	14.12	**2005**	1381	17.16	**2010**	1136	11.67
2001	1312	21.06	**2006**	1610	18.15	**2011**	1034	10.77
2002	-	-	**2007**	1171	13.62	**1012**	912	8.97
2003	1412	21.13	**2008**	1252	13.69	**2013**	1141	10.57
2004	1617	20.71	**2009**	1242	13.11			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

« Statistiques Sociales, emploi et chômage Septembre 2014 », ONS, Algérie, p 13, Sur Site : http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html , le : 18 /05/2017.

. "حوصلة إحصائية 1962– 2011 / الفصل الثاني– التشغيل" ، منشورات الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر، عن الموقع:
http://www.ons.dz/19622011%D8%AD%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%A9%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-.html ، يوم: 2015/04/20.

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل تبقى محدودة نسبيا إذ لم تتجاوز 22% طيلة فترة الدراسة وسجلت أعلى نسبة سنة 2003 ب: 21.13%. والجدير بالذكر رغم أن عدد العمال عرف ارتفاعا إلا أن النسبة سجلت انخفاضا ويعود ذلك أساسا لزيادة عدد العمال في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

أما فيما يخص التذبذب في عدد العمال تارة زيادة وتارة أخرى انخفاض فهذا راجع إلى هجرة قوى العمل الزراعية إلى قطاعات أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانية المادية للمزارع.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية وتنمية الصناعة

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال إنتاجه العديد من الأصناف والأنواع الغذائية النباتية والحيوانية التي يحتاجها الإنسان، كما أن للقطاع الزراعي دورا في تنمية الصناعات المحلية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بالقطاع الزراعي.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، لا توفي هذه الاحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى الاستقرار، واتجاه الأفراد إلى عملية التشييد والتنمية، لذلك حاولت الجزائر منذ الاستقلال مواجهة مشكلة نقص الغذاء من خلال مخططاتها التنموية والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خاصة مع بداية الألفية الثالثة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة الذي نتج عنه تحسين

الإنتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد من السلع الغذائية وتقليص استيرادها. والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر.

الجدول رقم(3–10): تطور إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة(2004- 2014).

الوحدة:ألف طن.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب	4032.8	3527.4	4017.7	3601.9	1702.0	5253.1	4550.5	3727.9	5137.1	4912.2	3435.2
البطاطا	1896.2	2156.5	2180.9	1506.8	2171.0	2636.0	3300.3	3862.1	4219.4	4928.0	4673.5
البقوليات	58.12	47.10	44.07	50.08	40.17	64.29	72.32	78.82	84.29	95.83	93.70
الخضر	3940.8	4128.4	3995.4	5524.2	6068.1	7291.2	8640.4	9569.2	10402.3	11866.4	12297.7
الفواكه	2117.3	2432.0	2791.1	2216.1	2653.5	3037.0	2705.3	2983.4	3067.3	4231,6	4205.1
جملة اللحوم	365.3	393.8	340.8	372.1	378.0	190.8	559.6	597.7	606.2	660.6	715.8
الأسماك	137.56	139.94	157.02	148.84	142.04	139.56	130.12	95.17	103.56	104.05	101.58
الألبان	1709.1	1682.1	1773.5	1851.5	1878.5	462	2854.0	3165.6	3063.8	3400.6	3648.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص–ص 36-48.
- **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 32، 2012، ص– ص 38- 119.
- **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 33، 2013، ص– ص 30– 107.
- **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 35، 2015، ص– ص 30– 106.

من خلال معطيات الجدول رقم(3-10) نلاحظ أن حجم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في تطور ملحوظ، وبهذا فقد استطاعت الجزائر تحقيق زيادة معتبرة في مجال المحاصيل الزراعية خاصة في الحبوب الذي يعد محصول استراتيجي، أما إنتاج الخضروات والفواكه فقد ارتفع بقيمة معتبرة ليصل سنة 2014 إلى 12297.7الف طن، وفي سياق آخر يعد الإنتاج الحيواني ذا مكانة كبيرة في الاقتصاد الزراعي إذ تشير البيانات إلى تحقيق نمو في الإنتاج الحيواني خلال الفترة من(2005– 2014)، إذ زاد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء من حوالي 365.3ألف طن سنة 2004 إلى حوالي 715,8ألف طن سنة 2014، بينما شهد إنتاج الأسماك مستوى متذبذب تارة نزول وتارة صعود خلال فترة الدراسة.

أما بخصوص قدرة السلع التي يقدمها القطاع الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي(*)فالجدول الموالي يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية.

الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج/ المتاح للاستهلاك)× 100(*)

الجدول رقم(3-11): تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية خلال الفترة(2005– 2014).

السنة / السلع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب	29.88	35.62	33.71	16.02	39.88	36.53	32.96	34.2	39.6	21.65
البطاطا	96.79	95.64	88.22	96.93	95.48	96.35	97.15	96.4	98.52	97.44
البقوليات	19.33	21.39	20.79	17.69	26.86	29.24	27.68	32.3	34.0	32.78
الخضر	99.64	99.26	99.7	99.72	99.65	99.71	99.73	99.6	99.7	99.80
الفاكهة	90.76	92.07	88.96	90.70	89.78	90.65	91.47	78.6	93.03	89.97
الزيوت والشحوم	09.97	7.07	5.10	6.21	12.12	6.09	13.30	8.40	14.03	8.03
اللحوم(البيضاء والحمراء)	80.55	83.15	83.47	86.71	88.13	88.13	90.50	89.4	93.1	90.13
الأسماك	70.33	89.13	91.13	90.40	83.53	83.53	77.47	79.6	81.67	71.35
الألبان ومنتجاتها	40.86	40.86	41.08	42.64	46.50	46.50	96.62	51.6	63.0	50.48

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص–ص256-257.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص–ص 254- 270.
- **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 35، 2015، ص–ص 254-270.

من خلال الجدول نلاحظ استقرار نسبي في نسبة الاكتفاء الذاتي فيما يخص الحبوب البقوليات التي لم تتجاوز نسبتي 40% و30%على التوالي وهي نسب منخفضة نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من خصائص طبيعية تؤهلها لتكون دولة مكتفية وحتى مصدرة في حين نسجل نسب مقبولة فيما يخص منتوجات البطاطا، الخضر والفواكه، وكذا اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء. كما نسجل أضعف نسبة للاكتفاء الذاتي في الزيوت والشحوم بنسبة تقدر ب: 8.03% سنة2014 والتراجع المسجل يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض إنتاج الزيتون خلال نفس السنة مقارنة مع سنة 2013 أين وصل إلى24.01 ألف طن.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الصناعة

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، وتتمثل هذه الأهمية في تقديم المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة من جهة، وكذا حاجة القطاع الزراعي للعديد من المنتجات الصناعية، كالأسمدة ومستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى. وقد ثبت أن تأخر الزراعة يمكن أن يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فان عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الزراعة يشكل عائقا أمام تطور الإنتاج والإنتاجية في الزراعة.

ولقد ساهم القطاع الزراعي في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية نذكر منها :

- ♦ وحدات صناعة المصبرات النباتية(طماطم، فلفل، جلبانة، حمص،زيتون)؛
- ♦ وحدات صناعة المصبرات الحيوانية؛
- ♦ وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب؛
- ♦ وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب؛
- ♦ معامل صناعة المربيات الغذائية؛
- ♦ وحدات صناعة الخمائر.

وغيرها من المصانع التي أنشئت من اجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصريف، إلا أن مختلف الصناعات الزراعية وفي اغلبها عرفت تطورا ملحوظا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة الذي أعطى اهتماما بالغا لهذا النوع من الصناعة بتقديمه الدعم المالي والعيني للأشخاص الذين يستثمرون في هذا المجال، والأكثر من ذلك فقد ساعد تطور القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة(الأسمدة، الآلات الزراعية، أدوات ووسائل الري).

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية.

يمكن قياس مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية من خلال أهم مؤشر والذي يتمثل في قيمة الصادرات

والواردات من المواد الغذائية، حيث تمثل الصادرات مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد وتمويل مشاريع التنمية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، بالإضافة إلى أن كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه المواد الغذائية، غير أن ارتفاع أسعار معظم هذه المواد في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه المواد، وعليه يمكن تقسيم مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية إلى قسمين أساسيين أولهما يتمثل في قيمة الصادرات والواردات **للسلع الزراعية(*)والغذائية(**)**، أما الثاني فيتمثل في قيمة الواردات والصادرات من مستلزمات الإنتاج الزراعي.

(*) **السلع الزراعية:** هي السلع المنتجة في القطاع الزراعي سواء الرئيسية أو الثانوية بصورتها الأولية أو التي جرى عليها تحويل شكلي بهدف تسهيل استعمالها أو حفظها أو نقلها، شرط إلا يترتب على هذه العملية تغيير في خواصها الطبيعية وكذا مستلزمات الإنتاج في القطاع الزراعي وتشمل: المنتجات الحيوانية، المنتجات النباتية.

(**) **السلع الغذائية:** وتشمل: الحلويات المختلفة، صلصات التوابل، المياه المعدنية والغازية، الصناعات الغذائية.

الفرع الأول: مساهمة السلع الغذائية والزراعية في التجارة الخارجية.

يمكن إيضاح مساهمة السلع الغذائية والزراعية في التجارة الخارجية من خلال قيمة صادراتها ووارداتها وفق الآتي:

الجدول رقم(3-12): الصادرات الكلية، الصادرات الزراعية، الصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة (2005- 2014).

الوحدة: مليون دولار.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الكلية	44477	50578	56844	76825	45189	45189	45189	71865	47998	62884
الصادرات الزراعية	164.4	164.5	180.8	302.5	208.5	208.5	208.5	840.03	561.05	772.54
الصادرات الغذائية	70.16	88.26	91.64	124.85	116.29	116.29	116.29	604.33	403.63	323.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الصادرات**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد29، 2009، ص ص 211، 212.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013 ص 195.
- "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 35، 2015، ص196.

الجدول أعلاه يوضح المساهمة الجد ضعيفة للصادرات الزراعية والغذائية وهذا يعود أساسا إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في الأساس على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 95%.أما فيما يخص أهم الصادرات فيمكن عرض بعض منها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3– 13): تطور بعض الصادرات الجزائرية للسلع الزراعية خلال الفترة(2005– 2014).

القيمة: مليون دولار **الكمية:** ألف طن

	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	13.9	3.01	8.35	2.07	7.18	2.44	12.1	6.60	6.03	1.81	6.03	1.82	8.40	3.30	8.34	3.30	8.34	3.30	0.03	0.03
البطاطا	0.12	0.06	0.15	0.08	0.02	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.05	0.03	0.05	0.03	0.05	0.03	0.82	0.42	0.64	0.22
الباقوليات	0.04	0.27	1.87	0.03	0.22	0.48	0.22	0.48	0.09	0.04	0.09	0.04	0.09	0.04	0.04	0.04	0.00	0.00	0.00	0.00
الزيوت النباتية	3.60	4.34	17.0	14.8	13.5	14.6	11.1	12.4	11.1	12.4	7.2	3.69	7.20	3.69	7.20	3.69	0.31	0.62	0.15	0.26
الخضر	0.33	0.40	1.99	0.98	2.32	5.57	0.76	2.46	5.25	16.0	5.25	16.0	5.25	16.0	5.25	16.0	4.66	20.2	3.27	2.72
الفواكه	10.9	18.6	12.3	19.9	13.1	22.8	10.0	20.1	9.02	14.3	9.02	14.3	9.02	14.3	9.02	14.3	14.7	20.5	25.7	38.5
التمور	10.8	18.4	12.1	19.7	12.8	22.4	9.64	19.5	7.23	13.5	7.23	13.5	7.23	13.5	7.23	13.5	14.7	20.4	25.6	38.1
الألبان ومنتجاتها	25.5	5.36	15.4	3.70	18.0	2.01	20.4	2.96	16.8	2.28	16.8	2.28	16.8	2.28	16.8	2.28	0.11	0.12	0.34	0.25
الأسماك	2.25	11.7	2.38	12.7	2.19	12.1	3.12	15.1	2.14	9.76	2.14	9.76	1.49	6.74	1.64	6.54	0.96	3.69	1.95	7.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

ـ" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الصادرات**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

ـ" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص– ص 214- 258.

ـ" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص– ص 217- 261.

–" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 2013،33، ص– ص 197- 236.

–"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد35، 2015، ص–ص 198-238.

إن الجدول رقم(3-13) يعكس بصورة جلية نتائج الجدول السابق أين تبرز قلة الكميات المصدرة للكثير من السلع وحتى السلع التي كان من المفروض أن تمتلك الجزائر ميزة نسبية بها وتقوم بتصديرها على غرار التمور نظرا لملائمة الظروف المناخية وشساعة المساحة الصالحة لزراعة مثل هذا النوع من المنتجات إلى جانب الأسماك أين تحتوي الجزائر على ساحل بطول 1200كلم.

بعد عرض صادرات القطاع الزراعي، نقوم من خلال الجدول التالي بعرض بعض الأرقام التي توضح قيمة وكمية الواردات خلال الفترة 2005- 2014.

الجدول رقم(3- 14): الواردات الكلية، الواردات الزراعية، الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة (2005- 2014).

الوحدة: مليون دولار.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات الكلية	20049	21277	27445	39093	39297	41191	41191	53782	41336	58274
الواردات الزراعية	4539	4676	6077	9242	7252	7826	7826	7826	11933	19409
الواردات الغذائية	3277	3430	4467	7191	5477	5515	5515	5515	8353	9427

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

–" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.

–" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص ص 130- 131.

–" الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص ص 133- 134.

"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 35، 2015، ص ص 198-238.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فاتورة الواردات الزراعية والغذائية تعتبر مرتفعة إذ أنها تقارب نسبة 40% في الكثير من فترات الدراسة وان دل ذلك على شيء فهو يؤكد أهمية تلبية الاحتياجات من السلع الزراعية والغذائية في ظل نقص الإنتاج الوطني وعدم قدرته على تحقيق الاكتفاء، كما أن القيمة المرتفعة لفاتورة الواردات الزراعية والغذائية خلال الفترة 2005- 2008 ما هي إلا نتيجة للمستويات الدنيا التي حققتها المساهمة المتدنية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة(*)

واهم الواردات التي أثقلت فاتورة الواردات الزراعية في الجزائر فتتمثل في الحبوب والدقيق، البطاطا السكر الخام، البقوليات، الفاكهة واللحوم الحمراء، الألبان ومنتجاتها، الأسماك، البن، أعلاف الحيوانات كما هو موضح في الجدول الموالي.

8): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2013).-انظر: **الجدول رقم(3(*)**

الجدول رقم(3–15): تطور الواردات الأساسية الجزائرية للسلع الزراعية خلال الفترة(2006– 2014).

الكمية: ألف طن **القيمة:** مليون دولار.

	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	7271	1472.9	7051	1846	8933	3967	7925	2325	7949	1816	7946	1816	7946	1816	7501.9	2531.5	12430	3641
البطاطا	94.64	57.48	201.2	110.7	115.4	426	123.8	558.1	113.2	74.43	113.2	74.43	113.26	74.43	74.96	51.42	123.58	88.12
السكر الخام	1062	426.5	1219	428.4	115.4	426	175.1	162.4	1347	654.6	1347.7	654.6	1347.9	654.6	1415	730.89	1928.2	859.7
البقوليات	163.8	105.7	191.0	135.8	186.9	192.7	60.56	51.67	206	196.8	206.06	196.18	206.06	196.18	185.89	220.35	192.12	229.3
الفواكه	252.8	99.37	288	120.4	282.1	152.8	354.7	199.4	354.7	199	354.7	199.4	354.7	199.4	355.81	313.34	494.5	392.6
اللحوم الحمراء	66.48	164.04	65.03	141.5	57.94	173.6	62.30	172.2	62.3	172	62.3	172.21	62.30	172.21	49.7	187.37	80.19	306.9
الألبان	4090	706.7	3835	1062	2547	1293	2752	858.2	2752	858	2831	861.6	2831	861.6	2000	920.95	3579.3	2034
الأسماك	19.44	24.33	18.04	21.7	18.2	31.3	28.22	53.79	25.5	40.6	29.17	58.5	36.09	86.8	24.32	62.5	42.74	135.6
البن	109.9	154.5	116.8	221.1	125.7	304.5	123.3	232.2	123.2	232.2	123.2	232.2	123.2	232.2	83.43	214.15	128.78	306.6
أعلاف الحيوانات	614.4	165	678.7	226.4	712.9	341.8	742.4	340.3	1014	447	742.4	340.3	742.4	340.3	0.41	0.16	7.41	2.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص– ص 133- 208.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011، ص– ص 136- 211.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص– ص 118- 193.
- "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 35، 2015، ص ص 119- 194.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تستورد العديد من السلع لتغطية احتياجاتها الغذائية بكميات كبيرة وقيمة مرتفعة تستدعي ضرورة توجيه الإصلاحات لإنتاجها على غرار الحبوب والدقيق أين بلغت قيمة الفاتورة المستوردة سنة 2014 ما يقارب 3641.3 مليون دولار وهي قيمة مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بالدول العربية إذ تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد مصر والمغرب رغم توفرها على كل الظروف والإمكانات التي تسمح لها أن تكون منتج ومصدر لهذا النوع من السلع. إضافة إلى استيراد كميات كبيرة من السكر الخام والألبان والبن وأعلاف الحيوانات لتغطية النقص في السوق المحلية ما تسبب في ارتفاع الفاتورة، وحتى الأسماك ورغم امتلاك الجزائر على شريط ساحلي يفوق 1200 كلم إلا أن هذا لم يمكنها من تحقيق الاكتفاء من هذه المنتجات ويعود ذلك أساسا لضعف التقنيات الحديثة المسخرة .

الفرع الثاني: الواردات والصادرات من مستلزمات الإنتاج الزراعي.

يمكن للقطاع الزراعي التأثير على أرقام التجارة الخارجية من خلال مستلزمات الإنتاج الزراعي سواء من خلال الواردات أو الصادرات حتى ولو كانت هذه الأخيرة تقتصر على الأسمدة بنوعيها الفوسفاتية والآزوتية فقط.

الجدول رقم(3- 16): أهم المستلزمات الزراعية المستوردة بالجزائر خلال الفترة(2005- 2014).

الكمية: ألف طن **القيمة:** ألف دولار

	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
الجرارات	9020	13330	8111	19391	8350	20095	1484	18216	1253	18478	1253	18478	1253	18478	1253	18478	7990	13400	37	23857
آلات صناعة الألبان	-	7488	-	14314	-	5975	-	9208	-	19784	-	19784	-	19784	-	19784	-	21725	-	22425
آلات مزارع الدواجن	-	9488	-	14044	-	4903	-	9173	-	129.1	-	129	-	129	-	129	-	39688	-	76483
آلات زراعية أخرى	-	68475	-	27166	-	9908	-	63316	-	50026	-	50026	-	50026	-	50026	-	95688	-	193133
المبيدات	-		-	32124	-	40910	-	51096	-	79569	-	49569	-	49569	-	49569	-	60896	-	126504
علاجات بيطرية	-	4645	-	8011	-	8607	-	6506	-	8522	-	8522	-	8522	-	8522	-	10685	-	19188
أسمدة ازوتية	63	-	70	-	45	-	53.2	-	79.1	-	79.1	-	79.1	-	79.18	-	77.4	-	82.49	-
أسمدة فوسفاتية	24	-	7	-	3	-	1.60	-	43.0	-	43	-	43	-	43.07	-	5.92	-	31.8	-
أسمدةبوتاسية	29	-	37	-	34	-	1.51	-	0.23	-	0.23	-	0.23	-	0.23	-	30.5	-	49.62	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

ـ " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات** ،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.

ـ " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص– ص 266- 277.

ـ " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص– ص245- 252.

–" **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 35، 2015، ص ص 246- 253.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا حرص الجزائر على ترقية القطاع الزراعي من خلال السعي لتوفير مستلزمات النهوض بهذا القطاع ويتضح ذلك جليا من خلال الزيادة المعتبرة في الكمية أو القيمة للكثير من المستلزمات الإنتاجية فمثلا قيمة العلاجات البيطرية المستوردة انتقلت من 4645 ألف دولار سنة 2005 إلى19188.5 ألف دولار سنة 2014 وهذا بهدف تدعيم الإنتاج الحيواني أما فيما يخص دعم الإنتاج النباتي فنلاحظ الزيادة الكبيرة في استيراد الجرارات التي وصلت سنتي 2007 و2008 على التوالي 8000 وحدة.

ومع ذلك يجب التنويه إلى أن الزيادة في واردات المستلزمات الزراعية تخدم القطاع الزراعي وتساعد في تحسين إنتاجه بنوعيه النباتي والحيواني إلا أنها تؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وخروج العملة الصعبة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار.

علما أن ارتفاع الواردات في مستلزمات الإنتاج الزراعية لا يقابله ارتفاع في صادرات المستلزمات الزراعية إذ تقتصر فقط على كميات قليلة جدا من الأسمدة الفوسفاتية والازوتية وتكاد تكون منعدمة في السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم(3- 17): أهم المستلزمات الزراعية الجزائرية المصدرة خلال الفترة(2003- 2014).

الكمية: ألف طن .

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأسمدة الازوتية	141.33	469.23	353.04	53.25	16.80	7.00	(--)	(--)	(--)	(--)	80.96	88.84
الأسمدة الفوسفاتية	0.93	66.82	7.42	0.02	2.90	5.02	1.02	1.02	1.02	1.02	_	_

(--)قيمة البيان صغيرة جدا يمكن إغفالها (أقل من 0.005).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر الآتية:

- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 29، 2009، ص ص 278، 279.
- " **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص ص 252، 253.
- "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 35، 2015،

من خلال الجدول نلاحظ أن كميات تصدير الأسمدة الآزوتية خلال فترة الدراسة كانت مرتفعة نوعا ما حيث بلغت سنة 2004 ما يقارب 470 ألف طن إلا أنها بعد ذلك بدأت في الانخفاض حتى أصبح تصديرها يكاد يكون معدوما خلال الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، ويعود ذلك لتوجيهها للاستعمال المحلي للتقليل من كمية الواردات منها، أما فيما يتعلق بتصدير الأسمدة الفوسفاتية فهي تبقى محدودة طيلة فترة الدراسة تقريبا ما عدا سنة 2004 التي شهدت ارتفاعا ملحوظا وتم تصدير ما يقارب 67 ألف طن منها.

المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر والحلول المقترحة

لقد مرت الزراعة الجزائرية بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منها حقل تجارب وإيديولوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقومات الزراعة الجزائرية، مما جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى هذه الإصلاحات الزراعية الأمر الذي تطلب الإسراع في تبني وتطبيق جملة من الحلول التي إذا تساعد على النهوض بهذا القطاع لتحقيق دوره في الوصول إلى اكبر قدر ممكن من الإنتاج والإنتاجية ومن ثم الارتقاء بمستويات التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر

بالرغم من الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها مايلي:

1.مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية.

يمكن حصر أهم هذه المشاكل فيما يلي :

- ضيق المجال الزراعي حيث لا تتعدى المساحة الصالحة للزراعة 3.1%من مجموع مساحة البلاد، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب في مقدمتها امتداد المجال الصحراوي فوق مساحة تفوق مليوني كم مربع؛
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية[1]؛
- أحد أهم المشاكل التي تعيق تطور القطاع الفلاحي بالجزائر هي ظاهرة التصحر، فعندما نتحدث عن واقع التصحر في بلد مثل الجزائر به 2 مليون كلم ^{2} تقريبا عبارة عن صحراء و381740 كم^2 هي مناطق تقع أغلبها في المناطق الجافة وشبه الجافة، نجدنا أمام واقع مخيف. فأغلب المناطق في الجنوب تعاني من ظاهرة الترمل مما يهدد
- الواحات والمناطق الزراعية بها، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنتاج الزراعي والمراعي والغابات وبالتالي الاقتصاد الوطني [2]؛
- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح حيث يؤدي ارتفاع المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها[3]؛
- ندرة الموارد المائية من جهة، ومحدوديتها والتوزيع غير العادل لها من جهة ثانية يعد من المشاكل التي تساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الزراعي، خاصة أن هذه الوضعية ازدادت سوءً في العقدين الأخيرين بسبب

---

[1] **http://bohout madrassia.blogspot.com**..2017/05/17 ، يوم: **- مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر**، عن الموقع:

[2] http://iefpedia.com/arab/ -24123- وائل الزريعي، "**واقع التصحر في الجزائر وأثاره الاجتماعية والاقتصادي**ة"، عن الموقع: ، يوم: 17/ 05/ 2017.

[3] **http://bohout madrassia.Blogspot.com**.. مرجع سبق ذكره، **- مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر**"، عن الموقع: ،

الجفاف والتلوث وسوء التسيير. وتزداد حدة مشكلة الماء بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف في معظم الأراضي الجزائرية وهي بالتالي غير وفيرة للأمطار، مما يهدد تناقص الموارد المائية في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو الديموغرافي لتنامي القطاعات المستهلكة والتي أهمها القطاع الزراعي[1].

2.المشاكل التكنولوجية.

تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا مهما في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، حيث يعود انخفاض الإنتاج في الجزائر إلى استعمال تكنولوجيات بسيطة وتقليدية إذ أنها غالبا ما تعتمد على العمل اليدوي وضعف استعمال الأسمدة الكيماوية في العملية الزراعية[2].

3.مشاكل تتعلق بالموارد البشرية

يمكن إجمالها فيما يلي[3]:

- ❖ نقص العمالة الزراعية المدربة فعلى الرغم من وفرة الموارد البشرية إلا أن الجزائر تعاني إلى حد يومنا هذا من ارتفاع ظاهرة الأمية في أوساط المجتمع خاصة في المناطق الريفية والمعزولة وبالتالي فهي تمثل الخطر الدائم الذي يعرقل مساعي التنمية في جميع المجالات والقطاع؛
- ❖ ضعف البرامج التدريبية إذ نلاحظ أن جل البرامج المقدمة للفلاحين تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

4.مشاكل أخرى.

بالإضافة إلى المشاكل السابقة الذكر هناك مشاكل أخرى يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[4] :

- ❖ كثرة العراقيل الإدارية وغياب متابعة السلطات الوصية للمشاريع الزراعية؛
- ❖ ضعف التنظيم والتأطير الزراعي حيث يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة الزراعية والتنمية المستدامة؛
- ❖ استنزاف الثروة البحرية وعدم احترام قواعد الصيد البحري؛
- ❖ غياب القوانين وضعف الجزاءات على المخالفين لقوانين الصيد البحري؛
- ❖ مشاكل التسويق إذ توجد العديد من المشاكل التي تحول دون وصول المنتوج إلى المستهلك، وذلك بسبب نقص الخدمات التسويقية المتوفرة والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة؛

---

[1] - نور الدين حاروش، "**إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، جوان 2012، ص ص 60، 61.

[2] - فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 312- 315.

[3] - فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، مرجع سبق ذكره، ص 316.

[4] - صبيحة سعود،" **الإنتاج في أي محصول لا يتجاوز نسبة 30% وباقي الأرقام مجرد تصريحات**"، جريدة الشروق الجزائرية، العدد 1713، الصادرة في يوم: 30 جانفي 2015، عن الموقع: magazine.echoroukonline.com/ articles/578.html. 2017/05/17 ، يوم:

❖ مشاكل متعلقة بالصادرات حيث تتصف الصادرات الجزائرية بالصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى؛

❖ غياب التكامل الزراعي الصناعي، حيث يعتبر التصنيع مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات فالعديد من المحاصيل تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك.

الفرع الثاني: بعض الحلول المقترحة للزراعة في الجزائر.

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال ما يلي:

✍ إعطاء أهمية أكثر للتغيرات المناخية من خلال التخطيط المستقبلي لمواجهة الكوارث الطبيعية (فيضانات، جفاف، تصحر)؛

✍ المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها والعمل على توسيع الرقعة المخصصة للزراعة وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الزراعية نظرا للمساحة الشاسعة التي تتمتع بها الجزائر، وذلك من خلال استصلاح الأراضي الجبلية والصحراوية؛

✍ الاستغلال الأمثل للموارد المائية خاصة في مجال السقي حيث تتطلع الجزائر للوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي المسقية؛

✍ إقامة مشاريع زراعية تتماشى والمحيط الزراعي في الجزائر من خلال التركيز على التباين في الأقاليم التضاريسية التي تتميز بها الجزائر؛

✍ تكوين يد عاملة مؤهلة وقابلة للتجديد مدركة بالتحولات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة إلى جانب العمل على دعم المكننة المتخصصة مثل الجرارات وآلات الغرس والقطف لتغطية العجز الموجود في اليد العاملة والاستجابة لمتطلبات الزراعة العصرية؛

✍ نظرا لشساعة الساحل الذي تتمتع به الجزائر والمقدر ب: 1200كلم، وجب توجيه مزيد من الجهود نحو تنمية الثروة السمكية من خلال تطوير ودعم قطاع الصيد البحري وتكثيف استغلال الثروة الحيوانية لاستجابتها السريعة للتنمية؛

✍ تعزيز الحماية الصحية النباتية والحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الزراعية؛

✍ تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للفلاحين والمتعلقة بمنح ميسرة لتمويل مشاريع زراعية تحقق نتائج ايجابية؛

✍ نظرا لمحدودية وضيق الأسواق الجزائرية ومعاناة الفلاحين في تصريف منتجاتهم، يجب خلق وتوسيع الأسواق لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق وإلغاء الاحتكار؛

- إدخال تقنيات حديثة لعصرنة النشاط الزراعي، خاصة في مجال السقي، المكننة، البذور المحسنة والاستخدام العقلاني للأسمدة؛
- تطوير ودعم الصناعات الغذائية التحويلية التي تساعد على تصريف المنتجات الزراعية؛
- دعم الإرشاد الفلاحي لنقل الخبرات والمعارف الحديثة ما ينتج عنه رفع مردودية الإنتاج الزراعي.

وعليه، إتباع جملة الحلول السابقة الذكر سيساهم في عصرنة المستثمرات الزراعية باعتبارها خيارا استراتيجيا وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي لتمكينه من رفع تحدي الأمن الغذائي والمساهمة في تحقيقه ومن ثم الوصول إلى الإكتفاء الذاتي.

خلاصة الفصل الثالث:

يعد القطاع الزراعي نشاطا اقتصاديا هاما من شانه أن يمكن الجزائر من تلبية الحاجيات الغذائية النباتية والحيوانية لسكانها وزيادة صادراتها خارج مجال المحروقات، ورفع قدرتها في مجال استحداث مناصب الشغل، إذ عملت على النهوض بهذا القطاع واستخدامه كمحرك يحقق التنمية المستدامة في ظل الإمكانيات والموارد والمؤهلات الزراعية المتاحة. غير أن الواقع الذي لمسناه من خلال مساهمة القطاع الزراعي في بعض المؤشرات الاقتصادية يؤكد أن القطاع الزراعي ورغم سياسات وبرامج الدعم المقدمة له لم يحقق الهدف المنشود منه. والدليل على ذلك انه طيلة فترة الدراسة(2000- 2014) سجل الميزان التجاري الزراعي عجزا الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل، هذا بالإضافة إلى المساهمة الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 11.58% كأقصى حد سنة 2013، كما أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل تبقى محدودة في حدود 11% سنة 2013.

الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من المجهودات لتفادي العراقيل التي تواجه القطاع الزراعي باعتباره قطاعا استراتيجيا لدعم مستويات التنمية المستدامة.

الخاتمة

الخاتـــمة

تعتبر الزراعة بالنسبة لجميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. فهي تساهم مساهمة فعالة في التنمية من خلال توفير مناصب الشغل ورفع معدلات النمو وتنمية الصناعات الغذائية والتحويلية وزيادة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، كما يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي إقتصاد فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين وإنتاج الغذاء في كل المجتمعات.

في الجزائر وعلى الرغم من تنوع القطاعات الإقتصادية وتعددها يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل إهتمام الدولة خاصة مع بداية الألفية الثالثة، نظرا للأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الأساسية للسكان.

ومن أجل أن يحقق القطاع الزراعي في الجزائر الأدوار المذكورة سابقا وإستغلال كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية، حظي القطاع بإهتمام بالغ في السنوات الأخيرة وهذا بتطبيق مختلف البرامج التنموية وسياسات الدعم التي سخرتها الدولة للقطاع قصد تحقيق تنمية مستدامة، بدءا من التنمية الزراعية المستدامة إلى غاية التجديد الفلاحي والريفي، وهي البرامج التي خصصت لها مبالغ مالية جد معتبرة وجهت للمزارعين والمستثمرات الزراعية.

إلا أنه بالرغم من المجهودات المبذولة والتحسن الطفيف في بعض المؤشرات كنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي، غير أن منتجات القطاع الزراعي بشقيها النباتي والحيواني لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم ما تتوفر عليه الجزائر من موارد تؤهلها لتكون دولة مكتفية وحتى مصدرة، ما انعكس مباشرة على الميزان التجاري الزراعي.

وعليه، وحتى يؤدي القطاع الزراعي الدور المنتظر منه في تحقيق التنمية المستدامة يجب تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المالية والبشرية وإعادة تسيير الإقليم الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية التي من شانها الدفع بعجلة التنمية المستدامة.

❖ إختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع الدراسة ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه، يمكننا إختبار الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة كالآتي:

1. **الفرضية الأولى**: والتي تنص على:

" يمتلك القطاع الزراعي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي للإستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة".

وهي فرضية صحيحة، نظرا لما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية أهمها الأراضي الزراعية التي تقدر مساحتها بحوالي 42.46 مليون هكتار، والموارد المائية التي تتنوع بين المطرية السطحية والجوفية إلى جانب رؤوس الأموال المعتبرة المخصصة لدعم القطاع الزراعي التي تنعكس وتظهر بصورة واضحة من مخطط لآخر.

2. **الفرضية الثانية:** والتي كان مضمونها:

"عرفت الجزائر تزايد في الإهتمام بالقطاع الزراعي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الداعمة له".

حددت الجزائر ضمن برامجها التنموية المتعاقبة مخصصات مالية معتبرة سعت لتوظيفها وفق برامج محددة أهمها المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، التي سعت من خلالها لتحريك عجلة تنمية القطاع الزراعي، كما سخرت مجموعة من الهيئات التمويلية التي تعمل على ضمان التسيير الجيد لمختلف الموارد المالية المخصصة لتنفيذ هذه البرامج كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي. وعليه "**فالفرضية الثانية محققة وهو ما يثبت صحتها**".

3. **الفرضية الثالثة:** التي جاءت كالآتي:

"شهدت الجزائر منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة عدة تطورات في القطاع الزراعي مكنته من تأدية الدور المنوط به في دعم التنمية المستدامة".

شهدت الجزائر منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة إستقرارا ملحوظا من خلال تحقيق تطورات معتبرة على مستوى الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة للتسهيلات التي منحها للمزارعين للإستثمار في هذا القطاع، لكن رغم هذا مازالت الجزائر تعاني من التبعية للإستيراد في كثير من المنتوجات الأساسية كالحبوب والبطاطا والبقوليات، الأسماك...الخ من جهة مما ولد عجز في الميزان التجاري الزراعي من جهة أخرى، "**وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة**".

❖ **نتائج الدراسة:**

خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن صياغة أهمها على النحو التالي:

✓ التنمية المستدامة هي إطار حديث للتنمية الشاملة، توافقت في مادية الإقتصاديين وحمائية البيئيين وعدالة الإجتماعيين من أجل تحسين حياة سكان الأرض الحليين واللاحقين؛

✓ التنمية الزراعية المستدامة حلقة إضافية في سلسلة الفكر التنموي الزراعي، تهدف إلى تحقيق أمن غذائي مستدام في ظل الظوابط البيئية والإجتماعية والثقافية، حتى وإن إعتبرها البعض أنها نوع من أنواع الزراعة النظيفة التي عرفها الإنسان منذ القديم، إلا أنها تختلف عنها في المفهوم وفي الابعاد وفي الأهداف؛

✓ التنمية الزراعية المستدامة تتطلب مجموعة من المقومات والعوامل الفاعلة تتمثل في المناخ وتغيراته، الماء والأرض، الموارد البشرية والمالية، الأسمدة والمبيدات الكيماوية، التقنيات والبحوث الزراعية، فضلا عن السياسات الزراعية المستدامة كحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الموارد والإهتمام بالنساء الريفيات؛

✓ تمتلك الجزائر من المقومات والمؤهلات الزراعية الطبيعية، البشرية والمالية ما يؤهل القطاع الزراعي ليكون قطب إستراتيجي للتنمية الإقتصادية؛

✓ سعت الجزائر للنهوض بالقطاع الزراعي وتطويره بإعتباره أحد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية، من خلال تطبيق جملة من السياسات الوطنية وبرامج لدعم هذا القطاع كالمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية المستدامة SNDRD، القانون التوجيهي الفلاحي وسياسة التجديد الفلاحي والريفي؛

✓ تتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية بأداء القطاع الزراعي الجزائري خاصة منها محدودية الموارد المائية إلى جانب الأراضي الزراعية غير المستغلة؛

✓ تراجع نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الجزائر خلال فترة الدراسة، يعود أساسا لظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة؛

✓ يساهم القطاع الزراعي الجزائري في تلبية بعض الإحتياجات الغذائية للسكان، إلا أنه لم يستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي خاصة فيما يتعلق ببعض المنتجات الأساسية كالحبوب التي لم تتجاوز نسبتي 40% و30% على التوالي رغم ما تتوفر عليه الجزائر من خصائص طبيعية تؤهلها لتكون دولة مكتفية وحتى مصدرة؛

✓ إرتفاع فاتورة بعض المنتجات المستوردة يطرح العديد من علامات الإستفهام كالأسماك التي تمتلك الجزائر شريط ساحلي يفوق 1200 كلم، إلى جانب الحبوب والبقوليات لإمتلاك الجزائر كل المؤهلات لتجعلها دولة مصدرة لمثل هذا النوع من المنتوجات إلى جانب الإنخفاض الملاحظ في الكميات المصدرة للكثير من السلع خاصة منها التمور نظرا لملائمة الظروف المناخية وشساعة المساحة الصحراوية التي تقدر بحوالي 2 مليون كلم^2.

❖ **التوصيات والإقتراحات:**

بناءا على ما سبق عرضه في هذه الدراسة، وبناءا على النتائج المشار إليها أعلاه نقوم بإدراج مجموعة من التوصيات والإقتراحات التي من شأنها الإرتقاء بواقع القطاع الزراعي في ظل المشاكل التي يعاني منها، ما يلي:

- ضرورة تبني فكرة التنمية المستدامة التي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية بصفة عامة والموارد الزراعية بصفة خاصة، وخاصة الثروة المائية التي تتميز بالندرة، فينبغي المحافظة عليها وصيانتها وإستعمالها عقلانيا وفي حدود الضرورة ولا ينتج ذلك إلا بالتكنولوجيا؛
- ضرورة مضاعفة الجهود في مجال إستصلاح الأراضي خاصة الصحراوية منها لتحقيق التنمية الزراعية الصحراوية مع ضرورة إستعمال البذور ذات النوعية الجيدة إلى جانب توسيع قدرات التخزين لتطوير النشاطات الزراعية المنتجة؛
- تنمية الكفاءات البشرية بالشكل الذي يمكن من ممارسة النشاط الزراعي بشكل سليم وتكثيف عمليات التكوين من خلال إنشاء عدد أكبر من مراكز التكوين في المجال الزراعي؛
- توفير الظروف الأمنية للمزارعين وتهيئة الأرياف ودعمها للبنى التحتية اللازمة بغية المحافظة على اليد العاملة الحالية وإستقطاب يد عاملة جديدة؛

- لابد من تحسين النظم المحصوليةوالممارسات الزراعية عامة إلى جانب الإستخدام الأمثل لمصادر المياه وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة والمستدامة؛
- دعم الإستثمار في نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات عن طريق عصرنة الأسطول البحري الوطني وتهيئة الموانئ وملاجئ الصيد البحري مما يسمح بمضاعفة الإنتاج الوطني في هذا الفرع من النشاط للكف من الإستيراد والإنتقال إلى التصدير؛
- وضع خطط لإقامة مشروعات زراعية مشتركة في مجال مستلزمات الإنتاج الزراعي والتطوير التقني؛
- العمل على تأسيس شراكة فعالة بين مراكز البحوث الزراعية الوطني، العربية والإقليمية الدولية في مجال البحوث وتدريب الباحثين والفنيين في البحوث الزراعية المختلفة؛
- تعزيز التكامل العربي بما ينسجم مع إقتصاد السوق وتحرير التجارة للإستفادة من المزايا والإستثناءات التي تتيحها إتفاقيات التجارة الدولية.

❖ **آفاق الدراسة:**

لقد جاءت الدراسة بغرض تبيان دور القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية في الجزائر، ليبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى مستقبلية تتعلق بالقطاع الزراعي ودوره التنموي، والتي يمكن أن تكون إمتدادا أوسعا للدراسة، نذكر منها:

- دور التنمية الزراعية المستدامة في الإقلال من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛
- دور التكامل الزراعي بين الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي؛
- دور القطاع الزراعي في تحقيق التنوع الإقتصادي في ظل إنخفاض أسعار البترول –حالة الجزائر–.

قائمة المراجع

قـــائمة المـــراجع.

أولا: المراجع باللغة العربية.

1)- الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، **الموارد الإقتصادية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

2. إبراهيم مصطفى السيد، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007.

3. أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، **مبادئ إقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995.

4. الأشرم محمود، **التنمية الزراعية المستدامة –العوامل الفاعلة–**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

5. التميمي سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة**، دار نجلة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

6. الحسيني السيد، **التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية**، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1985.

7. الريفي حامد، **اقتصاديات البيئة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015.

8. الزعبي عاكف، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

9. العارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

10. ــــــــــــــــ، **الإقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2010.

11. العذاري عدنان داود محمد ، **أثر لإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2016.

12. العمري محمد أحمد، **الأمن السياحي المفهوم والتطبيق**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

13. العواملة نائل عبد الحافظ، **إدارة التنمية –الأسس، النظريات، التطبيقات العملية–** ،دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013.

14. الفراجي هادي أحمد، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

15. النعسة وصفي عبد الرحمن، **الإدارة التسويقية السكانية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

16. الهيتي صبري فارس ، **التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.

17. بظاظو ابراهيم، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

18. بكري كامل، **الموارد وإقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

19. حسني محمود حسن، حامد محمود محمود، **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2009.

20. خبابة عبد الله، **تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

21. ــــــــــــ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

22. خباية عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية– العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

23. خيوكة مؤيد حامد عبد الله، **البيئة والإقتصاد والإتفاقيات الدولية**، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2011.

24. داغر ألبر، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، البعد الإقتصادي**، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.

25. درادكة حمزة، **السياحة البيئية**، مكتبة المجتمع العربي للنشروالتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

26. درمان سليمان صادق، **التسويق المستدام والتسويق العكسي،– اتجاهات تسويقية معاصرة في القرن21**–، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

27. دعد رفيق دلال، **إقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

28. ربيع محمد عبد العزيز، **التنمية المجتمعية المستدامة**، دار اليازوري العلمية،عمان، الطبعة العربية، 2015.

29. سردار عبد الرحمن سيف، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

30. شعولي محمود، **مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، 2010.

31. شلاش عنبر إبراهيم، **التسويق الزراعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

32. طلبه مصطفى، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم، بيروت، المجلد الأول، 2006.

33. عباس صلاح، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

34. عبد الخالق عبير، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.

35. عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها –مشاكل الفقر والتلوث البيئي والتنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.

36. عجمية محمد عبد العزيز، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات– الإستراتيجات– التمويل**، الدار الجامعية للنشر والوزيع، الإسكندرية، 2007.

37. علي عبد الله أحمد ، **التخطيط والتنمية السياحية**، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

38. غربي فوزية ، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي –حالة الجزائر–** ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

39. غنيم عثمان محمد، أحمد أبو زنط ماجدة، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2007.

40. قادري محمد طاهر،"**التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**"، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

41. قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر والوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2012.

42. قاسم محارب عبد العزيز، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

43. قبلان بشار محمود، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، دار عماد الدين، الطبعة الأولى، 2009.

44. محمد عبد العزيز عجمية، محمد محرز إسماعيل، **الموارد الإقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1970.

45. مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية، نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

46. مرزوك علي الشمري هاشم، **الاقتصاد الأخضر–مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

47. مشورب ابراهيم، **اشكالية التنمية في العالم الثالث"**، دار المنهل للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

48. مصطفى كافي هبة، كافي مصطفى يوسف، **التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2017.

49. منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.

50. ناجي أحمد عبد الفتاح، **التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة– نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر–** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015.

51. هارون،علي أحمد **أسس الجغرافية الإقتصادية**، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 2006.

2)– رسائل وأطروحات جامعية:

1. جبارة مراد ، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة دول شمال إفريقيا–**، أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/ 2015.

2. عزاوي أعمر ،" **إستراتيجية التنمية الفلاحية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل التمور في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.

3. عماري زهير،" **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1980–2009)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.بسكرة، الجزائر، 2013- 2014.

4. عمراني سفيان ، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–** ، أطروحة دوكتوراه في العلوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014/ 2015.

5. غربي فوزية،" **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

6. غردي محمد،" **القطاع الفلاحي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

7. بوغدة نور الهدى ، **دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015/2014.

8. جدي عبد الحليم،" **الفلاحة والتنمية الذاتية دراسة حالة بلدية الركنية**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2004/2003.

9. طالبي رياض ، **التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة – دراسة مقارنة بين الجزائر ،تونس والمغرب–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

10. كتفي سلطانة،" **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000– 2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التهيئة العمراني، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.

3)– مجلات:

1. **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2012.

2. **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد 01، 2002.

3. **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، جوان 2007.

4. **مجلة أبحاث اقتصادية**، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، العدد 13، 2013.

5. **مجلة آفاق**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد04، 1998.

6. **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012.

7. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، جوان 2012.

8. **مجلة بحوث إقتصادية عربية**، جامعة بومرداس، الجزائر، العددان 74-75، 2016.

4)– ملتقيات ومؤتمرات:

1. الملتقى الدولي التاسع حول: "**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23- 24 نوفمبر 2014.

2. الملتقى الدولي السادس حول:"**إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي**"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، يومي 8/7 ديسمبر، 2011.

3. الملتقى الدولي حول: " **تقيين آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001– 2014**"، يومي 7- 8 جوان 2012.

4. الملتقى الدولي حول: "**تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001– 2014**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، الجزائر، يومي: 11 و 12مارس 2013.

5. الملتقى الدولي التاسع حول:"**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23، 24 نوفمبر 2014.

6. المؤتمر العربي السادس حول: **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، مايو 2007.

7. المؤتمر العربي الخامس حول: **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، سبتمبر 2006.

8. الملتقى الوطني الخامس حول:" **إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة**"، المنعقد خلال الفترة 21-22 أكتوبر ،الطبعة الأولى، 2008.

9. الملتقى الدولي الثاني حول: "**الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**"، جامعة ورقلة، الطبعة الثانية، يومي 22/ 23 نوفمبر2011.

10. الملتقى الدولي حول: "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

5)– التقارير والجرائد الرسمية:

1– التقارير

1. **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2008.

2. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)**، ملف مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر.

3. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: القطاع الزراعي**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

4.التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

5.التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

6.التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

7.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.

8.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.

9.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الخرطوم، السودان، المجلد 26، 2006.

10.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.

11.**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية"**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 27، 2007.

12.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الواردات"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

13.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الصادرات"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

14.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الموازين السلعية للمجموعات الغذائية"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 28، 2008.

15.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد29، 2009.

16.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 26، 2009.

17.**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 30، 2010.

18.**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** "، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 31، 2011.

19.**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 32، 2012.

20.**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،السودان، المجلد 33، 2013.

2 – الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في 10 أوت 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1) Les livres :

1. Ibrahim Nahal, principes d'agriculture durable, Édition Estem, paris, 1998, p 35.
2. Carine guicheteau, **travailler pour le développement durable**, Édition study rama, France, 2006
3. Développement durable et entreprise un défi pour les managers, Afnor édition, France, 2eme édition, 2008

2) : Les Mémoires

1. Lukas Diblasio Brochard, **le développement durable- enjeux de définition et de mesurabilité**, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université du Québec à Montréal, juin 2011,

3) Les Rapports et Les Revues :

1. **Agriculture. Food and water. A contribution to the world, Report**", FAO, p 61, 2003.
2. Rapport général du plan 1985- 1989, Ministère de la planification et d'Aménagement du territoire(M.P.A.T), Algérie, p 135, 1985.
3. **" rétrospective statistiques économiques Algériennes 1962- 2011 "**, ONS ,Algérie,
4. Mokhtar kheladi, **L'industrie agroalimentaire-réalité enjeux et problèmes**, Revue de recherches économiques et managériales, Université de Biskra, N°06, Décembre 2009
5. Samuel féret**, l'agriculture et le développement durable**, document provisoire pour : contribution à un cahier de proposition pour le 21eme siècle , rennes, France, mai 2001.

Les Site d'internet : 4)

z 1.www.cg.gov.d

2. www.worledbank.org

3. bohout madrassia.blogspot.com.

4. Magazine.echoroukonline.com
5. www.ons.dz
6 . www.iefpedia.com
7. www.prevention web.net
8. www.unctad.org

الملخص:

تحتل التنمية الزراعية المستدامة مركزا مهما في إقتصاديات دول العالم، من حيث الدور الذي تلعبه في توفير الأمن الغذائي لجميع السكان عن طريق التنمية المستدامة والتي تشمل إستثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص

العمل للسكان، وكذلك توفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي بهدف زيادة الصادرات الزراعية لخفض العجز في ميزان المدفوعات.

ولهذا جاءت هذه الدرسة بهدف إبراز الدور الكبير الذي يؤديه القطاع الزراعي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتأمين مصادر العيش والغذاء لحياة سكان الريف والحضر، والأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر لهذا القطاع بهدف تحسينه وتحسين الواقع الزراعي من خلال تبني سياسات زراعية داعمة بدءً من التسيير الذاتي إلى غاية التجديد الفلاحي والريفي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، القطاع الزراعي، التنمية الزراعية المستدامة، الأمن الغذائي، سياسات الدعم الزراعي.

Abstract:

Occupies sustainable agricultural development an important center in the economies of world countries role that playing in provide food security for all people through sustainable development, which includes investment of available natural resource and provide employment opportunities for people, as well as providing raw materials for the manufacture of agricultural in order to increase agricultural exports to reduce the deficit in the balance of payments.

Therefore this study is aimed to show the large role That agricultural sector plays in sustainable development and National Economy, In terms of its contribution to the gross domestic product and secure livelihoods and foods for the Rural populations lives and urban population, and the great importance that Algeria given to this sector in order to improved it and improvement of Agricultural case through the adoption of Agricultural policies supportive begins from self-management up to agricultural and rural renewal.

Key words: sustainable development, the agricultural sector, sustainable agricultural development, food security, Agricultural policies supportive.